



العناضلة-ة

Almounadila

عمالية نسوية شيبيية أممية

للتواصل معنا:

MOUNADILA2884@YAHOO.FR

WWW.ALMOUNADILA.INFO

جريدة شهرية - مدير النشر: إسماعيل المنويزي - العدد: 67 - يوليو / غشت 2017 - الثمن 5 دراهم

النصر لكادحي الريف



على درب التغيير الجذري الشامل

إن القوى الكامنة ستتدفق حتماً لتعزز كفة الكادحين في ميزان القوى. وقد دقت ساعتهم، ساعة النهوض بواجب التضامن وبناء المقاومة الشعبية بكل مكان، وبوجه خاص انخراط الطبقة العاملة وتخلص تنظيمها النقابي من هيمنة بيروقراطيات شالة لمقدرة النضال، والتقدم في بناء أداؤها السياسية. سبتبعه طور آخر، عند امتداد الحراك، لاسيما وصوله إلى أماكن العمل. إن تلبية عميقة ودائمة للمطالب الاجتماعية تتطلب تغيير السياسة الاقتصادية - الاجتماعية القائمة، سياسة المؤسسات المالية للإمبريالية التي لا تخدم سوى مصالح الرأسمال الأجنبي وربيبه المحلي. وهذا التغيير يستدعي نضالاً سياسياً جماهيرياً قوامه تعبئة القوى العمالية والشعبية بناءً على برنامج مطالب ذو قدرة على الحشد، ونقل الوعي العمالي والشعبي من المطالب المباشرة إلى وعي الحاجة إلى سلطة بديلة. ولا شك أن بمقدمة هذه المطالب مجلس تأسيسي يُحقق السيادة الوطنية والشعبية ويلبّي تطلعات الجماهير الشعبية سواء الديمقراطية أو الاجتماعية.

التي يشهدها المغرب بتفاوت جغرافي حاد، وبانعدام تزامن، حيث تتعاقب موجات كفاح محلية دون التقاء في سبيل واحد. يعود هذا أساساً إلى انعدام منظم نضال توحد فعل الكادحين، مطالباً وأشكال نضال. لم ينبثق نضال كادحي الريف الجاري من عدم، بل هو نتاج عقود من المقاومة، تمتد أعمق جذورها في حركة محمد بن عبد الكريم الخطابي التحررية، وفي انتفاضة من سنوات خمسينات القرن العشرين، وفي الرصيد الكفاحي لحركة الشباب الجامعي والمعطل، وفي استلهام دروس تجارب محلية عديدة أبرزها انتفاضة سيدي ابفني (2005 و2008) وبوعرفة وصفر 2007، ودروس حركة 20 فبراير المجيدة. وتمثل الحركة النضالية الريفية الجارية خطوة عملاقة على طريق تراكم قوى الكفاح وخبراته سيراً نحو امتلاك أدوات نضال على صعيد وطني، هي الكفيلة بتوحيد المقاومة الشعبية وتطويرها نوعياً صوب امتلاك مقدرة إنجاز تغيير حقيقي، شامل وعميق، لأوضاع الإستبداد والاستغلال الرأسمالي. إن ما يجري في الريف يُخلج صدور المناضلين العماليين والشعبيين الذين ما فتئوا يتدخلون في النضالات اليومية، بأماكن العمل وبالشارع، وكلهم ثقة

لقد فرض كادحو الريف على النظام كشف حقيقته الإستبدادية التي طالما سعى إلى حجبتها بمساحيق دستور 2011، وكل ضروب المؤسسات الديمقراطية الزائفة، وإدعاء تجسيد "الإستثناء" في محيط إقليمي غارق في الإستبداد والفساد. لقد أسقط شباب الريف ونسأوه كل أقتعة الطاغوت الجاثم على صدر الشعب الكادح. في شهور نهاوى كل بنيان الزيف والبهتان الذي حرص النظام الديكتاتوري، طيلة عقود، على تشييده بدعم من ديمقراطيين زائفين طالما اعتبروا الإستبداد المقنع "مسلسلاً ديمقراطياً" ثم انتقلاً ديمقراطياً" وما إلى ذلك من كل صنوف الأضاليل. وأعطى كفاح الريف، وما استثار من قمع همجي لاحتجاجات سلمية، صورة حقيقية عما يعنيه "تنزيل دستور 2011" الذي طالما تغنى به أنصار الإستبداد من أنصاف الديمقراطيين. منذ شهور يشهد المغرب اندفاعات تضامن مع كادحي الريف بالعديد من المدن، ووجه معظمها بالقمع بقصد قتلها في المهمل. كما شهدت مناطق عدة احتجاجات وحركات مطلبية محلية شيبيية بما يجري في الريف. هكذا تتسم الحالة النضالية

مُسلّس الاعتقالات المُستمر منذ شهرين [أفواج معتقلين تلو أخرى، وإثقال بنهم إضافية]، ورغم فرض حالة حصار حقيقية بعسكرة كثيفة، وممارسة أشكال تضييق على الصحافة، المحلية والأجنبية، ورغم سعي قوي إلى التهيب والإذلال بكل سبل ممكنة، ورغم مناورات عديدة [مناظرات، تلويح بوساطات، محاولة دفع العائلات إلى استجداء عفو...]، يتواصل صمود الريف الأبي. وقد أبان إصرار الجماهير على التعبير بطرق متنوعة على رفض ما تسعى الدولة إلى فرضه، وأن خطة نظام الإستبداد فاشلة كلياً في سعيها إلى إسكات الريف المنتفض. ضغظت الدولة لتبرز كفاح كادحي الريف كمجرد حركة مطالب اجتماعية، قابلة للإحتواء في آخر المطاف. لكن مظاهرات الريف، بشعاراتها، وموقفها من دولة الإستبداد ("المخزن") ورموزها، ومن "العياشة" و إعلاء راية جمهورية الريف، كلها تعبيرات عن الحمولة السياسية الجذرية لحراك الريف.

الوضع الراهن على فوه نضالات الريف والأفاق

بقلم: طارق الريفي

تتمتع ص 3

بعد حراك 2011: البرجوازية تأخذ باليد اليمنى فففي ما أعطت باليسرى

مع تراجع الحركة الجماهيرية العامرة التي شهدتها المغرب سنة 2011، شرع النظام القائم بالمغرب في الإجهاد على المكاسب الطيفية التي حققتها هذه الحركة وذلك:

– بإعادة ضبط المؤسسات التي تشكل واجهة التصريف للقرارات المعادية لمصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين، من حكومة وبرلمان وجماعات ترابية بما يجعلها تتناغم بشكل تام مع ما تسمى البرجوازية إلى تحقيقه

– محاصرة كل أشكال المعارضة السياسية، وتضييق الخناق على الهيئات والمنظمات الحقوقية والجمعية المناضلة،

– التجاهل التام لمطالب النقابات على عجلتها رغم الحالة "المشرية" للشقيقة التي بلغت قيادتها في

توسل الحوارات

– تسريع وتيرة تنفيذ البرامج الطيفية التي كان لحركة 20 فبراير الفضل في وقفها ولو مؤقتا، وعلى رأسها تخريب

الأسعار وضرب صندوق المقاصة بخفض ميزانيتها من 56.43 مليار

في سنة 2012 إلى 15.5 مليار برسوم سنة 2016، وإخراج مشروع تخريب

أنظمة التقاعد إلى حيز الوجود بزيادة الانتقاعات وتضييق المعاشات

والرفع من سن التقاعد، وإدخال المرونة والهشاشة على قطاع الوظيفة العمومية بتفعيل مراسيم التشغيل

بالمقعدة وحركة الموظفين، وتقليص منح الأساتذة المتدربين ووضع عراقيل جديدة أمام ولوجهم مهن التدريس بعد

التكوين

– استهداف الحريات النقابية والحق في الإضراب عبر الانتقاع من أجور الضميريين ووضع مشروع قانون

الاضراب ومشروع قانون النقابات على قائمة القوانين المقرر إخراجها إلى حيز الوجود

– تكريس تدني الخدمات العمومية بخفض الميزانيات المخصصة للصحة والتعليم وفتح المجال لأصحاب رؤوس

الأموال للاستثمار فيها وفي غيرها من القطاعات العمومية ذات الطابع الاجتماعي.

لقد شكلت هذه السياسات جوهر ما يمليه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، ومعهم حكومات البلدان الامبريالية،

على النظام القائم بالمغرب، حيث غلت هذه المؤسسات تشبداً بما تسميه "الأصلاحات" التي يبادرها حكام

المغرب، وتحفزها على السير بها إلى أقصى الحدود لخدمة مصالح الشركات متعددة الجنسيات والرأسمال الكبير على حساب العمال والكادحين والمهمشين، وأيضا لضمان تسديد

سريع للديون التي تنهب أزيد من 84 % من الناتج الداخلي الخام. وكان من نتائج هذه السياسات تكريس المزيد من الفوارق الطيفية، وتحويل حياة الكادحين إلى جحيم لا يطاق، ودفع فئات اجتماعية جديدة إلى مستنقع اليأس والمماناة المريية، الأمر الذي مهد الطريق لبروز نضالات

اجتماعية ذات نفس طويل في السنوات الأربع المنصرمة رغم طابعها الفئوي أو الجغرافي المحدود. وكان على رأسها نضالات الجماهير بطنجة ضد النهب المكشوف الذي تمارسه شركة أمانديس المسيرة لقطاع الكهرباء بهذه المدينة، ومعارك كل من طلبة كليات الطب، والأساتذة المتدربين التي أعادت طرح قضية التعليم إلى واجهة النقاش في وسائل الاعلام ومواقع التواصل، والاضرابات العامة التي دعت إليها المركزيات النقابية رغم محاولات إفراغها من محتواها النضالي من طرف القيادات البيروقراطية، وغيرها من النضالات التي سعى النظام إلى تطويقها بالتمنع والحصار، واستنزاف ديناميتها بالتماثل في تحقيق مطالبها والالتفاف عليها.

أحزاب البرجوازية تتنافس على خدمة الملكية والمؤسسات الرأسمالية

في هذا السياق العام، شرع النظام في إجراء انتخاباته الجماعية في 04 شتنبر 2015 وبعدها الانتخابات البرلمانية في 07 أكتوبر 2016 لتجديد شرعية مؤسساته الجماعية والحكومية بعد أن استنفذ حزب "العدالة والتنمية" الذي كان يترأس الحكومة جزءا كبيرا من

مهتمه في تنفيذ أشنع القرارات وأكثرها استفهافا للحياة اليومية للكادحين.

وكانت غاية الملكية إبعاد هذا الحزب من دائرة تنفيذ السياسات العمومية أو على الأقل إضعاف وجوده في الحكومة رغم كل

الخدمات التي قدمها للبرجوازية المحلية والأجنبية، وفي مقابل ذلك كانت رغبة

الملكية نتجه بشكل واضح ومكشوف نحو فسح المجال للأحزاب المولودة من رحمها لتسيير الحكومة، وكانت السنة

أشهر التي تلت الانتخابات البرلمانية كافية لتكشف مرة أخرى على أن قواعد

اللعبة داخل المؤسسات المنتخبة منحكم فيها إلى أبعد الحدود من طرف

القصر وطم البرجوازية المحيطة به، وأن دور أغلب الأحزاب يقتصر على تقاسم

الامتيازات والفتنات الذي تمنحه الدولة مقابل تنفيذ برامج البرجوازية المحلية

والأجنبية وخدمة مصالحها.

إن غاية التذكير بهذا السياق السياسي هي الوقوف على شعارات ومواقف رفعت في حراك الريف واستفرت الكثير من

النضالين اليساريين، هذه الشعارات والمواقف التي تجسدت في هجوم بعض

شباب الحركة على كل الأحزاب واعتبارها "دكاكين سياسية لا دور لها، وتوجيه الخطاب بشكل مباشر للمؤسسة الملكية

والخطاب بشكل مباشر للمؤسسة الملكية والحراك الجماهيري وأعادت إحياء الحالت التي كانت قائمة في فترة 2011-2012.

وشرعت في تنظيم مسيرات محلية وأخرى ممرزة بالحسبية بشكل متواصل لأزيد من سبعة أشهر. كما واكبته دينامية نضالية غير مسبوقة من طرف عمال الفخار المتواجدين بأوروبا، حيث أصبحت المسيرات التي يخوضونها في بلجيكا وهولندا وفرنسا وإسبانيا تستقطب أعدادا متزايدة من العمال، وتشكل قاعدة إنسان مهمة لحراك الريف، خاصة وأن هذه الاحتجاجات رافقتها عملية تشكيل لجان دعم الحراك بأهم الدول الأوروبية، وهي لجان توفّر تضامنا مهما للنقائش الديمقراطية والتبديل الجماعي للبرامج النضالية، وتسامه بشكل متزايد في كسب دعم الرأي العام الأوروبي والقوى العمالية

وانتظاراتها.

حراك الريف يهدم طريقا عودة قوية للجماهير إلى الشارع

لم تكن جماهير إقليم الحسبية والريف، على غرار العديد من مناطق المغرب، هادئة وراضية على الوضع قبل حادث استشهاد محسن فكري طحنا في شاحنة نفايات. فحجم النخرات كادحي هذه المنطقة في كل المحطات النضالية الخالدة في تاريخ كفاح الشعب المغربي كان بارزا وقويا، بدءا بمرحلة المقاومة ضد الاستعمار الإسباني والفرنسي، مروراً برفض تسليم السلاح بعد مؤامرة أكس لبيان الحسبانية، وما رافق ذلك من جرائم بشعة ارتكبتها النظام في حق جماهير المنطقة سنتي 1958/59. وكذا

في انتفاضتي 81 و84 حيث سقط مئات الشهداء والمختطفين، وصولاً إلى الحركة الجماهيرية القوية التي شهدتها المغرب سنة 2011، والتي اتخذت منحى تصعيديا

واضح بأقاليم الريف إلى على مستوى موازاة المسيرات بأشكال نضالية مؤثرة كالاضرابات

العامّة والاعتصامات المفتوحة أمام مؤسسات الدولة ومقاطعة أداء فواتير الكهرباء، أو على

مستوى إبداع آليات تنظيمية متقدمة تفصح المجال لأوسع قاعدة في التقرير والتسيير

وعلى رأسها اللجان المؤقتة التي كان للجحوم العامة التي تنعقد في الشارع كامل

الصلاحية في تجديدها وتغييرها. الأمر الذي جعل النظام يعتمد على كل وسائله القمعية

لإدخال حركة الجماهير بهذه المنطقة بعد تراجع زخمها في أغلب المدن المغربية، عبر

تعزيز ترسانته القمعية بالأقاليم، وممارستها لأشنع أنواع القمع والتقتيل والاعتطاف

الذين كان لهم دور بارز في قيادة الحركة، وزعت عليهم أحكام بالسجن تراوحت بين

3 سنوات و12 سنة نافذة، إضافة إلى فرض حالة طوارئ غير معلنة ومع أي شكل من

أشكال التجهم أو الاحتجاج منذ أواسط سنة 2012 إلى غاية استشهاد محسن فكري في

28 أكتوبر 2016.

وقد وجدت جماهير المنطقة في بشاعة حادث استشهاد محسن ما يبرر العودة

للشارع بشكل أشد قوة، وعدم الانتصار على المطالبية بمعاقبة المتورطين اليساريين

وغير اليساريين في مقتل الشهيد، بل المطالبة أيضا بالكرامة والعدالة وتوفير

شروط العيش اللائق، الأمر الذي أعاد الحركة الاحتجاجية من جديد إلى الشارع بمنطقة

الريف وجعلها تتمدد بشكل سريع نحو مختلف مداخل وأقاليم هذه المنطقة لتشمل

أزيد من 50 بلدة ومدينة أسست كلها لجانا للحراك الجماهيري وأعادت إحياء الحالت التي كانت قائمة في فترة 2011-2012.

اليسارية بهذه البلدان حراك يعري الأجهزة الديبلوماسية والسياسية للبرجوازية

إن الحراك الذي تشهده منطقة الريف لم يكشف فقط على حقيقة ما تدعيه الأحزاب الملصقة حول الملكية "أقلية ومعارضة" من تمثيلها للجماهير المنطقة، بل جعلت كل الأدوات التي أنفقت عليها ملايين الدراهم لتباعد "الشبهات" عن رأس النظام وتضمن هيمنته السياسية على قسم واسع

من الجماهير الشعبية، جعلتها تنهار أمام هدير صوت الكادحين الذي صرح في شوارع وقرى الريف. فجمعيات "التنمية

البشرية" عجزت بشكل تام على أن تقنع حتى أعضائها بالوقوف ضد الحراك رغم

الدعوات الموجهة لها في لقاءات رسمية من طرف وزير الداخلية ووزراء آخرين

لحملها على الجيلولة دون تمدد الحراك. ووجدت مجالس الجماعات نفسها متزوعة

الشرعية أمام لجان يتزعمها شباب تتجاوز طموحاتهم وأمالهم ما تقصه هذه المجالس

في برامج عملها ومخططاتها المحلية. وبدا والإعلام الرسمي كذلك البغواء

التي تغرد خارج السرب في ظل اعتماد الجماهير على وسائل إعلام بديلة تسهل

التواصل وتنقل المعلومة والحداث بشكل مباشر إلى أوسع قاعدة شعبية، بل حتى

خطب فقهاء المساجد التي يعتمد عليها النظام في التأثير على الجماهير أصبحت

موضع شك وتمت مقاطعتها أكثر من مرة نتيجة نعتها للمحتجين بدعاة الفتنة.

الجماهير مستعدة ل"انتقام السماء" رغم النواقص

إن قدرة حركة الجماهير بالريف على الاستمرار لمدة تزيد عن سبعة أشهر، وعدم تراجع قوتها طيلة هذه المدة رغم استعمال كل وسائل الدعاية الرسمية ضدها، ورغم حجم القمع الممارس في حق نضالاتها والاعتقالات الواسعة التي استهدفت أغلب نشاطها، إن هذه الحركة تشكل لا محالة تجربة متقدمة ضمن سيرورة كفاح كادحي المغرب من أجل الحرية والعدالة والكرامة. ومهما بدا أن المطالب التي ترفها بسيطة

وغير سياسية، أو لا ترقى إلى مستوى ما يجب طرحه، فإن الحركة التي استطاعت جذب فئات شعبية جديدة نجم النضال في الشارع، وكسرت "الطاغيات" وهواجس الخوف، وجعلت النقاشات مفتوحة على

مصراعها داخل المنازل وفي المقاهي ووسط الشوارع حول الأوضاع الاجتماعية والسياسية، واعتمدت على وسائلها الذاتية في خوض معارك ضخمة، إن هذه الحركة ستجعل كل الفئات المشاركة فيها تستخلص الدروس والعبر لا محالة من نجاحاتها وإخفاقاتها، وستنخرط في المعارك الطيفية القادمة بشكل أكثر جدية وحزما، وستبدي استعداد أكبر للنضال. إن رأيت ملاحم وأقع أفضل ترسم أمامها من قبل تنظيم سياسي يجمع أفضل عناصرها وعملية لما يعترض مسيرتها نحو بناء نظام بديل للنظام الرأسمالي الذي يعتبر أصل كل المآسي الاجتماعية.

وإذا كان من النواقص لهذه الحركة الجماهيرية، فإنها تتلخص أساسا في انحصار زخمها في منطقة الريف وعدم انتشارها بنفس القوة والدينامية في باقي

مناطق المغرب، ومحاولة حصر أفقها في تحقيق بعض المطالب الاجتماعية البسيطة، وضعف تجربة بعض شباب الحركة الأمازيغية في ميدان النضال الاجتماعي وتبنيهم لخطاب يميني ذو نبرة قومية ومحاولة فرضه على الحركة في بدايتها، وعدم الاعتماد في تدبير الصراع داخلها على نقد البرامج والمواقف بدل الهجوم على الأشخاص وتخوين كل المخالفين، وضعف الامكانيات والوسائل التنظيمية والسياسية الذاتية للماركسيين بالمنطقة رغم كونهم يشكلون قوة أساسية في الحركة ويقدمون لتضحيات كبيرة في سبيل تطورها (أزيد من 20 معتقل يساري ضمن المعتقلين البيضاء وسجنين الحسبية والتاوير، وعشرات المتابعات في حق نشطاء يساريين آخرين).

وقد شكلت هذه النواقص مبررا كافيا لبعض مدعي الماركسية كي يشنوا هجوما على كل الحركة ويلقوا

بمواقفهم منها والجماهير، بدل أن يتعلموا عليها ويسيروا إلى جانبها،

مطعنون العنان -ومن بعيد- لدعواتهم المضرة بعدم الاخرطاف فيها أو دعمها

لأنها "حركة عوية" و"أفقا محدود" ويوجد وسطها دعاة "خطاب شوفيني"

متناسين بأن نقد هذا الخطاب أو ذاك يجب أن يتم من قلب حركة الجماهير

لا من خارجها، وأن مهمة اليساريين تكمن أساسا في فتح آفاق أرحب لهذه

الحركة ونقلها من طابعها العموي إلى طابع واع ومنظم إن كانت فعلا حركة

عموية، مع العلم أن الوعي السياسي تكسبه الجماهير في خضم معاركها

الكبرى وليس في زوايا معاركها والصلوات المغلقة للنخب، وهذا ما

تؤكدّه المعطيات التي توجد في الميدان بالريف، والتي تشير إلى كون مستوى

وعي الكادحين بأهمية وضرة النضال في تزايد مستمر، خصوصا في أوساط

الشباب، وذلك بفعل انخراطهم في المراكز الاجتماعية وكسبهم لخبرات

نضالية متزايدة، وهذا الوعي والرصيد النضالي المتراكم يتطلب منه أدوات

التأطير النظري والسياسي ليرقى إلى مستوى وعي سياسي ثوري.

تطوير حركة الجماهير وتسييق جهود قوى اليسار الماركسي مهمتان آنيان

إن المتناسلين الثوريين لا يراودهم أدنى شك بكون حركة الجماهير بالريف هي نتاج طبيعي لتراكم خبرات النضال، ولعجز النظام على توفير شروط استقرار حقيقي وعيش كريم للمعالم والفلاحين وعموم الكادحين، جراء تطبيقه الشعبى لسياسة إغناء الأغنياء وإفقار الفقراء المملدة من المراكز المالية والسياسية للراسمال العالمي. وهذه الحركة بقدر ما تقوم لشروط آخر من فئات الشعب المغربي في سبيل غد أفضل، وتحفز جماهير باقي المدن على النضال، تلقي أيضا بمسؤوليات ومهام عظيمة وآنية على التيارات العمالية والنضالين الماركسيين وعموم الثوريين. وهذه المسؤوليات والمهام لا يمكن إلا أن تتجسد الآن في تطوير حركة الجماهير

الوضع الراهن على ضوء نزالات الريف والأفاق

بقلم: طارق الريفي

تتمتع لص 2

قد تراجع حركة الجماهير بالريف مؤقّتا، مع أن العديد من المؤشرات تؤكد على أنها ستستمر بشكل أقوى رغم القمع والاعتقالات ما دامت كل أسباب وجودها واستمراريتها قائمة، وقد تتخذ منحى مغايرا للمنتحي الذي يسمى إليه الكادحون وشبابهم الثوري ما لم تتم مواكبتها بعمل سياسي وتنظيمي يرفي إلى مستوى القدرة على التأثير في مسارها، وهذا الأمر بالذات هو الذي يلقي على الماركسيين وكل الثوريين مسؤولية الانخراط الفاعل فيها، وتعميق ارتباطهم بالطبقة العاملة والفئات الاجتماعية الأكثر تضررا من سياسات النظام بالمغرب، وتجاوزهم لكل العقبات

الراهن ومخارجه الأتية، مع التأكيد على أن تنوع مشارب التيارات والمجموعات الماركسية بالمغرب واختلافها في تقييم التجارب السياسية للطبقة العاملة الاستمرار في طرح مهمة بناء الحركة الفاعلة لا يجب أن يشكل شناعة لتعليق الفشل في التقدم بخطوات جادة نحو مواكبة النهوض المتواصل للكادحين بعمل نظري وسياسي وتنظيمي يستحضر هذا التنوع ويضع في قلب اهتماماته تقريب المسافات بين هذه التيارات والمجموعات في أفق وضع برنامج سياسي مشترك قادر على جذب أوسع قاعدة عمالية وجماهيرية نحو النضال في سبيل تحقيقه.

في مواجهة مختلف التعبيرات اليمينية للبرجوازية، سواء تلبست بلباس الدين أو القومية أو غيرها، وسيكون من الغباء والحين وحتى الخيانة لمشروع الطبقة العاملة الاستمرار في طرح مهمة بناء حزبها الثوري نظريا، مع تجنب ونبد وصد كل ما من شأنه أن يحول هذه المهمة إلى فعل ملموس مركز على خطوات عملية. وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار أولى مداخل إنجاز هذه المهمة في الظرف الراهن وفي الشروط الذاتية الحالية لليسار الماركسي بالمغرب هي تنسيق جهود وفوي كل الطاقات الثورية المنفتحة على الأقل في تشخيصها لأعطاب الوضع

وطنيا عبر الاستفادة من كل التجارب النضالية السابقة، والاستعانة بالتجربة الريفية في هذا المجال وتعميمها، ووضع مطلب إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين الفاعلين على رأس الأولويات. هذا مع العمل على مد الحركة بالأشكال النضالية الأكثر قدرة على قلب ميزان القوى لصالح العمال وعموم الكادحين وعلى رأسها الاضرابات العمالية. وفي نفس الوقت لا يمكن أن نتحقق هذه المهمة بالشكل الذي يمهّد الطريق للتغيير الثوري إلا بتطوير أساليب التحريض السياسي والدعاية الفكرية للمشروع الاشتراكي للطبقة العاملة وإعلاء رايته المستقلة

حراك الريف، حراك نسوي أيضا من أجل مطالب عادلة ومشروعة

انخرطت النساء بحراك الريف منذ انطلاقته، يوم 28 أكتوبر 2016. وشاركت النساء بمختلف أعمارهن في كل الاحتجاجات التي شهدتها مدينة الحسيمة، وكل مدن الريف وقراه. إن الانخراط القوي لنساء الحسيمة وامزورن ويوكيدان وأيت حذيفة ويأتي المناطق بالريف، هي صرخة باقي نساء المغرب ونساء العالم في وجه الظلم عامة ورفض الاضيق لموروث ذكوري. لقد تدفقت إلى الشوارع والساحات خشود من النساء كغيرهن من الكادحين والفقراء المكيكين بسلاسل الاستبداد والقهر لعقود طويلة من الزمن، ومن المهم ألا ننسى أن هؤلاء النساء على عكس غيرهن من المظلومين، يحملن في صدورهن قمع واضطهاد وظلم مجتمع ذكوري لقرون، ومازالت تقاليده مستمرة وتستوجب مقاومة طويلة لواده.

أين بعمران 2008، ونضالات بن صميم ضد خصومة ماء عين بن صميم، ومؤخرا نضالات النساء السليليات ضد نزع الأراضي وانتزاع حقهن في استغلال الأرض، ولا زالت مشاركتهم واسعة في كل النضالات التي عرفها المغرب منذ مطلع سنوات 2000. وكنشفت النضالات في الريف والقرى ضد تحريف الخدمات وارتفاع نسب الفقر والتهميش والبطالة، وعدم قدرتهم اللوج إلى الغذاء، أنهم الأشد تضررا جراء تطبيق المؤسسات المالية الليبرالية العملاقة من قبل المؤسسات المالية الليبرالية العملاقة من قبل المؤسسات المالية الليبرالية العملاقة من قبل

العنف ضد النساء" التي صاغته الدولة مؤخرا، ولم يمنع توقيع الدولة بانتقائية شديدة لمعاهدات حقوق الإنسان واتفاقية محاربة التمييز ضد النساء، من ممارستها للقمع في حق النساء. إن انخراط النساء في النضال قد يكون نقطة انطلاق سيل جارف من النضالات لشعبنا بأكمله ضد حكم الاستبداد واللامساواة. ليست نوال وسيليا سوى أمثلة عن آلاف النساء اللواتي لم تحمّلن شبكات التواصل الاجتماعي إلى الوجهة، لكنهن يظنن حاضرات في الميادين، حيث انتفضن على شرعية المجتمع الأبوي، وأصبح دورهن رئيسيا في تصليب الحراك وامتداده إلى كل مدن وقرى الريف.

إن أكبر مثال ساطع عن تقدم نساء الريف خطوات كبيرة في كسب واسب الحقوق والمحافظة هي تنظيمهن لأكثر مسيرة بالحسيمة، يوم 8 مارس تخليدا لليوم الأممي للنساء. وعملت هؤلاء النساء على الاحتشاد في حديقة 3 مارس في هذا اليوم ذو الدلالة الكبيرة في تاريخ نضال نساء العالم من أجل المساواة والتحرر، لقد كانت مسيرة النساء بالحسيمة في هذا اليوم سابقة، حيث تنظمن خلف لافتة تحمل شعار لا للتمييز بين الجنسين، ورددن شعارات تؤكد على التثيت بمطالب الحراك. ورغم غياب مطالب دقيقة وخاصة بالنساء في هذه المسيرة، أعادت نساء الريف المضمون النضالي لهذا اليوم التاريخي الذي فصلته وسائل الإعلام البرجوازية عن جذوره. ودأبت النساء على تفهين واكتساب كيان المدن والبلدات، وكانت آخر مسيرة خرجت فيها النساء لوجدهن هي مسيرة 3 يونيو تضامنا مع المعتقلين والمطالبية بإطلاق سراحهم. وواجهت النساء المحتججات قوى القمع بكل شجاعة ومنهن من كان مع أطفالهن. مقاومة نساء الريف، بحاجة إلى حركة نسائية تكافح ضد جذور اضطهادهن واستغلالهن.

الريف منذ أزيد من سبعة أشهر من أجل تلبية هذه المطالب التي تتعارض مع سياسات الدولة التقشفية.

نساء الريف، استمرار في الحراك وهمود في وجه القمع

صمدت النساء، بكل قوة في وجه الحملة القمعية التي جندت لها الدولة كل الوسائل، قوامن في جانبهن دعائية تشويه الحراك، وأعلن في لقاءات وأشرطة وتصريحات على مواقع الكترونية غير رسمية استمرارهن في المشاركة والتأكيد على مشروعية المطالب وعلى لزوم الشارع حتى الاستجابة لكل هذه المطالب، وتقامت النساء المناضلات مسؤولية توجيه وتسيير الحراك مع المناضلين، سواء في الدعوة إلى الاحتجاج أو في نقل صوت الاحتجاجات على وسائل التواصل الاجتماعي، وأكد تشبتهن بمعركة الريف من أجل الحرامة.

ونالت النساء الشيطيات في الحراك نصيبهن من التهديد والترهيب بل وصدرت مذكرات بحث في حقهن، عقب حملة الاعتقالات الواسعة التي شنتها الدولة لخنق الحراك. وتعد نوال بن عيسى من بين أبرز الوجوه الصامدة والتي تلقت بدورها مذكرة بحث. وبالرغم من ذلك استمرت هذه المناضلة في كفاحها وثقوت عزيمتها في النضال. وليس من الهين أن تنزل أم لأربعة أطفال إلى الشوارع وتقاوم في ظل مجتمع ذكوري، يرى أن مملكة المرأة بيتها. لقد كسرت، إذن نوال وكافة النساء الشجاعيات المنخرطات بقوة في نضال الريف الكفاحي طوق ثقافة مختلفة ومتجددة في المجتمع. ولم يستثن الاعتقال والتكثيف للنساء، لقد جرى اعتقال سيليا الزباني، مناضلة شابة ونشيطة أيضا في حراك الريف، وتيقع الآن في السجن إلى جانب المعتقلين الذي بلغ عددهم أزيد من 200 معتقل.

لقد أزلت مقاومة نساء الريف الفضاء عما سمي "بمشروع قانون محاربة

علاوة عن احتلال نساء الريف الفضاء العام والبروز بقوة في الحراك، أسقطت مقاومتهن القناع من جديد عن مشاريع الدولة التنموية اتجاه النساء، وكشفت بطلان شعارات مؤسسات الحكم الفردي حول المساواة بين الجنسين ومبدأ المناصفة (الفصل 19 من دستور 2011) ويزيف المشاريع الليبرالية حول "تمكين النساء". إن مقاومة نساء الريف هي في جزء منها نضال ضد المشاريع التي يتقوم الدولة في إطارها بعقد شراكات مع طيف واسع من جمعيات نسائية، هذه الجمعيات التي أصبحت منذ سنوات التسعينات ملحقات للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، ومنخرطة في خطاباته حول التنمية ومحاربة فقر النساء وتحقيق "استقلالهن الاقتصادي". هذه المؤسسات وسياساتها المفروضة من قبل نظام استبدادي هي أصل معاناة شعبنا.

لقد حرمت النساء وللسنوات من التعليم ولأزالت فتيات في سن التمدرس تحرم من متابعة دراستهن بسبب تقليص ميزانية التعليم وخصوصا ما تبقى من مجانبته وامتناع الدولة عن بناء مؤسسات تعليمية بأماكن سكنهن، وكم من النساء الحوامل يلدن أمام المستشفيات أو يمتن مع أجنتهن بسبب تعقيدات الحمل والولادة وانعدام المتابعة الطبية، كل هذا بسبب تبني الدولة للبرامج الاجرامية لهذه المؤسسات. وتحتل الجمعيات النسائية المساندة لتوجهات الدولة النيوليبرالية والمندمجة في مؤسسات الاستبداد قسما كبيرا من المسؤولية فيما آلت إليه أوضاع النساء، اللواتي يقاومن اليوم في الشارع نتائج السياسات التقشفية. ولا معنى لشعار المساواة بين الجنسين دون النضال ضد خصوصية الصحة والتعليم والشغل وتفكيك الوظيفة العمومية وضرب النسيان الغذائية والغاء صندوق التضامن والتخلي عن دعم أسعار مواد الاستهلاك الأساسية وتنضال النساء اليوم وكل ساكنة

إن نساء الريف خاصة ونساء المغرب عموما وهن يمشين في الشوارع ويصحن بكل قوة في الاحتجاجات، وعازمات على الخروج من كهوف مظلمة حفرتها عقلية ذكورية بالية.

نساء الريف في قلب الحراك، نظرة للمطالب الشبيبية

برزت نساء الريف في مقدمة الاحتجاجات من أجل الاستجابة لمطالب السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشاركن إلى جانب مفهوري الريف، معلقات عن إفلاس مشاريع الدولة التي أفضت إلى تعميق اليأس. وقامت نساء الريف باحتلال الشوارع والساحات وخرجن في الأحياء الشعبية، لإيصال صوتهن الرافض لحرمانهن الكبير من لوج خدمات أساسية، وازدياد معاناتهن بسبب انعدام الدخل وانسداد الأفاق أمام ساكنة منقطعة، ظلت ضحية عقاب وحصار الاستبداد لسنوات.

ويكتشف حراك الريف مرة أخرى عن استعداد النساء الهائل للتضحية من أجل انتصار الكادحين والكادحات في معركتهن ومعركتهن ضد الاستبداد والقهر، وأبان الحراك عن حضور النساء في كل مستويات التنظيم، بدء بقيادة مسيرات حاشدة، والتواجد بقوة في لجن التنظيم على طول المسيرات، وكن مبدعات الشعارات مؤكداً عزيمتهن المضي قدما في هذه السيرة، وترددت زغاريد النساء في المسيرات والاحتجاجات تعبيراً عن بعدنوسوي عميق مؤيد لكفاح الريفيين والريفيات، وألقت المناضلات إلى الساحات وأمام خشود من المشاركين والمشاركات. يرمز الحضور القوي والبارز للنساء في معركة الريف من أجل الحرية والكرامة، إلى تطلع النساء إلى الفكّاح من سلاسل الهيمنة الذكورية.

الانتفاضة الريفية: لمحة حول جذورها الاقتصادية والاجتماعية

التتمة في ص 5.

بقلم: مهدي رفيق

تمكنت انتفاضة الريف، لحد الآن، من الصمود في وجه مناورات شتى للنظام، المضطر بعد فشل رهانه على إخماد الغضب الشعبي، تارة بالتجاهل، وطورا بتحريك لوبي جمعياته وأحزابه ونخبه وأبواقه الإعلامية، إلى خوض حملته القمعية المستمرة، ضد مناضلي/ات الحراك الشعبي في الريف والمناطق المتضامنة. هذا بعد تمكنه من تهيمش مطالب الحراك السياسية وتطوير أيقفه السياسي، بهجوم منقطع النظير على الحركة بتهم خدمة أجندات خارجية ترنو تهديد "أمن المملكة واستقرارها"، والنزوح الانفصالي لمجرد إعلاء راية الشرف الوطني، راية مقاومة الاستعمار الإسباني، معترفاً "مقارباً" ذلك، تحت ضغط المقاومة الريفية، بمشروعية مطالبها الاقتصادية والاجتماعية. غير أن تطور الأحداث يكشف الطابع المناور لهذا الاعتراف الرامي إلى ربح الوقت والمراهن على استنزاف الحركة ودفعها إلى آخر خطوط الدفاع (إطلاق سراح المعتقلين ووقف المتابعات...)، في ظل تزايد مظاهر العسكرية بالريف واقتحام البيوت وحملة الاعتقالات الواسعة ضد النشطاء.



وقد كان لعامل التنظيم الذاتي، بتشكيل لجان شعبية في معظم مدن الريف وبلدياته، دور حاسم في استمرار التفاف الشعب حول المطالب التي يلورها المحتجون بشكل واضح، منذ يناير الماضي، مع أن تلك اللجان متفصرة على مناقشة المطالب مع السكان، وتقرير أشكال النضال، وتنظيم الصمود في وجه أجهزة القمع ويلطيجتها، دون أن تتطور إلى إدارة ذاتية قاعدية تتولى تنظيم مختلف نواحي الحياة بشكل ديمقراطي.

وفيما ركزت الدولة على حصر مطالب المنتفضين في حدود اجتماعية، وكان لسان حالها يقول: بأن المشكلة للمنتفضين مع ركائز الحكم في المغرب، والمطالب مشروعة، ستبلى عبر مشروع "الحسيمة منارة المتوسط"، هاهي ذي ثبث، عبر حملة القمع المسمورة، حاجة الجماهير ليس للشغل والصحة والتعليم وحسب بل للديمقراطية الفعلية أيضاً. هذه الديمقراطية التي تتطلب إسقاط الاستبداد وانتزاع الشعب الكادح القرار السياسي والاقتصادي من أيدي الطغمة الحاكمة التي تفرس سياسات تفكيك القطاع العام والتفتش في الإفاق الاجتماعي، بمبرر ضبط التوازنات الاقتصادية والمالية، كما تتطلب توظيف ثروات البلد لإرضاء الحاجات الفعلية للغالبية المغاربية الساحقة.

المسألة التي تتناقص من أجل قيادتها. (1) فحسب ماركس "من الضروري أن نفرق الدالامين التحول المادي للظروف الاقتصادية للإنتاج، التي يمكن تحديدها بدقة تماثل دقة العلوم الطبيعية، وبين الأشكال القانونية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية - في كلمة واحدة "الأيديولوجية" - التي يصحح الإنسان بواسطتها واعياً بهذا الصراع ومشاركاً فيه". وبالتالي فإن "تحديد التناقضات البنوية المتسببة في زعزعة استقرار مجتمع معين أمر مختلف تماماً عن تحديد متى وكيف سوف تتفاعل هذه التناقضات وتؤدي إلى انفجار سياسي" (2).

وفي المقابل، يصعب في غياب فهم للجذور والماضي الاقتصادي والاجتماعي، لأية معركة طبقية، بلورة الاستراتيجيات والتكتيكات وأشكال التنظيم والتحالفات الكفيلة بحلها، في ضوء موازين القوى بين الطبقات وحالة النضال الجماهيري (حالة دفاع أم حالة هجوم)، ما قد يؤدي إلى هزيمة المعارك المتفرجة.

التهيمش الاقتصادي للريف: لمحة تاريخية

لقد ظل مخرج الاستعمار الإسباني، المتدخل عسكرياً في الريف، منصبا على استغلال موارد المنطقة، ولم يتأت له ذلك إلا بعد قضاة على المقاومة الريفية بدعم حربي هائل من قوات الاستعمار الفرنسي (3). وعلى إثر ذلك، طرحت سلطات الاستعمار الإسباني مبادئ الاستيطان الرسمي بإصدار ظهيرين في يونيو 1929 يهتمان بإحصاء مستلكات الأهالي، وتحديد المساحة المخصصة للاستيطان، ونتج عن هذه السياسة تشكيل بروجوازية محلية، في حين كانت نتائجها كارثية على غالبية الفلاحين الذين اضطروا إلى الهجرة تجاه الجزائر ومنطقة الحماة الفرنسية، أو إلى الانضمام للجيش الإسباني (4).

وفي ظل أزمتها الاقتصادية الخائفة (5) انصب اهتمام الرأسمال الإسباني على استغلال المواد الأولية، ولاسيما معدن الحديد لمناجم الريف الشرقي، الموجه إلى الصناعة الأوربية. وقد استعمل قائد الفاشية الإسبانية الجنرال فرانكو عملة مقايضة للحصول على السلاح، وخاصة من ألمانيا التي كانت أول مستورد للحديد الريف مقابل تزويدها فرانكو بالأسلحة والمواد المصنوعة الغذائية (6).

بالإضافة إلى استغلال معدن الحديد، انصب اهتمام الاستعمار الإسباني على الثروة الغابوية (بلغت 138 ألف هكتار في سنة 1938)

النافع) قائما. ما أدى، في نهاية المطاف، إلى تركز الأنشطة الاقتصادية في الساحل الأطلسي من الفينطرة إلى الدار البيضاء، وتهيمش باقي المناطق، وفي مقدمتها الجبلية التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة على مستوى البنيات التحتية وبناء المرافق العمومية، ما أثر بشكل كبير على التوازنات الاقتصادية والبشرية بمنطقة الريف.

ومن تبعات ذلك، أن منطقة الريف شهدت بفعل عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية معروفة، تنصل شبه تام للدولة من لعب أدوارها التنموية. فإذا استثنينا المشروع الصناعي الطموح لحكومة عبد الله إبراهيم لإنتاج الصلب في سنة 1959، ضمن أوار مكتب الدراسات والمساحات الصناعية، بقصد إنتاج 245 ألف طن سنويا، وقد اعتبره وزير الاقتصاد آنذاك، عبد الرحيم بوعبيد، "داربضاعة جديدة بمحاذاة المتوسط". هذا المشروع لم ير النور بفعل إقالة حكومة عبد الله إبراهيم والتراجع عن سياسة التصنيع، وتمت الاستعاضة عنه بتشييد مصنع صنواصيد SONASID بمدينة زاوية في سنة 1984 من قبل شركة بريطانية تهيمش التجارة الصغيرة على المدينة، حيث يبلغ عدد المؤسسات والوحدات التجارية 6000، وهي متضررة بولدها بسبب الركود التجاري جراء نقص تحويلات المهاجرين المالية، وتعتاني من هيمسة المؤسسة التجارية الضخمة "مرجان". كما أن الصناعة التقليدية لا توفر سوى حوالي 10300 فرصة عمل.

ورغم توفر منطقة الريف على 72 كلم من السواحل ويمتد في الحسيمة وكلايريس" جماعة بني بوفراج، لا يتسع قطاع الصيد البحري سوى 3288 فرصة عمل مباشر (206) غير مباشر) ومعظمه صيد تقليدي يحوز 582 رخصة صيد من مجموع 659 رخصة. وتبقى إنتاجية هذا القطاع ومردوده المالي ضعيفين جدا قياسا بمناطق أخرى، ففي سنة 2013 تم تفرغ إنتاج كل تجمار 10 آلاف طن بقيمة حوالي 110 مليون درهم، مقابل حوالي 41 ألف طن بقيمة تهازت 490 مليون درهم في جهة طنجة تطوان، فضلا عن كون القطاع يشن تحت وطأة النهب الذي مارسه الأساطيل الأجنبية خاصة الإسبانية، والاحتكارات وعدم توجيه منتجاته نحو تلبية حاجات سكان المنطقة (نم المسالك مرتفع جدا في مدينة الحسيمة مقارنة مع مدن داخلية).

ورغم غلبة الطابع القروي والنشاط الفلاحي، لا تتجاوز مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 171 ألف هكتار، 75% منها مخصصة لزراعة اللوز والبرتقال والتفاح والقمح الطري. وتظل تلك النسبة ضعيفة مقارنة مع إقليم تارنانت سلا الذي تبلغ فيه المساحة المخصصة للزراعة 2000 في ضوء نتائج ماسمي، وقتنزة، بالبحار الوطني حول إعداد التراب الوطني، حيث ركزت جهودها على مشروع طنجة المتوسط والمشاريع السعيدية السياحي، بينما تم تهيمش الريف

وكان على الريف انتظار فاجعة زلزال الحسيمة وبلدات مجاورة في 24 فبراير 2004، ليعود الحديث عن ضرورة تهيمش المنطقة في إطار البرنامج الاستعجالي لإعادة إعمار وتنمية المدينة، الذي انصب على 3 محاور همت فك

بأخشابها النادرة وعالية الجودة. وقد وضعت سلطات فرانكو مخططا منهيها لاستغلالها، جاعلة جبال الريف بشكل سريع جدا أحد أبرز المناطق المصدرة للأخشاب، إذ بلغ متوسط إنتاجه السنوي، في فترة 1936-1957، زهاء 18500 متر مكعب من الأخشاب المقطعة. وقد ساهم استنزاف غابة الريف هذا في الفقر البيئي الطبيعي للمنطقة بعد انسحاب إسبانيا، بفعل عدم تعويض الأشجار المقطوعة.

وقد كان للحرب الأهلية الإسبانية ومخلفات الحرب العالمية الثانية عواقب وخيمة على سكان الريف، حيث تراجع النمو الديمغرافي نتيجة فقد عشرات آلاف القتلى في الحرب وأوسيب المجاعة، وهجرة عشرات الآلاف إلى المغرب المغرب المحتلة من قبل فرنسا أو نحو الجزائر، ما كان له بالغ الأثر في تفكك البنيات الاجتماعية والاقتصادية بالريف، كما شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، توافد عدد كبير من المستوطنين الإسبان الذين حصلوا على تسهيلات أدت إلى امتلاكهم أراضي واستعجمها للكوس الضخمة.

خلاصة القول، إن حصيلة الاستعمار الإسباني بمنطقة الريف كانت كارثية بكل المقاييس، فعلى مستوى البنيات التحتية لم تعمل إسبانيا إلا على إنجاز 230 كلم من السكك الحديدية (منها 17 كلم لنقل معدن الحديد من الريف الشرقي نحو مليلية) وبناء أقل من 326 كلم من الطرق المعبدة (سيارة واحدة لكل 400 نسمة في الريف، مقابل سيارة واحدة لكل 30 نسمة في المنطقة الاستعمارية الفرنسية)، وعلى العموم يتضح من الميزانية العامة التي كانت تخصصها إسبانيا لمنطقة الريف أن 59.2% منها كانت توجه للجناب العسكري، مقابل 7.5% فقط للجناب المدني والاقتصادي (7)، الأمر الذي كانت بالمنطقة وعلى الأوضاع الاجتماعية للريفيين.

ماذا عن تنمية الريف بعد "الاستقلال"؟

ترتبت عن سياسة الدولة الاقتصادية في ما بعد سنة 1956 تفاوتات طبقية ومجالية صارخة، إذ ركزت جهودها "التنموية" على القطاعات والمجالات التي توفر شروط الاستعمار المريح والتراكم المالي، بينما ظلت باقي المناطق على الهامش. وهي سياسة مبنية على منطق اقتصادي يؤدي في النهاية إلى توزيع المجال إلى مناطق منتجة ناعمة قابلة لأن تندمج في الاقتصاد المصري، ومناطق هامشية لا تتوفر فيها هذه الشروط، وبالتالي ظل التقسيم الاستعماري للمجال المغرب النافع والمغرب غير

العزلة عن المنطقة ودعم القطاعات المنتجة (السياحة، الصيد البحري)، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية للمحافظة على البيئة، إضافة إلى تحسين الخدمات المقدمة للسكان والتأهيل الحضري للإقليم.

هكذا يتضح أنه بعد عقود لا زالت دار لعمان على حالها، والمحتجون بمنطقة الريف يرفعون المطالب ذاتها الواردة لجميع البرامج الكلاسيكية حول تنمية الريف. وهاهي ذي السلطة من جديد تلوك نفس الكلام في إطار ما أسمته بمشروع: "الحسيمة منارة المتوسط".

اقتصاد هش ومتخلف

تعد منطقة الريف من أكثر المناطق تضررا بالأزمة الاقتصادية التي يشهدها المغرب، ليس بالنظر للعوامل الاقتصادية والتاريخية الألفية، ولكن أيضا بالنظر إلى وضع المنطقة الاقتصادي الحالي، المتمم بضعف الاستثمارات الصناعية (8). فليس بإقليم الحسيمة، على سبيل المثال، سوى 95 مؤسسة صناعية من ضمن 7365 مؤسسة إنتاجية، توفر ما لا يزيد عن 1093 منصب شغل. في حين تهيمش التجارة الصغيرة على المدينة، حيث يبلغ عدد المؤسسات والوحدات التجارية 6000، وهي متضررة بولدها بسبب الركود التجاري جراء نقص تحويلات المهاجرين المالية، وتعتاني من هيمسة المؤسسة التجارية الضخمة "مرجان". كما أن الصناعة التقليدية لا توفر سوى حوالي 10300 فرصة عمل.

ورغم توفر منطقة الريف على 72 كلم من السواحل ويمتد في الحسيمة وكلايريس" جماعة بني بوفراج، لا يتسع قطاع الصيد البحري سوى 3288 فرصة عمل مباشر (206) غير مباشر) ومعظمه صيد تقليدي يحوز 582 رخصة صيد من مجموع 659 رخصة. وتبقى إنتاجية هذا القطاع ومردوده المالي ضعيفين جدا قياسا بمناطق أخرى، ففي سنة 2013 تم تفرغ إنتاج كل تجمار 10 آلاف طن بقيمة حوالي 110 مليون درهم، مقابل حوالي 41 ألف طن بقيمة تهازت 490 مليون درهم في جهة طنجة تطوان، فضلا عن كون القطاع يشن تحت وطأة النهب الذي مارسه الأساطيل الأجنبية خاصة الإسبانية، والاحتكارات وعدم توجيه منتجاته نحو تلبية حاجات سكان المنطقة (نم المسالك مرتفع جدا في مدينة الحسيمة مقارنة مع مدن داخلية).

ورغم غلبة الطابع القروي والنشاط الفلاحي، لا تتجاوز مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 171 ألف هكتار، 75% منها مخصصة لزراعة اللوز والبرتقال والتفاح والقمح الطري. وتظل تلك النسبة ضعيفة مقارنة مع إقليم تارنانت سلا الذي تبلغ فيه المساحة المخصصة للزراعة 2000 في ضوء نتائج ماسمي، وقتنزة، بالبحار الوطني حول إعداد التراب الوطني، حيث ركزت جهودها على مشروع طنجة المتوسط والمشاريع السعيدية السياحي، بينما تم تهيمش الريف

الإنتفاضة الريفية: لمحة حول جذورها الاقتصادية والاجتماعية

بقلم: مهدي رفيق

التتمة لصفحة 4

المرح بهم في حرب لا تهمهم. أنظر بونكر بوهادي "منطقة الريف خلال الحرب الأهلية الإسبانية" ص 16.2006
 (5) - لم تكن إسبانيا قوة اقتصادية كما حال فرنسا، وقد أثر هذا الجانب بشكل سلبي على مناطق نفوذها في المغرب، ولاسيما في الريف بحيث كان الرأسمال الإسباني رأسمالا متخلفا يعاني من مشاكل متعددة، وقد زاد من هذا التخلف فقدان إسبانيا لمستعمراتها القديمة في أمريكا اللاتينية سنة 1898. أنظر علي بنظاب؛ آثار التدخل الأجنبي على التنمية بمنطقة الريف؛ الريف وإشكالية التنمية، سلسلة الندوات والمناظرات رقم 36، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛ 2014.
 (6) - تم تأسيس شركة ألمانية-إسبانية لتنظيم مفاضة حديد المنطقة بالساحل الألمانية، مقرها بتطوان. وتجاوز ما حصلت عليها ألمانيا أكثر من مليون طن سنويا. أنظر بونكر بوهادي "منطقة الريف خلال الحرب الأهلية الإسبانية" 2006.
 (7) - Chaara, 1994. L'héritage colonial espagnole dans le Maroc du Nord, une contrainte majeure au développement du rif; in Revue de la Faculté des lettres, N7, Tétouan, P128
 (8) - النشرة الإحصائية حول جهة تازة-الحسيمة-تاونات والاندلسية السامية للتخطيط. سنة 2013.
 (9) - محمد مهدان، مساهمة وزارة الفلاحة في تنمية المناطق الريفية، ص 240.
 (10) - أنظر وثيقة مطالب الحراك الشعبي بإقليم الحسيمة.
 (11) - محمد حمحقي؛ الهجرة الدولية والتنمية بإقليم الحسيمة. الريف وإشكالية التنمية، سلسلة الندوات والمناظرات رقم 36، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛ 2014. ص 189
 (12) - النشرة الإحصائية السنوية للمندوبية الاسمية للتخطيط لسنة 2014.

حكمها الفردي موضع اتهام من قبل المنتفضين ويطرح إمكانية تجاوزها عمليا، وهذا كله متوقف على تدراك الفجوة الهائلة بين وضع اليسار الثوري والمهام الجسيمة التي تلقىها على عاتقه دينامية الصراع الطبقي التي لا ترحم، إن هو أراد أن تكون له الكلمة الفصل في المعارك القادمة.
 مهدي رفيق
 23 يونيو 2017
 هوامش:
 (1) - ألكس كالينيكوس؛ أساطير حول ماركس؟ يونيو 1999، ترجمة سمر علواني - مجلة الشارة.
 (2) - ألكس كالينيكوس؛ عودة الثورات العربية، أبريل 2011.
 (3) - كان هاجس الفرنسيين، بتدخلهم إلى جانب الإسبان بالريف، هو خشية قيام حرب بين المغرب ضدهم، كالتى قادها محمد بن عبد الكريم الخطابي، فجنونا 325 ألف عسكري من فرنسا ومن المستعمرات 400 ألف مغربي. وقد أشار وزير خارجية فرنسا في عهد إدجار فور إلى أهمية الرسالة العسكرية التي واجهت بها فرنسا حرب الريف بقوله: "كان لدينا نوع خط النار 32 فرقة عسكرية و44 سربرا و60 جنرالا بقيادة المارشال بيتان". أنظر علي بنظاب؛ آثار التدخل الأجنبي على التنمية بمنطقة الريف؛ الريف وإشكالية التنمية، سلسلة الندوات والمناظرات رقم 36، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛ 2014.
 (4) - تشير الإحصائيات المتوفرة إلى تجنيد حوالي 35 ألف من سكان الريف في بداية الحرب الأهلية الإسبانية إلى جانب حركة فرانكو الفاشية، وقد كان المنكرويون الإسبان يرغمون، بالقوة، الريفيين على الانضمام للجيش، ولتحقيق هذا المنعنى تم فرض حصار على بعض المناطق وحرمانها من التزود من المواد الأولية ومطاردة الممنتمين في الأسواق والحقول والمراعي

الشعبي بالريف، والذي كشف عن عمق التناقض بين طموحات ومطالب الجماهير الريفية المسحوقة، وطبيعة سياسات الولا الاقتصادية والاجتماعية. فجماهير الريف المنتفضة تطالب بالتشغيل والصحة والتعليم والماء الصالح للشرب وخفض تسعيرة الماء والكهرباء وتشبيد الطرق وتوزيع عادل للثروة والحفاظ على الثروات البحرية والمائية والغابوية، ورفع التهميش ووقف نزح أراضي الفلاحين الصغار. وهي مطالب لا يمكن، في نهاية المطاف، للتفكير الاقتصادي الحالي أن يستجيب لها بشكل فعلي تام ودائم، إذ يستوجب تحقيقها تغييرا جديرا للسياسات المنتمبة، بل إن مجرد التعبير عنها يستلزم وجود ديمقراطية فعلية تسمح للمتضررين بالتظاهر والاحتجاج وتنظيم أنفسهم في هيئات ولجان، وهذا ما أتبه إليه الحراك الريفى الذي طالب برفع العسكرة عن الريف بكل ما يعنيه ذلك من احترام فعلي للحريات الديمقراطية في التظاهر والاحتجاج والتنظيم، ورفع الحواجز الأمنية الكثيرة التي تعجز بها المنطقة، وكذا إطلاق سراح معتقلي حركة 20 فبراير سنة 12 سجنانا ناقدًا في حق الفريق بنشعيب)، وكشف حقيقة جريمة التي حرق 5 شبان في وكالة نيكية في اليوم الأول لخروج حركة 20 فبراير للتظاهر في معظم مدن المغرب (20 فبراير 2011)، بالإضافة إلى محاكمة الجناة الحقيقيين المسؤولين عن مقتل الشاب محسن ككري.
 إن الانتفاضة الريفية، على الرغم من الأمال العميقة التي رسختها في نفوس كل التواقين لمغرب حر وديمقراطي، يبدو على أنها ساطقة، مرة أخرى، على غرار معارك شعبية سابقة، بغضب القوة الاقتصادية التي تبلور مطالبها في برنامج سياسي يمزج بين المطالب السياسية والمطالب الاقتصادية والاجتماعية، بشكل يضع سلطة الرأسمالية التابعة ونظام

حسب نشرة الإحصاء للمندوبية التخطيط في سنة 2012، منهم زهاء 54 ألف بوسطن الحضري، يعيش معظمهم أوضاع اجتماعية صعبة، حيث بلغ مستوى البطالة، في نفس السنة 46% في صفوف حاملي الشهادات المتوسطة والعليا، ما يعادل تقريبا ضعف المعدل الوطني (26%)، ما يفسر تصدّر الشباب للمظاهرات وقيادتها. بعد أن استنفدوا كل أشكال المطالبة بالشغل، سواء بالاحتجاج في الشارع، أو تقديم طلبات عمل إلى الوكالة الوطنية للتشغيل والتعاش الكفاءات، إذ من أصل 495 طلب عمل تمت الاستجابة 20 طلب فقط؟
 كما تشهد المنطقة خصوصا موهولا في مؤسسات التعليم لاسيما في البلديات والمدارس الريفية (بلغت نسبة الأمية في منطقة الحسيمة حوالي 53% مقابل 36% في جهة طنجة-تطوان)، بالإضافة إلى غياب مؤسسات جامعية، ما يدفع الأسر إلى تحمل نفقات تعليم أبنائهم بمدن جامعية ثانية. هذا دون الحديث عن تخلف البنيات الصحية ونقص عدد الأطباء، بحيث لا توفر مؤسسات الصحة بالإقليم سوى 488 سرير و142 طبيب لأزيد من 400 ألف نسمة، أي سرير لكل 820 نسمة وطبيب واحد لحوالي 2817 مواطن، مقابل سرير واحد لكل 130 نسمة وطبيب واحد لكل 214 نسمة في الرباط. أضف إلى ذلك أن مؤسسات التعاون الوطني لا توفر بإقليم الحسيمة أية دار للأهوية أو مراكز اجتماعية أو تربية أو إقامات للأطفال أو مؤسسات للتكوين المهني (12).
خاتمة:
 خلاصة الأمر، أنه مما لا شك فيه أن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم مطالب الشباب خريجي الجامعات، هو سبب تصدّر المطالب الاقتصادية والاجتماعية للحراك

تدهور التربة بين 30 و70 طن في الهكتار كل سنة، وهو ما يمثل إحدى أعلى النسب المسجلة على الصعيد العالمي، كما أن الثروة الغابوية تفقد سنويا آلاف الهكتارات بفعل استعمال مكثف للخشب في إنتاج الطاقة إضافة إلى الرعي المكثف. (9)
 ويبقى القطاع البنكي والمالي من أهم الأنشطة في المنطقة، بالنظر للرواج التجاري الذي تعرفه المنطقة خاصة مدينة الناظور المحنلة، وبفضل التهور مع مدينة ملبيلية المحنلة، وبفضل التهور مع المهاجرين المتحدرين من الريف. لكن مساهمة القطاع البنكي في تنمية المنطقة تظل منخفضة، بحيث يكفي بقروض الاستهلاك وتمويل بعض الأنشطة الفردية المحدودة (10)، مع تحويل رأساماله نحو المركز لإعادة استثماره في المدن الكبرى (الدار البيضاء وطنجة وغيرها). كما أن جل استثمارات المغاربة المهاجرين تنجّه نحو العقار بنسبة 84% من الاستثمارات منها 71.3% للعقار المبني و12.38% للعقار غير المبني (11).
 وحتى السياحة قد يكون دورها مهما في الريف بفعل مؤهلات طبيعية مهمة (12) شاطئ تمتد على مسافة 15 كلم، تظل غير مستثمرة على الوجه المطلوب، بسبب ضعف بنيات النقل التحتية، وعزلة المنطقة، بالإضافة مناسفة أقطاب سياحية اخرى مثل طنجة، ومحمور مراكش أكادير.
أوضاع اجتماعية كارثية وحقوق مهدورة
 تتخذ الأزمة الاجتماعية بمنطقة الحسيمة أبعادا خطيرة بفعل تهميشها طيلة عقود من الزمن، وغياب أنشطة اقتصادية منتجة مستوعبة لعدد العاملة، لاسيما الشباب الذي قدر ب 170 ألف (15 و39 سنة)

نضالات الريف: مآزق دولة وأفاق النضال

بقلم: بوعزة الخليل

المغاربة ات المهاجرين في العالم دور كبير في تحديد أفاق النضالات الحالية. فبصبيون دعاية النظام الموجهة للخارج في مقتل بكشهم حقائق الوضع بالبلد وإطلاق حملات تضامن آسمي والتشهير بالقمع الممارس ضد المناضلين والإعلاميين... كما أنهم مصدر عملة صعبة حيوية لاقتصاد رأسمالي تابع، ما يتطلب إيجاد أشكال ضغط اقتصادية ضد الدولة. - لثقوية عود الحراك النضالي وتصلبه لا بد من إطلاق مبادرات وطنية، مثلا احتجاج وطني موحد في الزمان للمطالبة برفع العسكرة وسحب كل القوات والشوارع ومشارف المنطقة متجاهة التعزيزات القادمة من مدن أخرى وإطلاق عاجل للمعتقلين وإسقاط شامل للمتابعات والاستجابة غير المشروطة لمطالب كادحي الريف كما هي محددة في مذكرة مطالبهم. - ونقترح تانيا تعبئة شاملة بعموم البلاد لاحتجاج وطني يوم 20 يوليو 2017 على شكل مسيرة بصفين منظمين في عموم منطقة الريف وكذا تنظيم قافلة وطنية في نفس الزمن مع دعوة للتضامن الريف بمثابة مثاق لنضال كادحي المغرب ضد الاستبداد والاستغلال.
 لقد فتح نضال كادحي الريف طورا نضاليا جديدا أمام أنصار التحرر الشامل والعلمي، ما يضع على كاهلنا مهام جسام يجب الأضطلاع بها مستغلين من دروس معركة 20 فبراير 2011 المجيدة.

لشمل أزيد من 40 نقطة بالمغرب وتحركت الجالية المتحجرة من منطقة الريف بأوروبا بقوة وشكلت لجنا وتعرض نضالات مساندة للحراك وتنادي بسياسة الدولة.
مآزق الدولة المستبدة وأفاق النضال الواعدة
 الدولة تدبر المعركة وفق تكتيكات متغير الوسائل، ما بين إغراق العود الكاذبة لفش الدينامية النضالية، وبين التفضيل الإعلامي بقصد عزل نضال كادحي الريف عن عموم البلد والاستفراد به، تم القمع العنيف لحرمان الحراك النضالي من أنشط عناصره وأشدّها تمرسا، أي قطع رأس الحراك وترك الجسم يتولى بغير هدنى. لحدود اللحظة لم تفلح سياسة الدولة في النيل من الدينامية النضالية وإضعافها، لكن الأمر يتطلب بلورة خطة نضال مضادة.
 نرى أن المهمة المركزية المطروحة على عموم حركة النضال على صعيد وطني خارج منطقة الريف تتمثل في توسيع حملة التضامن النشط مع كادحي الريف، وكشف حقائق مناورات النظام وتعرية ما يعم من سموم الدعاية، وفضح جرائم القمع بعموم البلد. لكن الأهم أن لا تقتصر مهام حركة النضال وطنيا على التضامن مع كادحي الريف، بل أن تعمل على بلورة مطالب محلية عمرة عن حاجات المقهورين، في حال عمال ومطالبي وفئات شعبية مفكرة، في الكرامة والحرية والعيش الكريم. فالبلوس

وأخيرا كشرت الدولة عن أنبيائها خلف ابتسامة الغدر الزائفة. فبعد مناورة مفضوحة قائمة على تزوير العام، واستعملت تفهمها لمطالب كادحي الريف وإقرارها بمشروعيتها، وتنقل فريق وزاري لالتقاط الصور من أجل الدعاية الإعلامية، وإغراق الوعود نفسها المكررة منذ سنين، وإشهار الأرقام الفلكية وتصاميم المشاريع التي لا تتجدد على أرض الواقع؛ بعد هذا كله، أطلقت الدولة ترسانة القمع ضد منظمة بكاملها. فاعتقلت العشرات من أنشط المناضلين، وأصدرت مذكرات بحث ضد آخرين، مع انتشار كشف لجحافل القمع، ومحاولات متكررة لتشنيث الاحتجاجات الجماعية، وتجنيد عاطلين بالنسب مقابل دراهم للهجوم على المشاريع التي يوث الفوضى في الاحتجاجات التي يهترب وعرت أكاذيب "الإخلاق بالأمن العام" العزيزة على دولة الاستبداد. لكن طلائع النضال صامدة، تتعلم، تنمرس وترتقي بالنضال فيتنوع، ويتجدد وينظم. وهذا يؤكد دليل أن أساليب المروعة لن تنظلي على الشعب الكادح، وأن القمع لن يجبرنا على الركوع للاستبداد والفساد، والصراع جولات.

ترويج الأباطيل والتحويل لن يوقفنا نضال شعب كادح من أجل الكرامة والحرية
 جندت الدولة إعلامها، وحركت مرتزقتها من محللين كتب وأعمدة الرأي ومختصين في معاهد تعبير عن المال العام، واستعملت المساجد بخطف إجبارية، لنشر دعاية كاذبة تريد إقناع القسم المتخلف سياسيا من شعبنا بإدعاءات بلها.
 فحاولت إصااق تهمة نزوع انفصالي بالنضال عبر فتاة أحزاب حكومية سرعان ما رُدت على أعقابها بعد حملات الاستهجان والغضب. فجزت الدولة الضرب على وتر مخاوف المواطنين على أمنهم وولائهم، بثت بجرعات مدروسة ويطرق تهويل بشعة لمطالبي يقاوض الخضوع للاستبداد بالأمن العام في نسخة مغربية لشعار خالد لنظام الميت السوري المرمي: الأسد أو يخرب البلد. فانتصب معاديا لنضال كادحي الريف ولحملة التضامن الوطنية، ودفاعا عن استقرار الاستبداد والفساد، جهاز الدولة الرسمي وبلطجيتها ومتفقيها وإعلامها وفقهاؤها وجمعيات سلفية وهابية تهاب فتنة النضال ضد الحكوة والقهر. لقد تعظمت أكاذيب الدولة على صخرة النيل الجماهيري الذي يفرق بوميا شوارع الريف تأكيداً على مواصلة النضال ورفضاً لحملات القمع والتشهير ضد مناضلي الحراك ومطالبه المشروعة. فبتمت التضامن مع سكان الريف

القمع لن يخرس الشعب الكادح والتخويف لن يُخضعه
 جندت الدولة عن أنبيائها خلف ابتسامة الغدر الزائفة. فبعد مناورة مفضوحة قائمة على تزوير العام، واستعملت تفهمها لمطالب كادحي الريف وإقرارها بمشروعيتها، وتنقل فريق وزاري لالتقاط الصور من أجل الدعاية الإعلامية، وإغراق الوعود نفسها المكررة منذ سنين، وإشهار الأرقام الفلكية وتصاميم المشاريع التي لا تتجدد على أرض الواقع؛ بعد هذا كله، أطلقت الدولة ترسانة القمع ضد منظمة بكاملها. فاعتقلت العشرات من أنشط المناضلين، وأصدرت مذكرات بحث ضد آخرين، مع انتشار كشف لجحافل القمع، ومحاولات متكررة لتشنيث الاحتجاجات الجماعية، وتجنيد عاطلين بالنسب مقابل دراهم للهجوم على المشاريع التي يوث الفوضى في الاحتجاجات التي يهترب وعرت أكاذيب "الإخلاق بالأمن العام" العزيزة على دولة الاستبداد. لكن طلائع النضال صامدة، تتعلم، تنمرس وترتقي بالنضال فيتنوع، ويتجدد وينظم. وهذا يؤكد دليل أن أساليب المروعة لن تنظلي على الشعب الكادح، وأن القمع لن يجبرنا على الركوع للاستبداد والفساد، والصراع جولات.

المسألة الديمقراطية بالمغرب:

● كلمة مسير الندوة الرفيق أزيان أحمد ● ندوة جريدة المناضلة - بقاعة محمد جمال الدرّة بأكادير يوم 3 يونيو 2017

أيها المناضلون والمناضلات... أيها الحضور الكريم... شكرا لكم علي تلبية دعوة جريدة المناضلة بحضوركم في هذه الندوة حول موضوع "المسألة الديمقراطية بالمغرب". لقد طبع الوضع السياسي بالمغرب منذ ظهور حركة 20 فبراير، في سياق السيرة الثورية بعموم منطقتنا، حدثان هامان أولهما: جرى تمرير دستور ممنوح في السنة ذاتها، وإجراء جولتين انتخابيتين لمؤسسات الدولة منذئذ، وتشكيل حكومة واجهة برئاسة حزب العدالة والتنمية مرتين: ترأسها بن كيران ثم سعد الدين العثماني. ثانيهما: هو النضال الشعبي الواسع والممتد والصامد بمنطقة الريف الشامخ، فثلا الحداثيين بعيد سوط لأول لأزم الحياة السياسية بالمغرب منذ مطلع القرن العشرين على الأقل؛ أي: من بيده سلطة القرار السياسي أو من يحكم المغرب؛ وما آليات الحكم الديمقراطية وضوابطه؟ وما القوى الاجتماعية المطروح علي عاتقها تحقيق الديمقراطية؟ وما التحالفات السياسية والاجتماعية الكفيلة بذلك؟ وما مضمون ومحددات تلك الديمقراطية في الوضع الملحوس ببلد كالمرغوب؟

أيها الحضور... إننا في تيار المناضلة ننتقل من منظور سياسي هدفه التحرر الشامل من كل صنوف قهر الإنسان سواء كان هذا القهر سياسيا، اجتماعيا، ثقافيا، جنسيا أو بيئيا. وتحقيق هذا الهدف رهين بالتخراط واسع ونشط لـ "كثلة المأجورين والكادحين" عبر منظماتهم التضالية وتحدي سياسة وثقافة وتدبيرات المستغلين، وهذا ما يجعلنا ندافع عن حقوق العمال الديمقراطية وعن مكاسبهم الاجتماعية وتوسيعها بندرج في منظور التغيير الإجمالي والشامل.

فالاتراع العام وحرية التعبير والتنظيم والتحسينات الجزئية التي انتزعتها العمال والكادحين ليست الا نتيجة تفصحيات جسام، وتجربة بلدنا تبرز دور الطبقة العاملة في انتزعت حق الانتماء النقابي وممارسة الصحافة العمالية وحرية التعبير عن مطالب التحرر وذلك في الواقع قبل الإقرار ببعضها قانونا من طرف فرنسا الامبريالية.

مهمة ثابتة على جدول أعمال شعب المغرب رغم ضجيج دعاية الدولة التي يفضحها الواقع الملحوس... أيها الحضور... ليست الديمقراطية حقوقا تدبج في نصوص وتعمد في الواقع الحقيقي، وليست حقوقا سياسيا فقط. فما يفيد حق الكلام لعامل جانع؟ وما جدوى حرية الاعتقاد لعامل كذفت به قرارات سياسية إلى الشارع؟ وأي معنى لحق التعليم في مدرسة منكوكة وينماذج متخلفة وفي صحة عمومية مريضة؟ إن الديمقراطية كل شامل: حريات سياسية وديمقراطية وحقوق اقتصادية واجتماعية ملموسة وعكس ذلك طلاء الاستبداد بصياغة ديمقراطية زائفة سرعانا ما تنكشف حقيقتها... أيها الحضور الكريم... معركة شعبنا من أجل تقرير مصيره وبناء ديمقراطية حقيقية معركة مستمرة تعرف

صعودا وانتكاسات، مدا وتراجعا، لكنها لن تتوقف. وللجيل الحالي من المناضلين شرف إعادة الوصل بطموحات جيل النضال ضد الاستعمار والأجيال اللاحقة التي انتصبت أمام المشاق والسجون السرية (أكدر - سولاي على الشرف - أمكونة - تازمامرت...) في سبعمينات وثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، لتضحيات أولئك والشباب اللاحقين والوفاء المستمر لمثل الحرية والعدالة والكرامة، ولهم ندين بالنزب البسيط من المكاسب التي علينا صونها وتوسيعها... أيها الحضور... المزيد من تسليط الضوء على موضوع هذه الندوة لأصح المجال للرفيقين كل بمحور بمداخلة في حدود نصف ساعة تليها تدخلات الحاضرين، وبعدها ردود المتدخلين، ولتنتفض الرفيقة أسماء منصور وبعدها الرفيق علي أموزاي.

المسألة الديمقراطية: توضيحات أولية

مداخلة الرفيقة أسماء منصور في ندوة «المسألة الديمقراطية بالمغرب»

ستجيب على المداخلات عن الأسئلة التالية:

1. ماذا تعني الديمقراطية في المجتمع البرجوازي؟
2. ما هو دور الديمقراطية البرجوازية، ما هي حدودها وأين تتجلى شكليةها؟
3. ما هو دور الكادحين والطبقة العاملة في إحلال الديمقراطية حتى في حدودها البرجوازية؟
4. ما هي الديمقراطية الحقيقية؟ ومن سيقدمها؟

على الرجال البيض ملاكي العبيد السود مستعبدة النساء والهنود والأمريكيين البيض الغير مالكين لمملكية عقارية. ما يصدق على المجتمع الرأسمالي في بداياته يصدق أيضا عليه الآن، حيث تمثل الديمقراطية شكلا من أشكال حكم البرجوازية، أي شكلا من أشكال هيمنتها الطبقيّة، إن الديمقراطية في المجتمعات الطبقيّة تبقى شكلا من أشكال الدولة، والدولة هي أداة للسيطرة الطبقيّة، أي أن الديمقراطية في المجتمع البرجوازي لا يمكنها أن تكون إلا ديمقراطية برجوازية شكلية محدودة ومقتصرة على الطبقة المستفردة بالسلطة والثروة.

2. ما هو دور الديمقراطية البرجوازية، ما هي حدودها وأين تتجلى شكليةها؟

● دور الديمقراطية البرجوازية: تنظيم التنافس بين أقسام البرجوازية، حيث تتنافس الأجزاء على خدمة الأقسام المختلفة لهذه الطبقة السائدة

● واجهة لإخفاء الطبيعة الطبقيّة للدولة (الدولة التي لا تحكمها المؤسسات التمثيلية وإنما يحكمها رأس المال) - إعطاء وهم للطبقات الشعبية بإمكانية تغيير وضعهم داخل نفس المجتمع وباستعمال الآليات الانتخابية للدولة البرجوازية.

● حدود الديمقراطية البرجوازية: تصطدم الديمقراطية البرجوازية بجدار مصالح هذه الطبقة المتناقضة مع أي توسيع للحقوق الديمقراطية قد يستفيد منها نقضها أي الطبقة العاملة، ما سيؤجج الصراع الطبقي القائم بين البرجوازية والطبقة العاملة (عموم الأجزاء)، فالبرجوازية تدعو للديمقراطية مقيدة، نافصة، ومحاصرة، ومتلاعب بها، توسع بها هيمنتها وتقلص قوة عدوها الطبقيّ أما الطبقة العاملة تريد ديمقراطية مفتوحة، ومنفتحة إلى أقصى حد لا حواجز فيها ولا أسوار حولها.

● شكلية الديمقراطية البرجوازية في المجتمع البرجوازي تتجلى في:

- أ. المساواة بين المواطنين دون الأخذ بعين الاعتبار انتماءاتهم الطبقيّة (لا يمكن أن تتكلم عن مساواة بين من يملك وسائل الإنتاج وبين من لا يملكها) وإبرز مثال هو: حرية الصحافة: الديمقراطية



3. ما هو دور الكادحين والديمقراطية حتى في حدودها البرجوازية؟

البرجوازية تتبنى مبدأ حرية الصحافة، ولكن دون اي اعتبار للفوارق الموجودة في المجتمع البرجوازي، فلا يمكن أن تتكلم عن مساواة بين شخصين غير متساويين، ولا يمكن أن تكون خطوط عامل بسيط في اللوج للصحافة هي نفس خطوط برجوازي مالك المنشآت ومصانع.

● المساواة أمام القانون مبدأ آخر تتغنى به الديمقراطية البرجوازية، وهو مبدأ شكلي يغطي الوجه الحقيقي للامساواة القائمة في المجتمع الرأسمالي، وتمثل النزاعات الاجتماعية بين العمال وأرباب العمل نموذجا صارخا لهذه المساواة المتناقضة حيث يكبل القضاء بمكاليين؛ يحاكم العمال المضربون بسرعة قياسية بمقتضى الفصل 288 من القانون الجنائي، بينما تظل شكايات العمال ضد أرباب العمل حبيسة الرفوف، وحتى إن صدر الحكم لصالحهم فهو لا ينفذ.

● مؤسسات تمثيلية فاقدة للسلطة مهمتها إعطاء الوهم بإمكانية المشاركة في السلطة وفي اتخاذ القرار: تحولت كل السلط من المؤسسات التمثيلية (حكومات، برلمانات...) إلى المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي - البنك العالمي...)، وأصبحت المؤسسات التمثيلية قناعا فارغا لا حول لها ولا قوة وأضحّت مكانا للنميمة والشائرة السياسية، فالسلطة الفعلية غادرت البرلمان وأصبحت في يد المؤسسات المالية العالمية.

● ولنا في تجربة اليونان (سيريزا) عبرة تؤكد على أن التصويت ومؤسسة البرلمان والحكومة فقدت سلطتها أمام المؤسسات المالية، فلم يضعف صوت الأغلبية بنسبة 61% بـ "لا" ضد سياسات التقشف للقوة المذكورة التقشف رغم أنف الأغلبية.

الحريات النقابية: التي يرددها كثيرون باعتبارها مكونا أساسيا للديمقراطية الليبرالية، لم يكن لها أن تتحقق إلا بفضل فضلات بطولية حافلة في المصانع والشوارع دفعت فيها الطبقات العاملة أنهارا من الدماء، وبقيت حتى يومنا هذا أرضا متنازع عليها، لا تكسبت حتى تشرع الرأسماليات في الانقضاء عليها مجددا.

تاريخ الديمقراطية في المجتمع البرجوازي هو تاريخ توسيع نطاقها وتعميقها بتضاللات الكادحين والمضطهدين من جهة، وتاريخ التآمر عليها وتقليصها وضربها من قبل الرأسماليات المحلية والرأسمالية العالمية من جهة أخرى.

ويبقى النضال من أجل إحلال ديمقراطية حقيقية صراعا طبقيّا ضاريا بين أعداء الديمقراطية وأصحابها (بين الطبقات الشعبية والبرجوازية).

4. ما هي الديمقراطية الحقيقية؟ ومن سيقدمها؟

إن الديمقراطية البرجوازية بحدودها ونواقصها ليست صنيعة البرجوازية بل نتاج تطور تاريخي حافل، لعبت الصراعات الاجتماعية دورا حاسما في صياغته.

تكون الثورات البرجوازية ثورية بقدر ما ينخرط فيها الكادحون ويدفعون بها إلى الأمام. ولم تقدم البرجوازية يوما أي حق من الحقوق الديمقراطية إيمانا منها بمثالها الديمقراطية، بل تحت ضغط وتضاللات الطبقة العاملة والكادحين. وحتى هذه الديمقراطية البرجوازية في شكليةها، لم تمن بها البرجوازية على الكادحين بلا مقابل، فقط بالتضاللات والكفاحات جرى انتزاع الحقوق الديمقراطية:

● حق التصويت: وهو من ركائز الديمقراطية البرجوازية لكنه لم يكن حقا للجميع، ففي بريطانيا التي يطلقون عليها أم الديمقراطية حتى عام 1800 لم يتمتع عبر 3 في المائة من المواطنين الإيجاز بحق التصويت. كانوا يشترطون أن يكون الناخب مالكا لعقار يدفع عنه ضريبة ملك. وعندما طالب العمال بحق التصويت، وتظاهروا مطالبين بذلك عام 1830 [الحركة الشارثية] ووجهوا بالقمع وتم إطلاق النار عليهم. ولم يكسب العمال حق التصويت إلا بعد تضاللات قوية وتضحيات كبيرة.

● ما أن اكتسب العمال حق التصويت حتى فقد البرلمان دوره كمؤسسة فعلية لحكم الطبقة البرجوازية، وتفتت صلاحيات السلطة التنفيذية والمجموعات الاقتصادية الكبرى.

النضال من أجل الديمقراطية بالمغرب

مداخلة الرفيق علي أموزاي في ندوة «المسألة الديمقراطية بالمغرب»

تعويب له بد منه

عند نقاش مسألة الديمقراطية بالمغرب، مستحضرين التحديد الدقيق للمفاهيم والمنظور الطبعي لهذه الديمقراطية وللنضال من أجلها، لا يتعلق الأمر بمحض نقاش متفقين معزولين عن هموم الجماهير الشعبية وحركتها، بل الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بالحياة اليومية للجماهير في أكثر تجلياتها ملموسية. عندما نتحدث، مثلا، عن رفع الأسعار التي تكتوي به قدرة الجماهير الشرائية، فنحن نتحدث بالدرجة الأولى عن المسؤول عن اتخاذ قرار رفعها، وهذا يرتبطنا مباشرة بالعقدة المحورية في المسألة الديمقراطية: من يقرر؟ أي في التحديد الأخير من يحكم؟ من "يتحكم" في القرار السياسي ويحتكر السلطة الاقتصادية.

جوهر المسألة

لا تختصر الديمقراطية في شكليات الانتخابات والمؤسسات والحقوق الديمقراطية، وهي أصنام حاولت البرجوازية وأحزابها وكل مؤسساتها السياسية حصر انتباه الجماهير حولها عند نقاش المسألة الديمقراطية.

جوهر المسألة التي تنهز منها جميع الأحزاب البرجوازية (يسمينها وسارها) هو سؤال: من يحكم؟ هل نترج الانتخابات السلطة من يد المستبد الفرد وتضعها في يد الجماهير؟ هذان السؤالان هما جزره النقاش.

القرار الاقتصادي

من يتخذ القرارات والخيارات الاقتصادية والاجتماعية ويفرضها؟ ليس مؤسسة البرلمان بطبيعة الحال. سواء في البلدان المتخلفة حيث الاستبداد السافر، أو في البلدان الغربية حيث الاستبداد المقنع بديمقراطية برجوازية عريضة.

لا يمكن أن نتحدث عن ديمقراطية داخل مجتمع رأسمالي - منقذنا كان أم تايما - حيث تتحكم القوانين الاقتصادية الخفية (قانون القيمة) في المجتمع خارج رقابة المنتجين، ويظل القرار في يد مالكي وسائل الإنتاج، وليس في يد مؤسسات سياسية مهما بلغت درجة "مدرقتها" أو تمثيليتها للشعب، ودون مصادرة وسائل الإنتاج ومراقبتها من طرف المنتجين الأحرار ضدا على فوضوية قوانين السوق، لا يمكن أن نتحدث عن ديمقراطية في سطحها الاقتصادي.

كما تتحكم الشركات المتعددة الجنسيات ومؤسسات الرأسمال العالمي (بنك وصندوق ومنظمة تجارية عالمية، مجموعات الدول الكبرى...) في الاقتصاد العالمي، ويستنح هذا القدرة على التحكم في القرار الاقتصادي.

إضافة إلى هذه المؤسسات، هناك المجموعات الرأسمالية الكبرى بالمغرب، وعلى رأسها الرأسمال العائد للمؤسسة الملكية، رأس حربة الرأسمال المحلي المستقوي بتحالفة مع الرأسمال العالمي.

هؤلاء هم من يتخذ القرارات والخيارات الاقتصادية والاجتماعية، وليس أي مؤسسة أخرى (خصوصا البرلمان الذي يجري الادعاء أنه يضم ممثلي الشعب)،

وهي موجهة للحفاظ على مصالحها الاقتصادية وتنميتها، ولإدامة استغلال الجماهير اقتصاديا.

القرار السياسي

لا يمكن فصل القرار السياسي عن الخيارات الاقتصادية، فالسياسة تخدم هنا المصالح الاقتصادية للمجموعات الرأسمالية الكبرى المغربية وفي نفس الوقت تحافظ على وضع المغرب التابع ضمن الاقتصاد العالمي.

من يتحكم في السلطة السياسية بالمغرب؟ لا يمكن لعاقل أن يدعي أن رئيس الحكومة يملك إلا ما تسمح به الملكية من صلاحيات، تسعى جاهدا لاستعادتها، رغم أبحر الدعاية الكثيفة لما تضمنته دستور 2011 من تنازلات في هذا المضمار.

هل يملك البرلمان المغربي (بغض النظر عن طبيعة البرلمانين والأحزاب المشكلة له) ولو ذرة من السلطة التشريعية، ما عدا ما يتنازل عنه النظام لإيهام الشعب بأنه يملك مؤسسة برلمان حقيقية؟ إن الملفات الكبرى في المغرب من استثمار والهجوم على القطاعات الاجتماعية وغيرها، يجري إسنادها للجان ملكية يعينها الملك بظواهر للإشراف المباشر عليها.

إن الملك الفعلي للسلطة الفعلية بالمغرب هي المؤسسة الملكية في شخص الملك ذاته، وهذا ما تقره جميع الدساتير منذ أولها سنة 1962 إلى آخر تعديل سنة 2011.

المسألة الدستورية

نصل هنا إلى جوهر الديمقراطية في جانبها السياسي بالمغرب، أي المسألة الدستورية. ما هي الجهة التي يصدر عنها الدستور، بصفتها القانون الأسمى الذي ينظم الحياة السياسية بالبلد ومنه وتكون جميع القوانين الأخرى وافية لمنطقه.

تؤكد الفلاسفة الدستورية البرجوازية على أن الأمة هي المصدر "الأسمى" للتشريع، لكن يضاف إليها عبارة "تفوض ممارستها لممثلها". بل في العملية التأسيسية" كلها، أي إعداد الدستور والإشراف على الاستفتاء عليه، كلها مشتركة بيد الملك، ليضمن فعلا عملية تأسيسية لا تغفل

لذلك فيجمع الدساتير التي عرفها المغرب في دساتير ممنوحة، ولا يتعلق الأمر هنا فقط بمضمون الدستور الذي يركز السلطة في يد الملك، بل في العملية التأسيسية" كلها، أي إعداد الدستور والإشراف على الاستفتاء عليه، كلها مشتركة بيد الملك، ليضمن فعلا عملية تأسيسية لا تغفل السلطة أجزءا منها من يديه. خلاصة القول، ادعاء وجود الديمقراطية بالمغرب، أو حتى كونه بلدا سائرا في طريق الديمقراطية - على غرار خرافة السير

طريق النمر - هو ادعاء كاذب، ادعاء يلعب دورا أيديولوجيا محضا، وهو إضفاء الطابع الديمقراطي على حكم الفرد المستبد.

أوهام ديمقراطية

رب قائل أن في المغرب حياة سياسية وبرلمانية تتميز بها عن سائر بلدان المنطقة، لكن هذه الخصوصية لا تلغي حقيقة أن السلطة الفعلية منفية عن مؤسسات الديمقراطية الحسنة، ومركزة في يد الملك، ويلعب البرلمان دور واجهة لتمويه طابع الحكم الفردي وتزيين صورته إزاء الخارج، لكن هذه المؤسسات تعتمد كونها محض واجهة بل شكل تحالف الملكية مع أقسام من الطبقات المالكة، وبالتالي في تشكل "هاشما ديمقراطيا" متروكا لهذه الأقسام وممثلها السياسيين (الأحزاب البرجوازية).

لماذا فشل النضال من أجل الديمقراطية بالمغرب؟

ليس هذا المصير حصرا على المغرب، بل تنتشر له كل دول العالم الثالث، حيث تعتمد الحدود الدنيا للحرية السياسية والديمقراطية حتى بمضمونها البرجوازي.

يفرد المغرب بخصوصية أن الحركة الوطنية البرجوازية لم تستطع تسلم السلطة بعد الاستقلال، عكس ما وقع في بلدان أخرى حيث جرى إسقاط الأنظمة الملكية الموروثة عن ما قبل الاستعمار.

ساهم ضعف الحركة الوطنية البرجوازية في دفعها إلى التحالف مع القصر في صراعها ضد الاستعمار. وقد تمكنت الملكية بواسطة هذا التعاون، سواء قبل الاستقلال أو بعده، من استفاد بالحكم، قادمة الحركة الوطنية، التي ظل يسارها (الحركة الاتحادية) يطالب بنوع من تقاسم السلطة يتوافق مع الملكية، بينما وافق يمينها (حزب الاستقلال) على دستور 1962.

وقد ورث الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية هذا المطلب ولكن مع السعي لتبنيه بالعمل داخل مؤسسات الحكم الفردي واستجدائه، بدل إجباره على تقاسم السلطة كما سمعت إلى ذلك بعض الأطراف داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

ورثت المعارضة الليبرالية الحالية المنظور الاحادي للديمقراطية، وحتى شكل السعي إلى تحقيقه، متمثلا في توك فيلرالية اليسار الديمقراطي إلى ملكية برلمانية يتوافق مع الملك، والتذلل للإقتناع أن البرلمانية ضرورية لبقاء الملكية.

عملت الحركة الوطنية البرجوازية جاهدا منذ مرحلة النضال ضد الاستعمار، على ضمان تبعية الطبقة العاملة ونقائنها لسياسة البرجوازية، وقد ساعدت سياسة الحزب

الطبقة العاملة مناغل طليعي من أجل الديمقراطية

يشكل العمال الطبقة الأندر على نضال حازم من أجل الديمقراطية، كونها الطبقة التي تتحكم في وسائل إنتاج الجزء الأعظم من الثروة القومية، الطبقة التي حرمتها الرأسمالية من أي إمكانية لإنتاج وسائل عيشها سوى ببيع قوة عملها، ولكن في نفسا لوقت جمعتها وعلمتها الانضباط والعمل الجماعي، عكس باقي فئات الكادحين المنزولين والمجزئين بحكم تجزؤ وسائل إنتاجهم.

ولا نتحدث هنا عن الديمقراطية بصيغتها البرجوازية (سواء كان المطلب ملكية برلمانية أو غيرها من صيغ الحكم البرجوازية)، ولكن نتحدث بالدرجة الأولى عن الحقوق الديمقراطية التي تشكلن أسلحة فعالة في يد الطبقة العاملة من أجل إسقاط عدوها ومستغلها: البرجوازية ونظامها السياسي، واستبدالها بنظام سياسي حيث السلطة في يد الطبقة العاملة، نظام يفتح الطريق أمام تطور نظام اجتماعي تنتفي فيه كل أشكال الاضطهاد؛ وليس هذا النظام سوى الاشتراكية.

لا يستقيم حديث عن نضال حقيقي من أجل الديمقراطية بالمغرب دون نضال من أجل فرض مجلس تأسيسي، يضم ممثلي الشعب، الذي سيقترحون دستورا ينال مصادقة شعبية حقيقية بدل فرضه بأساليب الاستبداد وبالمضامين التي يريدها. ومن يدعي النضال من أجل الديمقراطية بالمغرب دون السعي لفرض هذا المجلس وإقامته بطريقة ثورية بدل المطالبة به أو مجرد تسجيله في وثائقه فديمقراطيته زائفة وناقصة.

لا يعني هذا انتفاء إمكانية النضال من أجل الحريات السياسية والحقوق الديمقراطية وكل المهام الديمقراطية (قومية كانت أو نقابية أو نسائية أو غيرها)، فهذه لا تنفي تلك، وكلاهما مشروطان بقيادة الطبقة العاملة عبر حزنها السياسي لهذا النضال، دون أدنى تردد أو أدنى وهم في قدرة البرجوازية أو نظامها في منح هذه الحقوق.

إذا كانت الطبقة العاملة، هي القوة الطبقة المعول عليها للنضال من أجل الديمقراطية، فهذا لا يمكن أن يتم بمعزل عن باقي الطبقات والشرائح الاجتماعية التي تنضد أكثر منها من الاستبداد السياسي والاضطهاد الاقتصادي، بل يجب نسج أقوى تحالف بين العمال وفقراء القرى ومعدمي المدن، من أجل صهر كل روافد النضال الشعبي والعمالي في نهر جبار يكس المجتمع الطبقي القائم على الاضطهاد

لا يمكن لطبقة عاملة، نقائتها تباعة لقوة برجوازية ومنخورة بسيطرة بيروقراطية مديدة وتحويل سياسي ليبرالي مزمن، أن تقنع بقية الكادحين بالسير وراءها في النضال من أجل الديمقراطية، لذلك يستدعي الأمر بناء نقائتها المكافحة وتسييد خط طبقي يساري كفاحي داخل النقابات القائمة حاليا.

ولا يمكن تحقيق هذه المهام، إذا كانت الطبقة العاملة المغربية منزوعة السلاح السياسي، في ظل الغياب التام لمعبر سياسي خاص بها، وليس هذا المعبر إلا حزب العمال الاشتراكي، فبناء هذا الحزب في علاقة مع نقوية يسار نقابي كفاحي، شرط أولي لاستنهاض المارد العمالي وإطلاقه من قمقمه.



اللحظة السياسية الراهنة والأفاق النضالية

بقلم: أبناي حسن

تتمت... ص 9

تشهد منطقة الريف بالمغرب (أقصى شمال البلد) نضالا شعبيا منذ أكتوبر 2016، مفجره المباشر قتل وحشي بالطحن في شاحنة النفايات لشاب احتج على مصادرة سلعه. أثارت همجية الحادث غضبا شعبيا في أغلب مناطق البلد، لكن يؤرته الأكثر اشتعالا كانت منطقة الريف خصوصا قطاعه الغربي.



إبعاد النضالات الحالية عن أي خط سياسي وأيديولوجي، إلا أن ثمة توجهات سياسية تتدخل في النضالات الجارية يمكن تحديدها في وجود مناضلين قوميين أمازيغيين بخصوصيات مناطقية (منطقة الريف) مستلهمين تجربة محمد بن عبد الكريم الخطابي رمزا للشهامة القومية، مستعدين ما يسم خطابهم من ميولات إسلامية مع رفض عميق للاستبداد.

يعبر علم جمهورية الريف وعلم الأمازيغية عن خيارين يخترقان هذا التيار، بين أمازيغية في إطار الريف وأمازيغية في ما يسمى بلد الأمازيغ. إلا أن الانتماء القومي يجمع هذين الخيارين ضمن منظور قومي وعداء لليسار كمنافس خطر إن انعدام الاستقلال الطبقي وتعرضه بنزعة قومية سيرمي بهذا التيار إلى مساومات وحتى إلى استسلام لهدف النظام في إخماد النضال، وربما آخرها لحد الآن ضعف التماسك التنظيمي حاليا.

ينخرط في النضالات مناضلون ماركسيون متحدرين من تجارب يسارية، يخصون النضال الشعبي بتجاربه المكتسبة في النضالات النقابية والتشبيبية ونضالات 20 فبراير. بيد نقض تبلور تجاربهم التنظيمية والسياسية يحد من درجة تأثيرهم في قيادة النضالات رغم جسامة تضحياتهم. هذا ما يطرح بالبحر مهمة استخلاص الدروس الجوهريّة من منظور عمالي اشتراكي وفي خضم أعباء النضال الضاغطة.

رغم ضعف أحزاب «المعارضة» الإصلاحية فهي موجودة، وإن كانت شدة التقاطب بين صعود نضالي وقمع الدولة ينسف امكانية عرض خدماتها فليس مستحيلا اصطلاحا بدور تمرير مساومات من تدبير النظام عبر منظمات جماهيرية تهيم عليها.

لا شك أن أهم مثير الانتباه هو الضعف البين للأحزاب الرجعية الدينية في النضال الشعبي بالريف. ومرد ذلك أن قوتها في منطقة الشمال مركزة بمدن طنجة ومحيطها واطوان ومحيطها، أما الريف الأوسط فقد شكل دائما نقطة ضعفها

التنظيمي، ما انعكس في قدرتها على القيام بدور رئيسي. غير أن هذا الوزن الضعيف ليس وحده عنصر تفسير دورها الضئيل، بل ثمة أيضا تحاشيها المتصام مع الدولة الذي يجعلها حريصة على تجنب أن تجربها الوقائع على تبوء قيادة صريحة لنضالات

الاجتماعي. طلبا لمأسسة الحوار الاجتماعي. ليس الوضع تراجعا إلا بمنحاه العام بحيث شهدنا نضالات فتوية قوية في صدام مركزي مع الدولة بلغت درجة خلق حالة توتر سياسي شد أنظار المجتمع (أضراب طلاب الطب، الأساتذة المتدربين، وطلاب الهندسة التطبيقية وبدرجة أقل الممرضون-ات...)، لكنها ظلت نضالات فتوية دفاعية، كان أشدها قتالية فعل فوج متخرج كان رافضا الحرمان من دمج بالوظيفة العمومية وليس ساعيا إلى إلغاء القانون المؤسس لذلك الحرمان، ما أفسح المجال لمناورة الدولة. ويمثل ضعف المنظمات النقابية وتفككها وانفتاقها لاستراتيجية نضال أم الكوارث وسبب الهزائم الماحقة التي آلت إليها جل النضالات البطولية التي خاضتها القاعدة العمالية.

أثار ارتفاع أسعار الكهرباء المنزلية موجة غضب شعبية عارمة بمدينة طنجة. استندت على لجان شعبية بالأحياء السكنية، وتنظيم أشكال احتجاج قوية، كالمسيرات الشعبية، وإطافه الأتوار ليلا، والوقفات الاحتجاجية، والامتناع الجماعي عن الأداء. استفرت الحكومة جهودها بالتنقل إلى المدينة وتنظيم مفاوضات مباشرة، وتسوية بعض المشاكل الخاصة بالمستهلكين الأفراد.

كانت تلك النضالات إنذارا قويا للنظام، ولكن بشرى باستئناف النضال الشعبي، مشيرا إلى أن التجربة النضالية التي كسبتها الجماهير لن تذهب أدراج الريح وان شعلتها لم تنطفئ بعد.

لقد أعاد النظام تنشيط إيديولوجية الإجماع الوطني إبان رده على مواقف الأمين العام السابق للأمم المتحدة وفي سياق ما حققه النظام إقليميا من مكاسب دبلوماسية في الصحراء الغربية والعودة إلى الاتحاد الإفريقي وقبله تنظيم مؤتمر المناخ براكش كوب 22، إلا أن ذلك لم يحد من تفجر نضالات شعبية منفصلة من كبح القيادة النقابية والجهاز الحزبي الرسمي.

كما أبانت الانتخابات الأخيرة كل الطرق والأساليب التي راكمتها الدولة في فرض خيارها على أحزابها كما عزمها استعادة ما انتزعتها نضالات 2011 الشعبية، ونظمت انقلابا فجا على حزب عدالتها وتتميتها انتهى بعزل عبد الاله بن كيران عن رئاسة حكومة الواجهة.

النضال الشعبي بمنطقة

الريف، حاله وأفاقه

من خصائص نضالات الريف الجارية امتدادها زمنيا (8 أشهر)، وانتشارها الجغرافي بأجزاء واسعة من منطقة الريف، وما حظيت به من تضامن غير مسبوق وطنيا عم ما يفوق 50 مدينة وبلدة وهي حالة ليس لها نظير إلا في 20 فبراير. وعلى صعيد عالمي، نظم المغاربة

الطرق إلى أوروبا بل عودة مؤقتة، وكذا تأثر تحويلات العمال المهاجرين بسياسة الاكماش الاقتصادي. إن قسم من الشبيبة لا تجد منافذ للشغل سواء بالبلد أو في الخارج مما يجعل تراكم أعدادها قنبلة اجتماعية بالغة الخطورة على استقرار النظام.

- تراجع وتوقف دينامية النضالية لحركة 20 فبراير: لم تنتصر حركة 20 فبراير 2011 بفرض مطالبها كاملة إلا أنها لم تتعرض لهزيمة ساحقة. لقد خدمت ديناميتها بفعل تنازلات من فوق وضغط صعود الثورة المضادة واندلاع حروب أهلية أشعلتها فصائل الثورة المضادة. إن الجيل الذي انخرط في نضالات 20 فبراير، وشاهد انتفاضة شعبية تقارع أنظمة بالغة الديكتاتورية وتجبرها على تصريف زعماء لا يزيلهم إلا الموت، هذا الجيل يستحيل أن يعود إلى الروتين اليومي والتمول السياسي بمحض خاطره.

استعاد النظام رباطة جأشه التي اضطرت جراء شدة الصدمة التي نالت من كل الأنظمة بالمنطقة. مر وثيقة دستورية بالطريقة وبالمضمون الذي يبقى لملك حاكما منفردا للبلد ويكرس قانونيا كل الآليات الاستبداد وتغطية ذلك بتنازلات شكلية.

كما أن التنازلات الاقتصادية سرعان ما استعادها بتجميد الأجور ورفضه أي مفاوضات لتقديم أدنى تنازلات مادية رغم توسلات القيادة النقابية. لا بل استأنف النظام التقدم على جبهات الهجوم الرئيسية بإصرار: إصلاح الوظيفة العمومية (التشغيل بالعقد) و«إصلاح» أنظمة التقاعد، وقانون شراكة القطاعين العام والخاص، وبلوغ طور متقدم في تمرير قانون منع الإضراب، تحرير أسعار المحروقات ومخططات قطاعية عديدة جوهرها تمكين الرأسمال من التراكم...

بدا من 2012 شهدت الدينامية النضالية تراجعا دالا، من علاماته تقلص عدد نضالات 20 فبراير وكثافة المشاركة فيها وانتشارها الجغرافي، وتحول مركز ثقل الحياة السياسية إلى مؤسسات النظام (الدستور والانتخابات وتشكيل الحكومة) بالنسبة لأقسام واسعة من الجماهير. أما المقاطعون فظلوا في وضع المترقب دون نشاط سياسي. طبعاً نرصد المنحى العام للأحداث رغم وجود وقائع تشذ عنه على سبيل المثال نضالات شعبية بمناطق متفرقة منها في بني بوعياش وتازة.

كما خيضت نضالات عمالية دفاعية (منجم جبل عوام، مغرب ستيل للصلب، محطة تكرير النفط لاسمير النقل الحضري (الرباط-أكادير) وأخرى انهزمت (شركة ضحي للمصبرات...)، كما المناوشات المضبوطة للقيادة النقابية

استمرار الاحتجاجات الشعبية وتوسع رقعتها، وحجم التضامن الشعبي، ومواقف المنظمات العمالية، وسياسة الدول ومواقف الدول الامبريالية، كل ذلك يجبرنا على طرح السؤال عن حقيقة ميزان القوى الطبقي الحالية على ضوء بركان الريف المتفجر؟ هل دخلنا طورا نضاليا جديدا بما هو عودة السيورة الثورية المنطلقة منذ 20 فبراير 2011 لمواصلة ديناميتها؟ والأهم ما التكتيكات السياسية من زاوية التحويل الجذري للمجتمع؟

الوضع السياسي العام

المغرب، بالنظر إلى طبيعته التابعة للمراكز الامبريالية، عرضة للتأثيرات الخارجية بشدة ومباشرة، ونرى أن هناك عاملين يسمان الوضع عالميا وإقليميا:

1- الأزمة الاقتصادية العالمية البائدة منذ 2008، ورغم أن تأثيرها على المغرب لم يكن فوريا، فإنه يخضع لنتائج إجراءات بلدان المراكز الامبريالية كبلد استقبال الصادرات ومصدر رؤوس الأموال.

2- الاضطراب السياسي العالمي المتجلى إقليميا في سيورة ثورية يعوم المنطقة اندلعت أواخر سنة 2010، وغرضنا ليس عرض تفصيلي لكلا العاملين بل استخلاص مركز جذا لمانراه دالا فيما له صلة بموضع نقاشنا.

إن النتائج المترتبة عن الأزمة والاضطراب السياسي المنوه به تبدو متضاربة. فقد عمل النظام على استغلال الأزمة الاقتصادية من أجل إعادة رسم إستراتيجيته الاقتصادية في إطار نفس الموقع من قسمة العمل الدولية للعمل، وأغرى الشركات الامبريالية بمعدلات ربح أضحت منعدمة في موطنها بتأمين أجور متدنية وتوفير شروط الإنتاج (تهيئة مناطق صناعية، بنية تحتية ضخمة من سكك وطرق وموانئ، إعفاءات ضريبية، ترحيل الأرباح...)، وجعل البلد منصة تصدير إلى أسواق هائلة في آسيا وأخرى ناشئة في إفريقيا. لكن انكماش الأسواق الامبريالية التقليدية، وعدم بروز بدائل لأسباب ليست محض اقتصادية بل تاريخية لكون المغرب مجال استراتيجي للامبريالية الفرنسية، يحبط آمال التدفق المتوخى نحو أسواق جديدة، وقد اجبر البحث المضني عن أسواق للاستثمار وتصريف الإنتاج النظام للتوجه نحو إفريقيا كوكيل

ومقدم خدمات للرأسمال الامبريالي في ما يسميه «المغرب منصة نحو إفريقيا» ولا شك الحماس الذي يبديه يعكس حجم الفرص الممكنة لكن المخاطر والتناقضات لن تتأخر في التصاعد.

إن أثر الأزمة يظهر بشكل واضح في انحسار أعداد الشباب المهاجر بشتي

اللحظة السياسية الراهنة والأفاق النضالية

بقلم: أبناي حسن

تيممة...إلص 8

الحياة الاقتصادية للبلد على سيطرة أقلية مالكة على مجمل الثروات الثابتة والمنقولة وبغرض استغلال للبلد العاملة ونهب للمالية العامة باسم قانونها الخاص وغالبا ضده بويبقى جمهور الشعب يدبر يومه كيفما اتفق في شروط هدر الكرامة وشظف العيش. لا يمكن إن يستمر هذا الوضع إلا باستبداد شرس مهما غير واجهته الخارجية هنا جذر الربط بين الاستبداد السياسي والفساد الاقتصادي الذي لا يمكن التخلص منه إلا بتحويلات اجتماعية وسياسية عميقة حصيد نضال طبقي ضاري إن مطلب حق الشعب المغربي في تقرير مصيره عبر مجلس تأسيسي ديمقراطي مستند على تعبئة شعبية مهمة مصيرية إعادة تشكيل البلد سياسيا واقتصاديا بما يضمن تحقيق مطلب التحرر الديمقراطي والسيادة الوطنية عبر بديل مجتمعي يستجيب لحاجيات غالبية المجتمع.

الرفع الفوري للعسكرة وسحبها من منطقة الريف وإطلاق المعتقلين وإسقاط كل المتابعات والكف عن تسخير البلطجية، حق التظاهر والتجمع والاحتجاج والتعبير عن الرأي السياسي للجميع والكف عن المس بحرية التنقل والإعلام. ثمة سؤال يفرض نفسه، ما الظروف التي تسمح تنفيذ هذا البرنامج وما أدوات التي ستعمل على تطبيقه؟ هذا البرنامج يستحيل أن يجرى تطبيق إلا عبر حكومة عمالية شعبية قادمة من تعبئات نضال عارمة مسنودة على لجان عمال ولجان شعبية تراقبها وتقويها في وجه مناورات أجهزة الرأسماليين المحليين والعالميين، ولا تمثل تعبئات نضال 20 فبراير إلا نقطة من بحر الهائل.

علينا الجواب على الانفضاح الملموس لأحزاب الملكية ولحكومة واجهة الاستبداد ولمؤسسات الكذب على الشعب من برلمان وجماعات محلية وإعلام رسمي بالنهوض بمهمة بناء أدواتنا الطبقية المستقلة. وعلينا الرد على إفلاس الدولة، ورفضها تلبية الحاجات الأساسية للشعب، بالتقدم بديلنا وشرحه والدعاية له في معمار النضال. فليس التغيير الاشتراكي طوبى جميلة للمستقبل بل بديل ملموس يجرى اكتشافه في المعارك التي تخوضها طلائع النضال. علينا إيجاد الجسور بين النضال من أجل انتزاع مكاسب تحسن وضع شعبنا، وتعزيز ثقته في قوته النضالية بربطها بمجمل النظام الاقتصادي والسياسي، وغرس منظور التغيير الاشتراكي الشامل. ولن يتأتى هذا إلا بتعاون وثيق بين المناضلين الاشتراكيين في خضم المعارك الجارية وتوجيهها على أساس منظور اشتراكي عمالي للثورة المغربية.

للسجن ومصادرة ما سرقه. رفع السر التجاري عن كل استغلال للثروة المعدنية الوطنية واستغلال المياه: مكان تواجدها؟ من يستغلها؟ كم ينتج؟ مبلغ أرباحها؟ كم يدفع من الضرائب؟ ما الذي تستفيد منه ساكنة المناطق المنجمية؟ احترام مجمل المعايير البيئية؟

الماء الصالح للشرب حق لجميع المواطنين ويجب تحديد حدادني للمياه لكل مواطن لا يتعدى ثمنه كلفة الإنتاج. كشف الملكية العقارية الجماعية (ملك الدولة-الملك الغايوي - أراضي الجموع)؟ دور شركات العقار المستفيدة؟ بأي شروط؟ ما تربيته؟ وحقيقة وعدالة سعر السكن مقارنة بكلفته؟ احترام معايير التهيئة الحضرية؟ وفرض شروط ملزمة دفاعا عن حق السكن للجميع؟

الصيد البحري: ثروات تنهب من مافيا بالغة القوة مجالات لتربية أسماك إمبريالي مقابل استنزاف خبير للثروة البحرية، رفع السر عن المستفيدين من الرخص وما يستغلونه وما يقدمونه للدولة؟ وفرض سياسة مغايرة بخلق قطاع عام قوي ومراقب.

تأمين دخل للجميع: شغل أو تعويض عن البطالة لم يعد ممكنا مطلقا إجبار شعبنا على أن يعيش حياة الكلاب المهملة بحرماته من حق العمل ولن نقبل بكذبة لا يمكن تشغيل الجميع. إجبار الرأسماليين والدولة على تسديد واجبات أنظمة صناديق التقاعد التي بذمتها وتشد يد فعلي للرقابة على عدم التصريح بأيام العمل الفعلية ورفض كل الإغراءات التي تقدمها الحكومات لهم بدون وجه حق.

الحد الأدنى للأجور والحريات النقابية وباقي الحقوق الشغلية وسحب مشروع قانون الإضراب الخطير. الصحة العمومية: رفع استثنائي لماليتها وحق الجميع في صحة عمومية جيدة ومراقبة نهب ماليتها والفساد الذي ينهكها من الصغير إلى الفساد الكبير مركزيا.

المدرسة العمومية: المدرسة الوطنية العمومية الجيدة والمجانبة لا يمكن القبول بإقبارها مهما بلغت خطط الخصوصية الشاملة والعميقة التي تسارعت بقوة مند مدة إن الميزانية الضخمة المخصصة لقطاع التعليم والتي يتلخص قسما وافرا منها الفساد يجب أن تنعكس في تحسين ظروف المدرسة لكن الأهم رفعا استثنائيا لتلك الميزانية والقطع مع سياسة كل هدفها تقوية قطاع التعليم الخاص على حساب المدرسة العمومية.

برنامج استعجال اجتماعي للمناطق الأشد عرضة للتهميش بيلوز وبراقب من طرف لجان شعبية وعمالية ويتم تمويله من طرف الدولة.

الحريات السياسية الديمقراطية: ترتكز

الشعبي (نقاش -نقل أخبار النضال - ..) وإعادة تشكيل لجنة الإعلام والاتصال لتكون لسان حال الحراك وباسمها تصدر البلاغات والإعلانات للرأي العام المناضل. إن معركة الريف حاسمة في خلق ميزان قوى طبقي على صعيد وطني، ما يضع مسؤولية جسيمة على عاتق قوى اليسار الاشتراكي في تأجيج النضالات في كل مدينة وبلدة، ليس للتضامن مع الريف وحسب بل أساسا للتقدم بمطالب تعبئ الشعب حولها ردا على سياسة الدولة بالانفراد بالريف. فانتشار الحراك تشتتت لجهودها وفك للحصار على الريف. إن جسامته الوزن الاقتصادي، إنتاجا وتبادلا، والطبيعة العمالية الكثيفة لمدن الدار البيضاء وطنجة، والنظر إلى تجربتهما في حركة 20 فبراير 2011، لكل يجعلان صعودا نضاليا بأحدهما أو كليهما سيعدل بشكل نوعي ميزان القوى الطبقي بالبلد، وحينها ستطرخ على جدول الأعمال شعارات وأساليب نضال وطموحات وطولات طبقية لا يمكن حتى توقعها.

إن كل طور من النضال يستدعي إغناء برنامج المطالب التي عليها أن تستند على الحاجات الملموسة للجمهير العمالية والشعبية بربطها بمجمل النظام الاقتصادي والسياسي فالأكد أن مذكرة المطالب التي تبنتها تنسيقية الحسيمة لن تعبر عن مطالب باقي منطقة الريف، ناهيك أن تشكل برنامج مطالب على الصعيد الوطن يستوجب الأمر طرح عناصر برنامج عام يوجه النضال الشعبي ويجري تدقيقه وتفصيله بما يراعي خصوصيات كل منطقة دون فصله عن المطالب المركزية الموحدة في السياق الراهن.

لُجُل برنامج مطالب وشروط تحقيقها؟

- لا عفو ولا تقادم جرائم المال العام: من أجل تدقيق شامل ومستقل في جرائم نهب الثروة العامة بدءا بالقضايا التي عرضت على القضاء ومصادرة أملاك كل اللصوص المباشرين وكل المستفيدين من سرقة المال العام.

- الديون العمومية: أموال ضخمة تسرق بطرق احتيالية وتهذب لجيوب الرأسماليين منهم مغاربة وأجانب عبر الدين الداخلي والخارجي يجب تدقيق شروط الحصول على الدين؟ تتعب مصيره؟ الجهة المستفيدة منه؟ وأخيرا رفض تسديد الديون التي تأكد أنها مجرد سرقة موصوفة لقوت الشعب المغربي. - تدقيق الجيل الحالي من المشاريع والجاري تمويل قسم هام منها عبر الدين العمومي وعبر شراكة قطاع عام وخاص (المخطط الأخضر- برنامج الإقراض الاقتصادي - مخطط الاستراتيجي للطاقة...) وتحديد الجدوى الوطنية والجهات الخاصة المستفيدة ودراسة التلازم بين الأموال التي صرفت وكلفة المشاريع تلك.

- الفساد سرطان مستشر في مسام النظام القائم، يخنق أنفاس الشعب، يجب التدقيق في كل المشاريع والصنفقات التي يصر فيها درهم من أموال الشعب على الصعيد المحلي والجهوي وتقديم صغار اللصوص أولئك

التركزات العمالية الهائلة ويخلق وضعا شبه ثوري يزعزع عميقا مجمل النظام الاقتصادي والسياسي للمالين، و سينسف أحد ركائز الدعاية الخاصة بالدولة الموجهة للخارج أي كون المغرب نموذج استقرار في منطقة مضطربة ورائد التحولات بالمنطقة (في الحماية القانونية والتصديق على الاتفاقيات الدولية).

من أجل معارك طبقية أشمل وأعمق وأقوي ضد الاستبداد والفساد.

يظهر النضال الشعبي الحالي أوجه النقص الجوهرية التي كشفتها حركة 20 فبراير متمثلة في ضعف تنظيم الطبقة العاملة وانعدام تام لمنظمات كفاح نقابي حقيقية، وبقاء القائم من منظمات أسير سيطرة أجهزة قيادية حريصة على استقرار نظام الاستبداد، وخائنة باستمرار مصالح القاعدة العمالية، ووفي فشل ذريع للييسار العمالي في بناء توجهات نقابية ديمقراطية ذات انغراس فعلي.

يظهر بجلاء حجم كارثة التضحية بالتوجه الديمقراطي على مذبح التصالح مع البيروقراطية ذلك التوجه الذي تشكل جراء حملات التظهير التي باشرتها البيروقراطية المسيطرة على نقابة الاتحاد المغربي للشغل. وأخيرا أم المعضلات المجسدة في غياب حزب عمالي اشتراكي يسطر رأيه الطبقي المستقلة ويضم أنشطة طلائع النضال الطبقي والشبيبي، ويقاتل لقيادة النضالات العمالية والشعبية. وإن كان اندلاع نضالات وحتى ثورات ممكنا دون حزب من ذلك الطراز، فلا بد منه لضمان نجاحها على طبقة ودولة شديدة المركز والانتضاب وذات تجربة هائلة في الحكم وتحوز وسائل كبيرة تتيح لها الفكك من أشد الأزمات حدة.

إن جهود التضامن العمالي والشعبي التي ستظهر خلال الأيام القادمة سيجدد ما سيؤول إليه الوضع بالريف، كما سيكون حصيد هذا الأخير وقع نوعي على مستقبل النضال العمالي والشعبي في الفترة القادمة. إننا إزاء مقدمات معارك طبقية كبرى ستعيد طرح الأسئلة الجوهرية لإعادة تشكيل الحياة السياسية والاقتصادية على أسس جديدة ستكون الطبقة العاملة مطالبة بتقديم جوابها المستقل وتخترط في تجسيده.

إننا، أنضال التحرر الشامل والعميق من نظام الفساد والاستبداد، مطالبون بالعمل تنطوي عليه من مخاطر على استقرار النظام ذاته. فالهزيمة الماحقة تستدعي قعما مفتوحا بشراسة نوعية وفرض قانون استثنائي بالمنطقة ومزيد من تشديد القمع في كل المدن، إنه خيار مستبعد لسببين الأول أنه يحيل باحتمالات إثارة ردود فعل نضالية أعظم وتجزير المطالب ونقل أساليب النضال إلى مستويات أرقى، ووفق يجرف مدن ومناطق

جماهيرية.

هل عاد الوهم إلى حال دينامية نغالية سياسية شبيبة 20 فبراير 2011؟

لا شك أن نضالات منطقة الريف، وما أطلقت من حملة تضامن وطنية ودولية، تعد تغيرا ملموسا في الوضع النضالي بالمغرب ودليل نهاية منحدر التراجع الذي طبع الوضع منذ 2012. ونستدل على ذلك بمؤشرين: الأول حجم الاحتجاجات الشعبية وكثافتها ووتيرتها،

حيث أن مسيرة الرباط الوطنية يوم 11 يونيو 2017 ضمت أزيد من 100 ألف متظاهر، ما لم يسبق لمسيرة تضامن مع نضال محلي أن بلغته. أما المؤشر الثاني، فيعبر عنه محور النقاش السياسي بشكل حصري على ما يجري بالريف وانكباب الدولة بكل قوتها على سبل إيهائه، فكل المجالس الحكومية ومجلس الوزراء واجتماع الهيئات القيادية للأحزاب والنقابات تتناول نضالات الريف، بل أن رعب المثقفين الليبراليين بلغ ذروة وهو مقياس استئثار مزاج البيروقراطية ودولتها.

لا شك أن مال النضال الشعبي بالريف أمر حاسم في تحديد الوضع النضالي وأفاقه، وثمة احتمالات عديدة سيكون لكل منها مستتبعات فعلية نضالية والوضع مفتوح على خيارات عديدة. إما انتصار يحقق أهدافا واضحة لصالح لمحتجين ويجبر الدولة على الخضوع (بعض النظر عن الطريقة). سيمثل هذا قفزة هائلة تضاف إلى درس الأساتذة المتدربين والذي مفاده أن الدولة المستبدية والفاصلة لا تجبر على الخضوع إلا بالنضال الفعلي.

إما الاكتفاء بما تحقق لحد الآن (إجبار الدولة على الإقرار بشرعية المطالب بعد حملة تشكيك مخجلة وتسريع تنفيذ ما أهملت من مشاريع وإطلاق المعتقلين وفق مساومات ما)، وهذا بدوره يعتبر نصف خطوة مهمة رغم أنها ليست انتصارا كاملا وليست هزيمة ماحقة. وسيعزز الوعي العمالي والشعبي بأهمية النضال ويعيد الثقة إليه. إنه دور النضال الطبقي كمدرسة للجمهير تستمد منها الثقة في قواها وتتعرف على حقيقة الدولة ودورها الطبقي.

أما الخيار الأخير فهزيمة تامة لا نرى إمكانيتها نظرا لكثافتها السياسية وما تنطوي عليه من مخاطر على استقرار النظام ذاته. فالهزيمة الماحقة تستدعي قعما مفتوحا بشراسة نوعية وفرض قانون استثنائي بالمنطقة ومزيد من تشديد القمع في كل المدن، إنه خيار مستبعد لسببين الأول أنه يحيل باحتمالات إثارة ردود فعل نضالية أعظم وتجزير المطالب ونقل أساليب النضال إلى مستويات أرقى، ووفق يجرف مدن ومناطق

حقيقة الأحزاب السياسية في فضاء بركان الريف

بـقلم: مجيد الأحمر

النضالات الشعبية معيار رئيس لكشف طبيعة الأحزاب السياسية، بناء على ما تفعله تجاهها وليس ما تصرح به، أو ما تتزين به من أوصاف ديمقراطية، وشعبية، وحتى ثورية. وقد زاد النضال الشعبي المستمر منذ ثمانية أشهر بمنطقة الريف من إسقاط الأفتعة عن الأحزاب المغربية.

الاشتراكي للقوات الشعبية، المنعقد في طنجة، يوم 4 يونيو 2017، أو المطالبة بـ"تطوير نموذجنا الديمقراطي يقتضي تكريس الممارسة السياسية والحزبية والمؤسسية السوية والسليمة" [المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية يوم الاثنين 05 يونيو 2017، دون أن ننسى مطالبة أحزاب الفيدرالية بملكية برلمانية كمدخل لحل جميع مشاكل البلد، اجتماعية واقتصادية وسياسية.

فريبة ففء البديل اليساري الثوري

يعيد حراك الريف درس كل الانتفاضات الشعبية التي عرفها تاريخ المغرب؛ هناك بخار [طاقة نضال جماهيري] يستدعي مكسبا يوجه الطاقة، كي لا يتبخر في اندفاعات لا وجهة واعية لها.

لم يندفع اليسار الجذري بالمغرب بعدُ القوة اللازمة للنهوض بهم، جزء منه بلا بوصلة طبقية ويكتفي بالشجب والتنديد والدعوة إلى التضامن، بلا انخراط فعلي في هذه الكفاحات، ولا استثمار لوجوده التنظيمي في إطارات جماهيرية، نقابات عمالية وجمعيات، لحفز التضامن وتعميم الاحتجاج في باقي مناطق المغرب.

يظهر واقع الحركة النقابية استنكاف قيادتها البيروقراطية عن تنظيم تضامن حقيقي، فعال، مع نضال كادحي الريف، ما يضعها في موقع خذلان. وهذا ثمن فادح تؤديه الطبقة العاملة، ومعهما حركة النضال الشعبي، بسبب المال الذي شهدته تجربة التوجه النقابي الديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل، هذه التجربة التي أتاحت اليسار فرصة (أضاعها) للبرهنة العملية على إمكان نضال نقابي ديمقراطي وكفاحي وثيق الصلة بالنضال الشعبي.

بقي أقطاب اليسار الجذري إما لا رأي لها فيما يجري، وتفضل الصمت وانتظار مصير النضال لتشخذ ألقابها لنقد المتخرفين حاليا في الحراك، تماما كما وقع في 20 فبراير، أما القسم الآخر فضعف جدا ولا وجود في المناطق المهترئة بالنضال. قد يتكرر ما جرى إبان حراك 20 فبراير ما لم يتدخل اليسار الجذري في الحراك تدخلًا مناصرا لنضال كادحي الريف، تدخلًا يظهر هويته الطبقيّة المستقلة عن الدولة ولكن أيضا عن باقي أحزاب المعارضة الليبرالية منها والرجعية الدينية.

لا ثقة في حلفاء سياسيين مهما بلغت جذريتهم ومعارضتهم وحاجتهم إلى الديمقراطية، لا ثقة في وعود الدولة وفي لجان واساطفتها ونصاحي سلطانها. ثقتنا الوحيدة في عمال المغرب ومهترئيه، وواجبنا الإسهام في استنهاض النائم من قواهم. وأول شرط هو العمل لحفز كل بادرة تنظيم تأتي منهم وتوسيعها على صعيد وطني، والسعي بجد لخرط الحركة النقابية في التضامن مع نضالات الريف وفي بناء حركة عمالية وشعبية قادرة على انتزاع مطالب تحسين الوضع على طريق التحرر الشامل من الاستبداد السياسي ومن الرأسمالية.

في صالح الدولة والشعب والمجتمع هو أن تنفخ الأوضاع، الآن الكل يعيش على أعصابه لماذا؟ لأن الدولة تمسك الموارد المطلوب أن يأخذ عقلاء البلد الأمر بهذه الروح، كفى من الفساد والاستبداد والريع". [حوار فتح الله أرسلان، الناطق الرسمي لجماعة العدل والإحسان بموقع هسبريس، 15 يونيو 2017].

التنظيمات الأمازيغية: والتعبير المعتاد عن القلق

استطاع النظام ترويض تنظيمات الحركة الأمازيغية، بإشراكها في تنفيذ سياسته تجاه القضية الأمازيغية (المعهد الأمازيغي) أو بغض الطرف عن أنشطة مموله وانخراط في عمل تنموي مفر. تقلصت قاعدة التنظيمات الأمازيغية، وباتت محض ذكري لما كانت عليه في عقد تسعينيات القرن العشرين. وقد ظهر عجزها عن الانخراط بنضال كادحي الريف أو حتى التقدم بمقترحات لحفز الحراك وتطويره.

وانتصرت بيانات الجمعيات الأمازيغية على التعبير عن متابعة تطورات الوضع بـ"قلق شديد التطورات الأخيرة التي عرفتها مدينة الحسيمة وباقي منطقة الريف". [بيان ازطا أمانغ 27 ماي 2017، وهو نفس القلق الوارد في بيان وقته مجموعة من الإطارات والجمعيات والكفدراليات والتنسيقات الأمازيغية (28 ماي 2017). وقد تجلّى بأسطح ما يمكن قصور المنظور الأمازيغي المضح الذي يختزل هوية البشر في بعدها الثقافي، متجاهلا (عن سذاجة أو عن قصد) أبعادها الأخرى: الطبقي ويعد النوع الاجتماعي. فجواب الحركة الأمازيغية على تحديات حراك الريف يضعها وجهًا لوجه مع جوهر منظورها الطبقي الذي يسمى معظمها إلى حجب طابع البرجوازي (أي غير المعادي للرأسمالية) بالإعراق في دعوييات البعد الثقافي.

ما تفسير سلوك هذه الأحزاب على فضاء حراك الريف؟

كل الأحزاب المذكورة أعلاه، مهما اختلفت توصيفاتها الشكلية؛ قانونية أو محرومة من هذه الصفة، مشاركة في المؤسسات أو مقاطعة، "حكومية" أم "معارضة"، كلها أحزاب تفت على أرضية الدفاع عن المجتمع البرجوازي القائم، واختلافها مع نظام الحكم يقوم على طريقة الحكم وليس على مضمونه ولا على المصالح الطبقيّة التي يحميها ويدافع عنها.

لن تقوت هذه الأحزاب فرصة مأزق النظام أمام صمود كادحي الريف، لتلوح له بمطالبها السياسية، توخيا مزيدا من التنازلات السياسية وتوسيعا لهايش إشراكها في الحكم، من خلال "فتح ورش حقيقية للإصلاحات السياسية" [المجلس الجهوي، لجهة طنجة، تطوان، الحسيمة، لحزب الاتحاد



جاذبية الاستثمار بالجهة، وتشجيع مبادرات القطاع الخاص. هذه الأحزاب أسماء متعددة لحزب واحد، حزب للملكية، مهما اختلفت أصولها التاريخية وتصارع زعمائها على خشبة مسرح برلمان النظام. حزب الملكية هذا مؤيد لنظام الاستغلال الرأسمالي التابع، وسياساته النيوليبرالية المملاة من المؤسسات المالية للامبريالية، إنه القسم المهيمن من الرأسمالية المحلية وحليفها الرأسمال الأجنبي.

معارفة ناهضة للسلطان

أ. المعارضة الليبرالية: في الجانب الآخر من الطيف الحزبي، هناك الأحزاب "المعارضة"، مشاركة كانت في مؤسسات النظام أم لا زالت مقصبة منها.

تركز أحزاب فيدرالية اليسار الديمقراطي نيرانها على ما تراه أساس المشكل، أي استفراد الملكية بالحكم وغياب ملكية برلمانية؛ "كل هذه المظاهر يمكن إرجاعها إلى طبيعة النظام السياسي المغربي المعتمد على "الملكية التنفيذية" التي تتمتع — بطبيعتها — عن القبول باللمبة السياسية المفتوحة، ولا تتلام مع هويتها التكميلية". [المغرب: حراك الحسيمة وتفاعلاته، حوار مع عبد السلام العزيز أمين عام حزب المؤتمر الوطني الاتحادي، ومنسق فيدرالية اليسار الديمقراطي، موقع الآداب، 21 يونيو 2017].

وتدعو أحزاب الفيدرالية، بخاصة الحزب الاشتراكي الموحد، الدولة للاستجابة لمطالب الريفيين قصد فث الاحتقان وللشغل، متنمعة عن خرطها في النضال أن تتخاطب نحو كادحي الريف والمغرب وتسمى إلى تنظيمهم وتقوية نضالاتهم وتصلبها. ولا أهم أن أقل الحجج بهذا الصدد هو أن أحزاب الفيدرالية ماسكة بزمام أمر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، باستثناء مبادرة التضامن الفعليين، باستثناء مبادرة يتيمة (مسيرة الشموغ 20 يونيو 2017)، والأرجح أنها خطوة رمزية لإبعاد اللوم عن النقابية ليس إلا.

ب. المعارضة الرجعية الدينية: لم تخرج جماعة العدل والإحسان عن معهود استنكافها عن الانخراط في النضالات الاقتصادية والاجتماعية، ما عدا مشاركة رمزية تبعد عنها وزر المسؤولية. لم يختلف سلوك جماعة العدل والإحسان السياسي عن مثيله لدى أحزاب المعارضة الليبرالية، أي التوجه بنصائح إلى العقلاء داخل جهاز الدولة لدفعهم إلى الاستجابة للمطالب بقصد تنفيس الأوضاع، بدل النفع في التار وزيادة الاحتقان؛ "الذي

تعبير كل الأحزاب، المشاركة منها في حكومة الواجهة، أو المصطفية في المعارضة الزائفة، عن القلق مما يعمل في الريف، وما قد يسبب من تداعيات إذا امتد النضال بثورية ريفية إلى باقي مناطق المغرب. وثمة من يرى في الدينامية النضالية وضعا منذرا بمواقب سيئة، وليس مباشرة بثورة شعبية ستكسب إلى الأبد مجمل النظام القائم على الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي.

أحزاب حكومة الواجهة: ظلال النظام

طيلة ست سنوات بعد تراجع نضال حركة 20 فبراير، والتنازلات الوهمية ل دستور 2011 التي اعتبرتها هذه الأحزاب أرقى ما يمكن أن يمنحه نظام حكم الفرد "لشعبه"، ظلت الأحزاب غارقة في التدبير اليومي الروتيني لحياتها الداخلية ولمشاركتها في هامش السلطة الذي تركته لها الملكية.

فجأة انقلب كل شيء على عقب، لقد انتهى عهد الروتين وفرضت الجماهير مرة أخرى السياسة الحقيقية، عندما تدفقت بالآلاف ولمدة طويلة محررة الشوارع، رافضة كل مبادرات النظام وأحزابها ولجان وسطائه، لأنها تعلمت أن لا تلدغ من الحجر مرار عديدة. أصبحت الحياة الداخلية لهذه الأحزاب مرهونة بالجواب على حالة "انتفاضة دائمة" تجر وراءها حركة تضامن وتحفز النضال ضد التهميش في المدن والقرى المغربية الأخرى.

تغيرت تصريحات هذه الأحزاب كلما ارتفعت حرارة النضال الشعبي وتغيرت كتيبتها النظام تجاهه، ففي البداية كان سكوتها موازيا لصمت النظام وتجاهله للمطالب على الحراك يخفت. وبعد أن احتاج لتزكية القمع قام بتحريك أحزاب الأغلبية "الحكومية" لتتفق ضد حراك الريف بنهم الانفصال والعمالة للخارج، مطالبة بالضرب بيد من حديد.

لما خفض النظام حدة القمع، بعد أن ارتعب من نتائج هذه المغامرة، وراحت وسائل إعلامه تحكي عن عدالة مطالب الريف الاقتصادية والاجتماعية، منددة بتسييسها، سارعت تلك الأحزاب مرة أخرى لمسيرة الموجة بالحديث عن دعمها لمطالب السكان الاقتصادية والاجتماعية.

أشادت مواقف تلك الأحزاب بجهود الدولة في تسريع إنجاز برامج التنمية بالمنطقة، وبتجاوبها الإيجابي مع مطالب السكان، دون نسيان التأكيد على إتاحة الفرصة "للحكومة" لتنفيذ "أوراش الإصلاح"، وبالتالي الدعوة إلى التهدئة. ولا يعني هذا في لغة البشر إلا دعوة جماهير الريف إلى الرجوع إلى "خطوات الطاعة" وإعادة سيناريو 2011. ولا يبدل بقتصر هذه الأحزاب لتلبية "المطالب الاقتصادية والاجتماعية العادلة" سوى مواصلة السياسات الاقتصادية التي كانت أصل البلاء؛ تعزيز

لتسقط رموز الإستبداد، ولنرفع راية النضال عاليا

بقلم: أيور

تنامت حملات الهجوم على نضالات الكادحين مؤخرا، من طرف عصابات ومجموعات مؤجرة، تستهدف التظاهرات الشعبية، حاملة "الأعلام الوطنية"، مدعية دفاعها عن "الوطن" و"الدولة".

يريد حرف النضالات عن مهمتها الرئيسية وهي إسقاط السياسيات اللاشعبية والمدمرة للحقوق.

من حق المحتجين، ومن واجب الكادحين أن ينفضوا أيديولوجيا وسياسيا عن الطبقة السائدة والنظام الحاكم، وأول شروط هذا الانفصال هو رفض كل ما يرمز إليهما، سواء تعلق الأمر بنشيد أو علم أو شعار.

من حق الكادحين أن يبدعوا ويخترعوا، أو أن يعيدوا إحياء ما يرمز إلى كفاحاتها الماضية، ومن حقها طرح كل ما يرمز إلى الاستغلال والاستبداد.

ليس للعمال وطن

الوطنية شيء نسي، وليس هناك من شيء مشترك بين وطنية الأسياد ووطنية العميد، ووطنية البرجوازيين ووطنية العمال، لا جامع بين رموز المستبدين ورموز المناضلين لإسقاط الاستبداد.

ما دام الاستبداد قائما وما دامت البرجوازية وكبار الملاك مسيطرين على الاقتصاد، فالعمال محرومون من وطن، ولا يمكن أن يكون المحروم من وطن وطنيا إلا بإسقاط من يظلمه ويستغله.

فقط عندما يسقط العمال والكادحون مستغلبهم المستبدين، عندما يقضون نهائيا على البرجوازية وكل الطفيليين الذين يمسون دماهم، وعندما تنتصب دولة العمال والكادحين، آنذاك فقط سيحمل المناضلون والجماهير راياتها عاليا لتخفق في سماء الحرية والاعتناق.

لتسقط رموز الاستبداد

ولنرفع راية النضال عاليا

أيور

الوطنية الذين أرادوا استقلالا يحافظ لهما على سلطتهما السياسية ومصالتهما الطبقة.

علم الثورة الريفية:

علم الثورة الريفية ورمز الجمهورية التي أسسها الريفيون بعد هزيمة الجيش الإسباني بمحمد بن قيادة عبد الكريم الخطابي، أقرب إلى وجدان الجماهير، لأنه يرمز إلى نضال وطني تحرري ضد الاستعمار وإلى محاولات للتوحيد الاقتصادي والاجتماعي الذي ادعاه الاستعمار ولكن الرافض لتنفيده.

وتناقض رايتي الثورة الريفية وعلم الملكية المغربية ليس محض تناقض رموز، بل صراع بين نظامين أحدهما أراد إسقاط الاستعمار، بينما الآخر سارع على لسان السلطان يوسف إلى طلب «تخليصه من هذا المتمرّد» أي محمد بن عبد الكريم الخطابي، وشكر فرنسا بعد هزيمة ثورة الريف ونفي قائدها.

ومن الطبيعي في منطقة عرفت تهيمشا لعوده، وتكريسا لاقتصاد هش ومقموع (مخدرات، هجرة سرية، وتهرب)، إضافة إلى جرح تاريخي يأبى الاندماج ما دام النظام الذي اقتراف الجريمة باقيا، وهو القمع الدموي لانتفاضة 1958، من الطبيعي أن نرفع جماهير الريف وغيرها في باقي المدن علم الثورة الريفية وليس علم النظام الذي وقع على معاهدة الحماية.

النضال موكب احتجاج

النضالات ليست مواكب رسمية لإعلان الولاء للنظام الحاكم أو تزكية سياساته، النضالات أفران للكفاح اليومي والصراع ضد السياسة الرسمية، وكل ما يرمز إلى الاضطهاد الاجتماعي والقمع السياسي.

إن من يريد فرض حمل الأعلام الوطنية على الاحتجاجات ويبتز المناضلين بعدم رفعها،

الجماهير مع مشاعر «الدولة» ورموزها إذا كانت هذه الدولة وهذه الرموز نتاج كفاحاتها ونضالاتها. وهو غير ما عرفه المغرب.

علم المغرب.. نتاج استعماري كان العلم الحمر منذ 1666، رمزا لسلالة العلويين المنطلقة من تافيلالت عقب سقوط دولة السعديين، وكان يعلق فوق القلاع في الرباط وسلا، كما كان يبرق الحروب التي خاضتها هذه الأسرة لفرض حكمها على باقي البلد.

بعد فرض نظام الحماية سنة 1912 وشروع سلطات الإقامة العامة في «تحديث أوجوه دولة السلطان»، أضيفت النجمة الخضراء إلى العلم الأحمر سنة 1915، في المنطقة الفرنسية، بينما كان علم المنطقة الشمالية أحمرًا يتوسطه مستطيل آخر بإطار أبيض وداخله نجمة بيضاء.

النظام الحالي نتاج تطور تاريخي مزج بين اتجاهين أحدهما موروث عن قرون الاستبداد والحركات والحملات السلطانية لإخضاع القبائل وفي نفس الوقت الحروب بين أفراد الأسرة الحاكمة، أما الاتجاه الثاني فهو من عمل الاستعمار الفرنسي لإعادة بناء دولة السلطان وتجديدها واستعمال أجهزتها لإخضاع الأتراك المغربيين للاحتلال.

ليس العلم المغربي إذن نتاج كفاح الجماهير، ولا يعبر عن مطامعهم الاجتماعية أو الطبقة أو السياسية، رغم الجهد الأسطوري الذي بذلته الحركة الوطنية البرجوازية إحتز الاستقلال لجعل العرش رمزا للنضال الوطني، وهو ما استعمله القصر لمحو توطأ مكتشف مع الحماية منذ 1912.

وجاء الاستقلال نتاج توطأ ومشاورات إيكس ليبان بين فرنسا التي سعت لشكل جديد من الاستعمار وبين القصر والحركة

الأول مرة أخرى عقب ثورة يوليو 1830. ورغم ذلك فإن علم الجمهورية الفرنسية لم يشكل قط رمزا لنضالات عمال وكادحي فرنسا منذ ثورات 1848، بل كان العلم الأحمر الذي ذو الدلالة الطبقة، ولا نرى حاليا علم الجمهورية في إضرابات عمال واحتجاجات كادحي فرنسا.

علم روسيا نتاج ثورة أكثر جذرية:

كان العلم الأول عام 1668 لروسيا مكونا من ثلاثة ألوان أفقية: الأبيض والأزرق والأحمر.

وفي البداية كان هذا العلم رمزا للسلالة الحاكمة القيصرية، ولم يصبح علما رسميا للإمبراطورية الروسية إلا سنة 1896، وكان يرمز إلى الطموحات الاستعمارية للقيصرية، وفي عام 1914 أضيف إلى العلم النسر الذهبي الذي كان يرمز إلى أسرة رومانوف الحاكمة التي حكمت روسيا منذ 1613.

اندلعت ثورة فبراير 1917 مسقطا القيصرية منهية ثلاث قرون من حكم أسرة رومانوف، وبعد نجاح الثورة البلشفية اتخذ علم جديد يرمز إلى الدولة الجديدة ومضمونها الطبقي: علم أحمر داخله مطرقة ومنجل ونجمة، اتخذته 15 عشرة دولة اختارت الانضمام إلى الاتحاد السوفياتي، وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي سنة 1991 عاد العلم القديم إشارة إلى عودة الرأسمالية إلى روسيا.

ليس العلم إذن أو «الراية الوطنية»، شيئا مقدسا بشكل مطلق، بل هو نتاج تطور تاريخي مليء بالصراعات الاجتماعية والسياسية والطبقة العنيفة. وكلما كانت الثورة أكثر جذرية كلما سارعت باستبدال كلي لعلم النظام القديم كما هو الحال مع الثورة الروسية، وغالبا ما تتطابق مشاعر

توزاي هذه الهجمات حملات إعلامية مغرزة لتشويع النضال تحت شعار، لماذا لا يحمل العلم الوطني، اليس هذا دليلا على «لا وطنية» المتظاهرين؟ أيا يدل ذلك على ولائهم وخدمتهم لأجندات أجنبية؟

تبلغ هذه الهجمات حدودا وحة مثل إجبار متظاهرو أو موزع نداء أو منشور على حمل العلم الوطني، مع الصراخ في وجهه والزعيق بأنه «لا يحب وطنه» وبأنه «خان» أو «عميل»، أمام أنظار الجماهير السلبية التي تخاف أن تشملها بهم الخيبة والعمالة.

العلم رمز الاستبداد

العلم عادة رمز من رموز «السيادة»، أي يعبر عن الدولة والسلطة، ولا يعبر عن الشعوب إلا في الفترات التي تقوم فيه هذه الأخيرة بانتزاع راية النظام السابق وإبداع رايتها الخاصة التي تعبر عن مطامعها وأمالها القومية ضد الاستعمار، أو الطبقة ضد الأنظمة البائدة.

العلم الفرنسي نتاج ثورة:

استخدم العلم الفرنسي الحالية لأول مرة عام 1789 سنة اندلاع الثورة الفرنسية، وتم اعتماده رسميا 25 فبراير 1894، وتعتبر الألوان الثلاثة عن شعار الثورة «حرية، إخاء، مساواة»، ويرمز اللون الأزرق والأحمر إلى مدينة باريس الثورية بينما بقي اللون الأبيض يعبر عن حمل البرجوازية للتوافق مع ملكية ترابها دستورية، وظل النشيد الوطني المارسييز تعبيرا عن التطلع إلى تحقيق شعار الثورة الفرنسية.

وبقي العلم ثلاثي الألوان خافقا في سماء فرنسا حتى هزيمة نابليون سنة 1815 وعودة ملكية البربون استعادة الراية البيضاء علم ما قبل الثورة، وأعيد العلم الثلاثي

حرية مناظلي الريف ومناظلاته رهين بكفاحنا، بامتداد الحراك إلى ربوع المغرب

بقلم: محمود جديد 7 يونيو، 2017

وطنيا. واجبتنا أن نحرر أسرارنا بكفاحنا. وبهذا الصدد يمثل واجب المناضلين العماليين في النهوض لمناصرة الريف بتوجيه الجهود لانقاد المنظمات النقابية التي تنهجها التي تجرها إليها قياداتها التي تنفج عن النضال الشعبي بالريف، ملتزمة للصمت المطبق، كما تفعل قيادة الاتحاد المغربي للشغل، أو تقتصر على صيغ تضامان لا ترقى إلى مستوى الظرف، كما تفعل قيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

واجب مناظلي الطبقة العاملة الكفاحيين الاضطلاع بدور الريادة في تنسيقيات النضال الشعبي، والعمل من أجل النقاء النضال العمالي بالنضال الشعبي. فتنفعل قدرة الأجراء على شل الإنتاج والنقل والإدارة والخدمات ريسيد النضال الشعبي بقوة أكبر مع مطالب الريف ومعتقليه يسقيو دمة واحدة ميزان القوى لصالح الكادحين، ويسرع بتحقيق النصر.

هذا ما ينتظره منا أسرى الكفاح الشعبي بالريف، هم وكافة من يضحى في الريف من أجل مطالب العدالة الاجتماعية والكرامة.

عاش الشعب مكافحا من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية

بقلم: محمود جديد

الحقيقيين هو العمل على تعزيز ميزان القوى الذي صنعه ريادة بتضحياتهم كي يبلغ مستوى إجبار المستبدين على إطلاق سراح الأسرى وتلبية المطالب. تعزيز ميزان القوى ذلك، معناه العمل ليل نهار كي تمتد موجة النضال الاجتماعي إلى باقي ربوع المغرب. والموجة سائرة فعلا في الإنتاج

أمام أنظار النظام المرعوبة. أمس خرج مئات كادحي إيمتناوث بين جبال الأطلس الكبير ليستأنفوا نضالهم. كانوا احتشدوا من قبل في مظاهرات عارمة من أجل المستشفى، وهامهم اليوم يعودون إلى الشارع احتجاجا على مشاكل الماء والصرف الصحي. وكذلك تدفق المتهورون والمقهورات في تنفير إلى الشارع سخطا على تدرى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. هذان مثالان من تدفق كبير من المسيرات والوقفات الاحتجاجية وأخرى تضامنية مع الريف.

هنا يجب أن نتجه أنظار من يزعم مناصرة أبطال الريف وطلانه الممتقلين، وليس إلى فوق، إلى سدة الطبقات السائدة المسؤولة عن معاناة ملايين المغاربة، بقصد التوصل إليها لإطلاق الأسرى.

واجب مناصري النضال الريفي الحقيقيين هو تطوير تنسيقيات النضال الاجتماعي-مختلط اسماها- وإحداثها حيث لا توجد بعد، وجمع القوى الشعبية حول المطالب، والسير نحو تنسيق النضالات جهويا ثم

نظام الاستغلال والاستبداد، وراحت تسدي التصح للنظام لساعته على إطفاء حريق الريف قبل أن يمتد إلى ملايين أطنان البشر المنفجرة المتمثلة في حرمان ملايين البشر من أدنى مقومات حياة لائقة: لا تعليم لا صحة ولا عمل ولا كرامة.

يستجدي كثيرون الدولة كي تطلق سراح المعتقلين قبل فوات الأوان، أوان إمكان امتصاص النقمة وإيقاف حركة نضالية تهدد كل المستفيدين من نظام الفساد والقهر الطبقي والديكتاتورية. فثمة من يناشد الملك مباشرة، وهناك رهط آخر يلتبس من نجوم سياسية، كلها من خدام النظام، منها وزراء سابقين مسؤولين على السياسات النيولبرالية التي أوصلتنا إلى الكارثة الاجتماعية القائمة، ومثقفين من فصيلة وعاظ السلطين، على رأسهم عبد الله العروي، كي يتدخلوا لدى الملك، وغير هذا كثير مما تتفق به مخيلة من استبد بهم الخوف من دخول الجماهير ساحة الكفاح من أجل حقوقها.

إن الممتقلين والمعتقلات أسرى حرب، يسمى النظام إلى أن يساوم بهم الحركة النضالية، كما يروم الضغط بسجنهم لإلهاء كادحي الريف عن مطالبهم الاجتماعية. ومن يساند فعلا نضال الجماهير الشعبية بالريف لن يستجدي إطلاق سراح الأسرى من أي جهة كانت. واجب مناصري الريف

الجريمة الكرهاء خدمت في مدة وجيزة: أمام صمود كادحي الريف وكادحاته، تأكدت الدولة من لا جدوى تكتيكات المناورة والخداع، فحركات آلة القمع بذرائع متنوعة (واقعة المسجد...)

وتحت دحان كثيف من التضييل الإعلامي (الانفصالية، الأجندات الأجنبية، الدعم من خارج، وكل ما يخطر على بال بوليسي). بدأت حملة الاعتقالات، ولا تزال مستمرة، وطبعيا يتوقف صمود الحركة النضالية الشعبية على مائة أشكال التنظيم التي انبثقت في الأشهر السابقة، ومدى قدرة المناضلين والمناضلات على ترويضها وتطويرها وتعميق انغراسها في ظروف القمع المستجدة. ويتوقف ذلك الصمود ثانيا على مناصرة باقي كادحي البلد للريف.

وقد تعالت أصوات جمهرة كبيرة ممن أخافهم النضال الشعبي الريفي، من أوصاف معارضين، وخدام للنظام مقتنعين بالدفاع عن حقوق الإنسان، تعالت تلك الأصوات للمناداة بإطلاق سراح المعتقلين كخطوة أساسية لنهضة الوضع. ما بهم هذا الضعف من أصدقاء الريف الزائفين هو أن يبدأ الوضع. لو توقف الحراك لما تحرك العديد من الصارخين اليوم بوجود إطلاق سراح المعتقلين.

إن انتقال الخوف إلى معسكر أعداء الشعب المقهور حرك جحافل من المستفيدين من

كفاح كادحي الريف وكادحاته من أجل الحقوق الاجتماعية التي فتكت بها سياسة النظام الموجه من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي هو أكبر رد شعبي منذ دينامية العام 2011 النضالية.

وقد أفضل هذا الكفاح كل خطط النظام التي سبق أن واجه بها حركات مطلبية محلية، مثل إيفي- ايت باعمران (2005-2008)، وطاطا (2005) وبوعرفة (2007)... كان النظام يناور ويقدم بعض التنازلات، وكثرة الوعود الطنانة، ويكمل بتحرك آلة القمع. يعقل الطلائع لترهيب القاعدة النشطة وإبعاد المترددين. وقد اعتمد النظام في العديد من التجارب تكتيك تحويل الإحتجاج السلمي إلى مواجهات مع قوات القمع، مواجهات تكون مبررا لإستعمال القمع، ومن ثمة إخماد الحركة المطالبية السلمية. ولعل من أبرز أمثلة هذا التكتيك ما جرى لحركة مناهضة غلاء فائزوات الكهرباء بمرآكش في العام 2012.

لقد انتهى زمن فئس الغضب بإحراق الحفلات والسيارات، وكسر زجاج الواجبات، لقد تعلم الشعب الكادح النضال المنظم. وهذه معضلة النظام الكبرى. طيلة الأشهر التي تلت قتل محسن فكري، راهنت الدولة على فتور الحركة النضالية بفعل الوقت، لا سيما أن الهيئة التضامنية العفوية على صعيد وطني تلت تلك

الحركة النقابية المغربية والنضال الشعبي عامة، وبالريف خاصة

التسمية بصي... 13

بقلم: مصطفى البحري



إلى تنغير إلى نواحي الرشيدية، ثم طاطا)، وما كان من أوج في انتفاضة إيفني إيت باعمران (2005-2008)، باتت الحركة النقابية تعانيش تشكل حركة نضال شعبي ذات مطالب اجتماعية تلقي فيها مع الحركة النقابية: البطالة المستشرية والخدمات العمومية، الدفاع عن القدرة الشرائية. السياسات النيوليبرالية المدمرة اجتماعيا [خصوصية الخدمات العامة، سياسة محاربة الفقر...]. تضر بالشغيلة وبباقي الفئات الشعبية على حد سواء. وقد كان رد الفعل على الصعيد النقابي متحمكا به في شكل إضرابات يوم واحد ومسيرات متباعدة، دون اندراج ضمن خطة موحدة. فيما كان الرد بها لكنها ضئيلة الخبرة التنظيمية ومحدودة الأفاق السياسي.

فيما قبل الحركة النقابية) ورفع الحد الأدنى للأجور للقطاع الخاص ومكاسب أخرى. وكان الوجه الآخر لهذه الصفقة اقتصر دعم النقابات لحركة 20 فبراير على كلام البيانات. وبلغ الدعم البيروقراطي مدها الوقع بمساندة جهاز الاتحاد المغربي للشغل لدستور العبيد في 2011. ولا شك أن خدمة البيروقراطية النقابية هذه للنظام هي أعظم ما حظي به، حيث بقيت آلة الإنتاج والمواصلات والإدارة بعيدة عن الهزة السياسية التي أخفت النظام بشوارع المدن والبلدات. وبعد العام 2011 بدأت بالظهور بمدن كبيرة، مثل مراكش وطنجة، تعينات شبيبية قوية غير مسبوقة ضد غلاء الكهراء، لكنها بقيت خارج اهتمام الحركة النقابية، مع أنها دفاع عن القدرة الشرائية الشعبية، ومنها العمالية.

مع انطلاق السبورات الثورية بالمنطقة متم العام 2011، وجدت الحركة النقابية نفسها إزاء حركة نضال سياسي، تجددت فيها عشرات الآلاف الكادحين، في حركة سياسية لم يشهد البلد نظيرها، حركة 20 فبراير من أجل إنهاء الاستبداد، ومن أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية. وخارج كلام البيانات، الرامي إلى الاتصال من المسؤولية، والخطوات «التضامنية» الرمزية المتوخية دفع الحرج، لم تسع القيادات النقابية إلى أي تعاون مع حركة النضال الشعبي، ولا مع حركة 20 فبراير. كان الموقف العملي تجاهها مغلقا بكلام «نضالي»، أي عمليا مساعدة النظام على تدبير الوضع بما يضمن مصالح الطبقة السائدة واستقرار نظامها السياسي. طيلة عقود، واجهت حركة المعطلين القمع، ودعت إلى نضال مشترك ضد سياسة «التنقيح» والمقاومة للبطالة والمعاناة للشهاشة، وظلت القيادات النقابية متغاضية. وقلمًا تجوز الدعم النقابي للمعطلين تمكينهم من المقار. ورغم موقف القيادات المتوجس من المعطلين، كان لهؤلاء وقع عظيم على قاعدة النقابات، حيث تعلمت منهم أساليب النضال بالشارع، من مسيرات واعتصامات.

كذلك الكفاحات الشعبية بالمناطق المهملة، لم تعظ من القيادات النقابية بأي مساندة مبدئية من أجل مطالب مشتركة، ولا حتى خطوات تضامنية فعلية كالقوافل وحملات الدعم العادي. وإن كان لمناضلي بعض الفروع النقابية أدوار فعالة ضمن حركة النضال الشعبي، فبصفتهم الفردية معظم الحالات.

وإن انطلاق موجة نضالات 20 فبراير 2011، كانت أولى خطوات النظام، خشية ميسير أقرانه بتونس ومصر، الاستعانة بالبيروقراطيات النقابية بقصد استبعاد القوى العمالية المنظمة عن الدينامية النضالية الجارية. هكذا كان لقاء محمد معتصم، مستشار الملك، مع ممثلي القيادات النقابية أسبوعا بعد مظاهرات يوم 20 فبراير 2011. وتزوتت تسوية ملفات نقابية عالقة منذ أمد طويل، وزيادة أجور موظفي الدولة (أقوى

برزت الحركة النقابية بالمغرب قبل 80 سنة لتحسين أجور العمال وظروف عملهم ومجمل حالتهم الاجتماعية. وقد واجهت على مر تاريخها القضايا العامة المطروحة على الطبقات الشعبية. في البداية، منذ منتصف الثلاثينات، كانت قضية التحرر الوطني من الاستعمار على رأس جدول الأعمال، بارتباط طبعاً بالتحرر الاجتماعي، أي الاعتراف من الاستغلال الرأسمالي. وثانياً، منذ الاستقلال الشكلي، قضية الخلاص من الاستعمار الجديد ومن الاستبداد الملكي، وتحقيق المجتمع الخلو من الطبقة العاملة إلى مستوى النهوض بالمهام التي طرحها عليها تطور المجتمع. أصل هذا التصور عدم اكتمال الحركة العمالية بفعل غياب أداة سياسية مطابقة لمصالح طبقة الأجراء الأتية والتاريخية. إزاء مهمة التحرر الوطني، سارت معظم قوى الشغيلة خلف حزب البرجوازية (حزب الاستقلال) بفعل تخلف الحزب الشيوعي المغربي الناتج عن مهده الستاليني الخائن قضية تحرر شعوب المستعمرات. وهذا ما سهل انتزاع قيادة الحركة النقابية ذاتها من مؤسسها الشيوعيين، فباتت مذك بين أيدي قوى غريبة عن الطبقة العاملة.

بعد الاستقلال الشكلي سار تطور الحركة النقابية في اتجاهين: نشوء بيروقراطية حظيت منذ البداية برعاية الملكية، وتحويلها إلى أداة بيد النظام لضبط الشغيلة وحرف نضالهم عن استهداف الاستبداد السياسي (حكم الفرد). وتجدد هذا في الاتحاد المغربي للشغل بقيادة محجوب بن الصديق. استعادة يسار حزب الاستقلال (الحركة الاتحادية) الهيمنة السياسية على قسم من الطبقة العاملة، وتوجيه هذا القسم وفق سياسة غير عمالية، سياسة برجوازية معارضة للنظام في حدود السعي إلى اقتسام السلطة مع الملكية وليس تحقيق السيادة الشعبية. وتجدد هذا في تأسيس عبد الرحيم بوعيد للكفندرية الديمقراطية للشغل.

الاتجاه الأول مستمر، بعد تجديد قواه منذ المؤتمر العاشر (2010) الذي حرره من عبء أرث محجوب بن الصديق، واستكمال هذا التجديد في المؤتمر 11، ويواصل ارتباطه بالنظام بالخضوع لقواعد علاقة بناها في الصديق طيلة نصف قرن، قوامها التأييق الطبقة العاملة عن أي نضال سياسي ضد الاستبداد، وعن أي نضال جذري ضد أرباب العمل، مقابل الحفاظ البيروقراطية على امتيازاتها وترويتها وتنميتها.

الاتجاه الثاني استكمل دورة بعد عشرين سنة من بروزه، باستعمال النظام لحزب الاتحاد الاشتراكي في حكومة الكوادة. كان ذلك نهاية دور الكفندرية الكادحة. اتحادية لمناوشة النظام وفق خط «النضال الديمقراطي». منذ أصبحت البيروقراطية لتدش متكيفة صراحة مع الدولة في تدبير المسألة الاجتماعية، أي مساندة للهجوم النيوليبرالي الكاسح، حرصت على استقرار نظام التبعية والاستغلال الرأسمالي. الحركة النقابية وصعود النضال الشعبي مطلع سنوات 1990، مع بروز الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، ومنذ متم تلك السنوات مع تبلور حركة نضال شعبي بالمناطق المهملة، مناطق أزبلال وخنيفرة وشريط الجنوب الشرقي (من زاكورة

المستبدين و إيداء الاستعداد لمعاونتهم في تدبير الوضع المحقق اجتماعيا. هذا ما لخصه قائد لندش بعد مسيرة 2012 النقابية بالبيضاء بقول: «المجتمع المغربي بدأ يفقد توازنه، وأصبح يعيش اختلالات تهدد الاستقرار». وأضاف: «المسيرة إثارة انتباه إلى خطورة الوضع وما يتطلب من معالجة حقيقية، ضمانا للتماسك المجتمعي وحفاظا على الاستقرار من أجل التنمية والبناء الديمقراطي».

ومع تصعيد الهجوم البرجوازي على الطبقة العاملة، وعمامة المفهورين، بنيل إضافي من صندوق دعم بعض الأسعار، وتجميد الأجور، ومواصلة تكريس مستويات بطالة فائقة، وتعميم الهشاشة، وفرط الاستغلال، والتنكيل بالعمل النقابي للقطاع الخاص، واقتطاع أجور المضربين من شغيلة الدولة، والتنقش في الإنفاق الاجتماعي، سارت البيروقراطية النقابية وفق تكتيك نقابي تطور الغضب العمالي إلى فعل جماعي موحد: ترك نضالات القطاعات وختقت، وامتنع عن أي تضامن فعلي، وأطلق تحركات مضبوطة متحكم بها بشدة: إضرابات عامة بلا نفس ومفرغة من محتواها، لدرجة مطالبة الشغيلة بتعويض يوم الإضراب لأرباب العمل، ومسيرات بلا أفق. بلغ التلاعب باشكال التبعية والنضال العماليين درك إقدام البيروقراطيات النقابية على سابقة عالمية تمثلت في «مقاطعة» فاتح مايو العام 2015 معتبرة الأمر احتجاجا (الاحتجاج بالامتناع عن الاحتجاج).

أدت سياسة البيروقراطية هذه إلى مزيد من إضعاف الحركة النقابية، فباتت مفككة إلى قطاعات، وفروع قطاعات، وفتات، وأقسام فتات، تهدر قواها في مناوشات جزئية، وتكيد الشغيلة هزائم تكرا، لعل أخطرها اقتلاع النقابية وتشريد زهاء 700 عامل وعاملة بمصبرات ضحى كادابري في مارس 2015. كما ظلت قطاعات مناضلة تقاتل في عزلة مهددة بنفس المصير، من أهمها معركة شغيلة انوروت المستانفة بعد نزال العام 2012.

مهدت حالة الضعف لتقدم الهجوم البرجوازي: نيل من مكاسب تقاعد الموظفين، قانون الإضراب، تحطيم نظام الوظيفة العمومية، اقتطاع أجور المضربين، إلغاء تدريجي لدعم مواد استهلاك أساسية، تعميم الهشاشة، مواصلة البرنامج النيوليبرالي: شراكة القطاع العام والخاص، الدين، السياسة الصحية القطاعية، مواصلة تخريب التعليم العمومي، مع ما يعنيه هذا كله من إضرار بمعنويات النقابيين واستعدادهم النضالي.

الحركة النقابية وكفاح كادحي الريف

1- موقف الخط البيروقراطي

أكتوبر شهر قتل محسن كركي، وما تلا من تضامن على صعيد وطني، بوفقات حاشدة بجل المدن والبلدات وشهر انطلاق حراك الريف، كان أيضا شهر انتخابات مجلس النواب وما تلا من أعياب النظام لتشكل حكومة واجهة جديدة. انساق قيادات النقابات مع لعبة النظام منتظرة «تشكيل الحكومة». وفيما كفاح كادحي الريف ينمو ويشد عوده، ظلت قيادات النقابات تنتظر ميلاد «الحكومة» لتلتصق منها «الحوار الاجتماعي»، وشهدت فترة «الرجوية» النقابية المعهودة (من سبتمبر إلى مايو) فراغا غير مسبق وانعكس ذلك على النضال النقابي، فباتت كلمة مؤرخين ذلك اليوم خلوا من أية إشارة إلى كفاح كادحي الريف، حتى من قبيل المؤلف من كاد

«نضالي» غير ملتزم بأي عمل. كذلك شأن كلمة المكتب التنفيذي للكفندرية الديمقراطية للشغل. وبفعل ضعف الحس النقدي واتعدام خط نضال طبقي مستقل عن القيادات المنتمجة في الدولة، سارت القواعد النقابية على النهج عينه، فغابت عن مسيرات فاتح مايو شعارات ولافتات التضامن مع الريف. شيئا فشيئا أصبح حراك الريف يفرض نفسه بقوة على الساحة الوطنية، فلم يترك لأدعياء النضال، من بيروقراطيين ويسار زائف، فرصة مواصلة الصمت. فكل الاضطراب إلى إيداء عواطف التضامن غير المتبوعه بأي خطوة عملية. وهذه حيلة عادة ما يلجأ إليها أدعياء النضال لدفع الإحراج والتصل من مسؤولية الإقدام على خطوات عملية للدعم والمشاركة الفعلية في إنماء حركة النضال، والكراسة أن القاعدة النقابية مشلولة، حتى الأقرب إلى الحراك ميدانيا. مثال ذلك الأبرز، الباحث على أسى كبير، الاتحاد المحلي للاتحاد المغربي للشغل بالحسيمة، ففي بيانه يوم 15 مايو تبرهن من أي دعوة إلى أي خطوة نضالية مهما كانت، داعيا إلى «تضامن وطني واسع»، فيما أُنهي مطلوب من منظمة نقابية حقيقية المشاركة في التعبئة الشعبية لتطويع الحراك، تنظيميا ومطالب وأشكال نضال، مع تخصيصه بتقاليد النضال العمالي، من لجان تنظم مختلف مناحي نضال الكادحين وحياتهم. وبعد شهر لم يجده المجلس النقابي للاتحاد المغربي للشغل بالحسيمة (17 يونيو 2017) من سبيل النهوض بواجبه النضالي غير «تفويض الاتحاد المحلي اتخاذ الخطوات النضالية المناسبة تتبدأ بالتعامل القمعي مع الاحتجاجات وللمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، واستنكارا للتعامل اللامسؤول للسلطات الإقليمية مع المطالب العادلة والمشروعة للمكاتب والقطاعات النقابية». إنه تفويض للاتحاد المحلي أن يواصل موقفه، موقف الامتناع عن النضال المباشر في خضم الحراك كمنظمة عمالية (مع أن نقابيين أفراد انخرطوا بكل قواهم تحت انظار جهاز نقابي متسكك).

وبعد صمت الشهور الطوال التي دامها الحراك، وبعد أن بات فضيحة، بحكم حملة الاعتقالات والتنكيل بالمظاهرين، وحملة التضامن الفعالة بدول المهجر، ومباردات التضامن باحتجاجات بعيد من المدن، ومسيرة الرباط الحاشدة (زهة 150 ألف متظاهرا)، جاء بيان الأمانة الوطنية للاتحاد (24 يونيو 2017) خاليا من أي نزع إلى انخراط فعلي في الدينامية النضالية، ومفصحا بمنطق الخراب نوع تفتيل حراك الريف (التهدئة)، حتى بخرافة ما سماه «تسريع وثيرة الإنجاز في المشاريع المبرمجة، وتحديد سقف زمني لإنجازها، وإعطائها بعدا تشاكريا». ولأن ملوك الاتحاد المحلي كان مطابقا لسياسة القيادة الكلام الفارغ المتبرهن من المسؤولية النضالية. وهذا ما برعت فيه بيروقراطية إم.ش طيلة عقود. على النضال ذاته سارت قيادة الكفندرية الديمقراطية للشغل، مكثفة بالتنديد وتضامن الكلام غير الملزم بأي فعل. ولم تجد هي أيضا غير مناداة الحكومة ب«تفعيل توصية جبر الضرر لهيئة الإصاف والمصالحة» (بيان 17 مايو 2017) مضيفة مصاديقه على مناورة النظام مفضوحة، «ما معنى دعوة مناضلي الكش ل«الانخراط في الاحتجاجات الاجتماعية» خارج خطة نضالية عمالية موازية للحراك الريف؛ إضرابات قطاعية، وإضرابات على صعيد المدن، ووقفاً تضامناً بإضراب عام على صعيد البلاد؟ و

فتنتهم وكفاننا

بقلم: وائل المراكشي ١٨ يونيو، ٢٠١٧

التحريض على شبكات التواصل الاجتماعي.. ولن يستطيع التمويل الخارجي مهما بلغت أجهالته أن تدفع آلاف الكادحين للاحتجاج. إن التمويل الخارجي الحقيقي والذي يجري تحت الأنظار الراضية للنظام ويشجعها، هو الموجه لدفع الكادحين خارج سكة النضال والبحث عن طريق أخرى لتلبية الأساسي من حاجياتها اليومية، ويتعلق الأمر هنا بالعمل التنموي الذي يشجعه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إن ما يدفع الجماهير للنضال ليس حفنة من حصى قاذرين على بث الأفكار في أذهانها، فواقع القمع السياسي ومحاصرة حرية التعبير وضعت إن لم نقل ضومر اليسار الجزائري بالمغرب، لا يترك فرصة أمام تحقن هذا الخيبر، ولا يستطيع اليسار الآن مخاطبة ملايين الجماهير، ولن يكون بوسعهم ذلك بوسائلهم البسيطة، خصوصاً أنه محروم من اللوجيستيك إلى الإعلام ويفضل نطق آخر منه عدم استعمال منبر البرلمان لمخاطبة الشعب وتحريضه.

إن الجماهير تتدفق إلى النضال غصبا عنها وفي نفس الوقت بإرادتها، غصبا عنها لأنها لا ترى أي طريق آخر لتحقيق مطالبها باستثناء الاحتجاج والنضال بعد أن سدت أبواب الإصلاح، أماها، وإيراداتها لأنها تصمد أمام القمع والتخويف بخطاب الفتنة.

تخاف الجماهير من خطاب الفتنة وتراجع أمام خطاب التهريب والتخويف، لسبب بسيط جدا، هو أنها لا ترى أمامها قوة سياسية حقيقية قادرة على موازنة أعدائها المنظمين والأقوياء..

إنها لا ترغب في المجازفة بحاضر ردي، ولكنها آمن، لصالح وعود مستقبل مزهر لكن مكنه بمخاطر التوصل والفرص التي رأته بأم عينيهما في سوريا وليبيا واليمن.. الخ.

ستخرج سوريا وليبيا من هذا المستنقع فنية، وستخرج جماهيرها من هذه الكبوة قادرة على المضي بإصرار نحو مستقبل أكثر ازدهارا، بينما ستبقى الشعوب التي تفضل الاستقرار اللحظي - وهو على كل حال استقرار مغشوش مبني على الحرب الطبقة- رازحة في "زرائب العبيد" .. وكلما تأخر شغب في دخول غمار الاحتجاج والثورة كلما كان الشمن أكثر قسوة.

ليس طبقة العاملة المغربية وتنظيماتها الطبقة السائدة ونظام حكمها من نضال الجماهير المنظم والواعي، فتحت النضالات الجبرية تضطر البرجوازية ونظام حكمها على تقديم تنازلات [لنتذكر تنازلات 20 فبراير]، لدرء تطور نضال الجماهير إلى مستوى تدمير مجمل النظام السياسي والاقتصادي.

سبب خوف الكادحين من الفتنة كما ورد أعلاه هو غياب قوة سياسية ذات مصداقية تضمن الكادحين بأن النضال سيضمن تحقيق مطالبهم، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تكبير أيدي طبقة العاملة المغربية وتنظيماتها النقابية بقية التخبيل الليبرالي والقمع البيروقراطي.

يصير المستبدون وأقلامهم- المأجورة وحتى المقتمعة- على تسمية نضال الجماهير، بالفتنة. لتجعل فتنتنا منظمة وواعية، إن مهمة المناضلين اليساريين والتقدميين هو العمل على بناء القوة السياسية التي تستعمل على إطلاق المارد العمالي من القمع الذي حبس فيه لعقود، ولن تكون هذه القوة سوى حزب العمال الاشتراكي المستند على نقابات مكافئة.

وائل المراكشي

النظام بما يملك من خسة، بالتسامح أمام المظاهرات المضادة لنضالات 20 فبراير وحتى بحفزها، في الوقت التي قمت فيه نضالات الحركة وسائر النضالات الاجتماعية.

من المسؤول عن "الفتنة" هل الجماهير والقوى المناضلة التي ترتفع دوما شعار السلمية وتحرص على حماية المرافق العامة والخاصة أثناء المظاهرات، أم النظام وأجهزته القمعية الذين يتدخلون في حملات قمع جماعية لا تستهدف المناضلين والمحتجين فقط بل حتى غير المحتجين وتخرب الممتلكات، لإرهابهم ومنع تحاققهم بصفوف النضال.

من يحرض قسما من الشعب ضد القسم الآخر، ويعدو التهم الزائفة من زندقة وعمالة للخارج، لتبرير قمعهم وحتى لجعل الاعتداء عليهم من طرف "البلطجية" مقبولا؟ أليس من يقوم بهذا هو من يحرض على "الفتنة"، بل يعلن صراحة أنه مستعد لكل الاحتمالات بما فيها حرق البلد للحفاظ على مصالحه الطبقة والسياسية؟

حينما يوضع الكادحون أمام خيار: الاستقرار أو الفوضى والربح والإرهاب، ألا يعني ذلك أن الذي يضع هذا الخيار أمام الجماهير، هو المسؤول والمستعد للجوء إلى الربح والإرهاب في حالة تفضيل الجماهير النضال من أجل تحسين أحوالها.

لا غبار في أن هذا النظام القائم هو من يفضل إدخال البلاد في مجاهل الفوضى والتفكك، ولا عجب في ذلك ما دام وريث من فضل القضاء على ثلثي الشعب الرافض لحكمه للعش من الثلث القابل به.

ساهم انقلاص السيرة التورية نهاية 2010 والسقوط السريع والمدوي لنظامي بن علي ومبارك في حفز النضال السياسي والاجتماعي بالمغرب، لكن توصل السيرة التورية والانتصار الساحق للثورة المضادة في سوريا ومصر واليمن، أعادوا الجماهير المغربية إلى سلبية لا تعني أنها قابلة بالوضع كما هو عليه، ولكن إلى انتظرية قائمة على تصديق شعار "الإصلاح في ظل الاستقرار" .. وتفصيل الحاضر القائم على الأمن والاستقرار مع الحرص على التقدم السلمي نحو مستقبل أحسن من الحاضر.

لكن النظام وواجهته الحكومية تجعل من هذا شيكا على بياض لا تستنصف ما جمده من هجومات في أثناء مد النضال الجماهيري، وتسمع في احتراق هذه الجماهير "السلبية والمنعقدة"، وهو ما يكون أساس انبعاث النضال الجماهيري مستقبلا.

صدقت جماهير المغرب منذ المصادقة على دستور يوليوز 2011 وتغيير واجهة الاستبداد الحكومية بإدماج الاحتياطي الإسلامي، أوهام التغيير في ظل الاستقرار، وطيلة الست سنوات الماضية، لم يتحقق من المعادلة إلا الاستقرار بينما الإصلاح استبدل بحرب طبقية حقيقية ضد الشعب ومدرة لحكاسب عقود النضال.

انجلاء هذه الأوهام هو الذي يدفع الجماهير حاليا للاحتجاج، وليس فقط مشهد الموت المروع لضحية الطحن الهجمي بالحسيمة في أكتوبر 2016، ولا فيديوهات

كلما رفع كادحو المغرب وغيرهم من بلدان المنطقة رؤوسهم للنضال ضد الاستبداد أو حتى من أجل تحسين طفيف في ظروف عيشهم، إلا وصبت عليهم صواعق التخويف والتهريب بمستقبل شبيه بحاضر سوريا وليبيا واليمن.

قارت نضالات الكادحين بالريف أن تكمل عاما من الزمن، انضات إليه موجة من النضال الشعبي في كل ربوع الوطن، وشحذت أسلحة التهم وتوشيه هذا الوجه المشرق من نضال شعبنا، وانتهلت على رؤوس الجماهير اتهامات العمالة للخارج وتلقي التمويل الأجنبي من طرف الذي لا يستحيون من قول ما شاؤوا خدمة للاستبداد، وفي نفس الوقت من طرف مدعي الغيرة على مستقبل "الوطن" واستقراره الذين يحاولون إرهاب الجماهير بخطاب الفتنة لثنيها عن النضال.

تتمدد الأقاليم وتختلف الأوقاف، لكنها تتخذ مصلحة واحدة ووحيدة، دفع الجماهير لتفضيل زرائب الطاعة والخنوع، أي قبول الواقع القائم كما هو ولما لا السكوت عن المزيد من الاعتداء والاستغلال وقضم الحقوق.

سيفضل العامل المغربي بناء على هذا المنظور كل أشكال تهشيش ظروف العمل ونزع التفتين عنها والهجوم على حقوق الإضراب والالتزام النقابي والحق في التفاوض... وهي على كل نتاج عقود من نضال كفاح أجيال سابقة لم يربهها مناخ "الفتنة" في عهود الجلادين من أمثال أوقفر والدميقي والبصري، وهم ليسوا إلا خدما لأقوياء للنظام المستبد.

إن خطاب الفتنة والحرص على الاستقرار والنخوف من مستقبل مظلم، خطاب رجعي، سواء تلفظت به أقلام أيديولوجية النظام أو خطته أقلام التقدميين ومدعي المعارضة وشتى أصناف "المثقفين" والأكاديميين. إنه خطاب رجعي لأنه يقف في وجه التقدم التاريخي، ويكبل إرادة الكادحين في التخلص من نظام يحشم على أنفسهم ويمنع تحرهم.

وهناك صنف آخر يستعمل "الفتنة" لا لتخويف الجماهير بل لابتزاز "تنازلات" سياسية من الاستبداد، ملعين استعدادهم لمساعدته على وأد تأثير النضال الشعبي في حالة تقديمه لهذه التنازلات، لكن كل تقدم للنضال سيدفع هؤلاء إلى ركوب موجة تحميل الكادحين مسؤولية القمع الشرس لأنهم بتظرفهم جعلوا الرجعية أكثر شراسة.

خطاب الفتنة خطاب رجعي لأنه يحمل مسؤولية ما وقع في سوريا وسائر البلدان التي عرفت توصل السيرة التورية للكادحين وللثورة بدلا من تحميلها للأظمة المستبدية التي رفعت شعار المضلل لدى شبيحة سوريا: "الأسد... أو تحرق البلد"، معلمين بذلك ما لم يستطع حاملو خطاب الفتنة في المغرب قول صراحة: "الخنوع أو استسليم للنظام بأصابعنا المشتركة لحرقة البلد".

عرف المغرب منذ انقلاص حركة 20 فبراير والنضالات الاجتماعية المصاحبة لها، انعاش خطاب الفتنة، وشجعه

الحركة النقابية المغربية والنضال الشعبي عامة، وبالريف خاصة

تسمة لبي: 12

منفتح على حركة النضال الشعبي، بما ينطوي عليه الأمر من إمكانات تطوير كلاله النضاليين العمالي والشعبي.

الحقيقة أن الحالة المسماة توجهها الديمقراطية في إ.م.ش جرى بناؤها أصلا طيلة ما لا يقل عن 20 سنة، على أسس هشّة سياسيا، قوامها نقادي قمع البيروقراطية بأي ثمن، وحتى على حساب علة وجود اليسار الجزائري: الدفاع عن خط سياسي مناهض لإصلاحية البيروقراطية النقابية وتعاونها مع الرأسمال ودولته.

أفاق تفاخر النضالين العمالي والشعبي

النتائج الاجتماعية للسياسة النيولبرالية تدفع أقساما متزايدة من الكادحين إلى شارع النضال. والخبرة المكتسبة في العقدين الماضيين، وضمنه بوجه خاص دينامية 20 فبراير، تبشر بجولات كفاح شعبي أعظم. كفاح سيدبو ما شهدت طليخة ضد شركة أماندس متم العام 2015، وما يجري بالريف حاليا، مجرد تمرينات أولية.

لكن النضال الشعبي غير مبني وطنيا، لا فيما يخص المطالب أو أشكال التنظيم. وهذه إحدى مكامن ضعفه الكبرى بوجه دولة ممركة. ولا شك أن الحاجة ستدفع في اتجاه ذلك البناء الوطني، لكن سلبية تقاليد التحكم الفوقي التي درج عليها اليسار تقتضي بناء الحركات المحلية ديمقراطيا، تمهيدا للحراك الوطني الديمقراطي. نستجوب الديمقراطية إتاحة تفق المبادرة الشعبية عما تخترن من إقدام وعنفوان، وحفز التنظيم التحتي بالإحياء والقرى، باعتقاد الجمع العام، وتشجيع أوسع مشاركة، وإتاحة إسهام النساء، وانتخاب اللجان وتكريس إمكان عزل أعضاء منها أو كلها حسب حاجات النضال.

وموازاة يقع على كاهل نقابتي اليسار، العاملين بمنطق طبقى، استنتاج درس 20 فبراير وحراك الريف الجاري، بالعمل لتمييز ممارستهم النقابية عن خط التمييز البيروقراطية. هذا التمييز جوهر الوفاء لمصلحة الطبقة العاملة أيا في تحسين أوضاعها، لما فيه من إنماء لمقدرتها الكفاحية، واستراتيجية في أفق تغيير جذري يتجاوز الرأسمالية. ومنظور التغيير الشمولي هذا بالذات يقتضي التقاء الحركة النقابية بحركة النضال الشعبي، ففي هذا الاتقاء يتجدد تحالف الطبقة العاملة مع مفقري القرى والمدن بما هو أحد أكبر مقومات انتصار الثورة الاجتماعية ببلد تابع.

لقد ضاع الكثير من طاقة السخط على الخط البيروقراطي في ردود فعل فئوية، وفي مغادرة لمواقع النضال بسبب افتقاد رؤية متكاملة للنضال النقابي، ما يستدعي النقاش بين مكونات الحالة اليسارية الجذرية. نقاش في خضم تعاون نضالي للتصدي لتضاد هجمات البرجوازية. ويجب أن ننظر إلى الحراك الشعبي بالريف وبياني البلد بما هو فرصة لتجديد قوى الحركة النقابية. فالشباب الذي تعلم النضال في المسيرات، وتعلم المشاركة في النقاشات الجماهيرية، وفي التعيينات، سيكون دما جديدا يساعده الحركة النقابية على التعافي من عللها: انه قوة بناء توجه نقابي ديمقراطي كفاحي حقيقي.

مصطفى البرحي

يؤكد هذا أن مسيرة الشموع يوم 20 يونيو كانت فعلا بلا أفق، فعلا معزولا ليس أكثر من طقس من طقوس إحياء الذكرى. أمر عادي ضمن منطق القيادة النقابية السياسي: منطق الحرص على استقرار نظام الاستبداد المفضي إلى إفساد النصح للحاكمين (بيان المكتب التنفيذي 29 يونيو 2017)، عوض تعزيز الحراك الشعبي اليرقي بنضال عمالي بمواقع الإنتاج والإدارة والمواصلات، سبيلا وحيدا لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

2- قفوز اليسار داخل النقابات العمالية

موقف البيروقراطية النقابية من حراك الريف، ومن النضال الشعبي عامة، يجد تفسيره في طبيعتها الاجتماعية: فئة من منشأ عمالي وسيطة بين العمل والرأسمال. يعمل هذا الأخير على دمجها في دولته، وتجد هي مصلحة في ذلك لإنهاء امتيازاتها. ومن ثمّة نزعتها المحافظة التي تتطور إلى تاوؤا مكشوف مع البرجوازية ودولتها. وقد بلغ هذا التاوؤا مستوى متقدما فيما يخص الاتحاد المغربي للشغل منذ مطلع سنوات 1960، ثم تفافم بزوال دور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كجناح لمعارضة مواشاة باستعمال القوة العمالية. تحظى هذه البيروقراطية حاليا بمكانة في منظمات رسمية عديدة (مجلس المستشارين، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للتعليم، وما شابه)، وتدعم مالي من الدولة، وبغرض المناجاة بالنضالات وإسداء خدمات بالمقابل لأرباب العمل أتحدت مكاتب نقابية شكلية تابعة للبيروقراطية بتاوؤا مع أرباب العمل لتفادي نقابة حقيقية، مثالها الأبرز العديد من المناجم..

أصبح الجهاز النقابي مكملا لآهزة الدولة المعنية بالنزاعات الاجتماعية إوزارتي الداخلية والتشغيل] أكثر مما هو أداة قيادة لنضالات الطبقة العاملة. البيروقراطية النقابية عمالية سياسيا للنظام الاستبدادي الرأسمالي القائم، والقاعدة العمالية متخلفة، متمسكة بالتنظيم النقابي لأنه درعها الواقعي من اشتداد تعديات البرجوازيين ودولتهم، لكنها كما سبق بمقال بجريدة المناضل:

«المعضلة في هذا المشهد برمتها هي حالة اليسار المنسحب لقضية تحرر الطبقة العاملة. فكل ما شهدت الحركة النقابية المغربية على العقدين الأخيرين من مخاضات عبيرة على استياء القاعدة العمالية من سياسة القيادات الاستبدادية لم تقض إلى تبلور معارضة نقابية واعية ذات خط مستقل عن البيروقراطية ومدافع فعلا عن مصلحة الإجراء وقضية تحرهم، فكل تلك المخاضات أجهضت مفضية إلى انشقاقات بلا أفق (مثل النقابة المستقلة والهيئة في قطاع التعليم)، أو تلاشت (مثل الحركة الرافضة في قطاع بلديات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)، وأخرها ما سمي "التوجه الديمقراطي" في الاتحاد المغربي للشغل، حيث جرت العودة إلى خطيرته بشروط أسوأ من السابق، فتبدد إمكان تبلور قطب كفاحي ديمقراطي في الساحة النقابية».

بحجم القوى المنجزة إليها، وسياقها، وما كان عليه مجمل الحركة النقابية، مثلت حالة ما عرف به "التوجه الديمقراطي" في الاتحاد المغربي للشغل، منذ مارس العام 2012، فرصة تارخية حبلية بإمكان بناء قطب نقابي على أساس النضال الطبقي بوجه سياسة «الشراكة الاجتماعية» المهددة بتدمير ما تبقى من نقابة عمالية. ومع ما انتهت إليه تلك الحالة، ضاعت أيضا فرصة توجه نقابي

من إنتفاضة 20 يونيو 1981 إلى إنتفاضة الريف 2017 الدروس و العبر وسبل إنترام النصر

على ضوء النضال البطولي الجاري في الريف منذ ثمانية أشهر، احتجاجا على مقتل محسن فكري والمطالبة بحد أدنى من الخدمات العمومية، مستشفى وجامعة وتشغيل المعطلين...تحل الذكرى السادسة والثلاثين لانفاضة 20 يونيو 1981 وما اقترفت النظام من مجزرة في مدينة الدار

المطلوب إنخراط المنظمات العمالية وقوى النضال، لا إستبداء تدخل رئيس الدولة

بفلم: ر.ر

كادحو الريف وكادحة صامدون باحتجاج متواصل. وبعد حملة الاعتقالات، ومضايقة الجماهير الشعبية التي تواصل المظاهرات بالشارع، بدأت الدولة تصعيد القمع بالضرب المسبب جروحا، وبقتل المظاهرات بقتل الغاز المسيل للدموع. وفي الآن ذاته تبدل جهود لاستبعاد الصحافة الدولية من الميدان بعد قمع الصحافة المحلية. وهذا مؤشّر خطير يدل على سعي إلى حجب جرائم القمع المبرمجة عن الأنظار.

كما ترد الدولة على مبادرات التضامن بالعديد من المدن بهراوات التمتع، وعصبات البلطجية، وتتساهل مع المتضامنين في بعض الحالات فتغادي التصعيد بدأيها بنتائج عكسية: إنها تقيس جرعات القمع بدقة لأنها تدرك من تجربتها أيام 20 فبراير، أن العصا قد توجع النار.

وتستحق الدولة أنتها للتقبل والتسليم والإعجاب بكميات هائلة من الإفتراءات والأكاذيب، مستعملة فزاعة أماسة الشعب السوري وأماليا لإنترام الكادحين وفرض خضوعهم.

هذا فيما الجماهير المقهورة تنزل تدريجيا إلى الشارع من أجل مطالبتها الاجتماعية (يعني تناهوت، وتنشيط مؤخرًا)، وتتأسس بمختلف المناطق لجان وتنسيقيات للتضامن مع الريف وللنضال من أجل الحقوق الاجتماعية، وهو ما ترعد له فرائض المستبدتين، ويخشن تطوره الكمي والنوعي حيثهم الموت.

في أجواء الصراع هذه بين قسم من الشعب المقهور وقاهريه، كثر المشعوذون من كل نوع، يصفون علاجات لما يعتبرون حالة مرضية غير عادية، حتى يجب تهدئتها في أسرع وقت، حشد كبير من الأسماء الالاعمة (لمعت بغيابها عن نضال الشعب)، من «مفتقين» ولساسة، بقترون وساطة، ويسدون النصح للدولة كاشفين ما يسومونه «أخطاءها» لمساعدتها على إعادة الإمساك بزمام أمر الريف الذي تحرر من قبضتها منذ زهاء تسعة أشهر.

الحشد الكبير من «المفتقين» والأعيان ذوي الأسماء الكبيرة الذين ينظون هنا وهناك، وعلى الورق بالدرجة الأولى، إنما استبد بهم الخوف من أن يصبح المغرب كله ساحة نضال اجتماعي من أجل حقوق جرى هضمها لأن الدولة تخدم مصلحة الأقلية البرجوازية والرأسمال الأجنبي الذي تباع له البلد شيئا فشيئا. كل من يتمنى وقف نضال كادحي الريف، مرددا أن المطالب مشروعة، هو في جوهره يعادي تطغات ضحايا السياسة الرأسمالية التي جعلت الريف أفضاض خراب اجتماعي قل نظيره. إن كان هذا الجيش من متملق النظام، المتظاهرين بالمعارضة والحرص على حقوق الإنسان كما كانت الدولة تنزل بقوانين مخربة لمكاسب الشعب الطفيفة. لقد صدر مرسوم إلغاء ما تبقى من مجانية خدمات الصحة العمومية أيام حكومة اليوسفي التي طبل لها أن ذلك الجيش. إن كانوا لما هوجم صندوق دعم المواد الأساسية، أين كانوا لما صدر ميثاق التربية والتكوين، تلك الجرافة التي خربت التعليم العمومي (بتزكية من بيروقراطيات النقابات). أين كانوا لما أجهزت الدولة بمدونة الشغل على مكاسب تاريخية انتزعتها عمال المغرب بعقود من التضحيات، وفتحت باب تعميم هشاشة الشغل؟

كل من يتكاثر اليوم، بدموع التماسيح، على مصر المناضلين المعتقلين، وينادي بتدخل جهة ما غير الشعب، مجرد مشعوذ يجب العذر منه بأعلى درجة ممكنة.

يبدو أن كل هذه الجلبة سائرة نحو طلب تدخل الملك والعفو على معتقلي النضال الشعبي بالريف.

العفو على المعتقلين؟ أي جرم ارتكبوا كي يُلتمس لهم العفو؟ هل المطالبة بالمستشفى والمدرسة وفرصة عمل جريمة؟ كل حديث عن العفو تجريم للنضال الاجتماعي. اعتقال المناضلين غايته وقف كفاح كادحي الريف بتجريدته من عناصره القيادية. ووقف نضال الريف مبعدة الخوف من اشتعال المغرب برمتة لأن الوضع الاجتماعي المزري لا ينحصر في الريف.

ما يجري الريف عقاب جماعي لأن محتجيه، رجالا ونساء لم يتنظفوا الجهات الرسمية، ولم يستجدوا دولة لم تذهب غير الأموال. ما ينتظره فعلا كادحو الريف هو تدخل الشعب، بالتضامن مع ضحايا القمع، المسجونين والعرضة للضرب والغاز المسيل للدموع، والنضال الموحد من أجل حقوق اجتماعية أولية حرم منها ملايين البشر بكل بقاع المغاربة. السياسات التي أوصلت الريف إلى حال الكارثة الاجتماعية، وبطالة وتري الخدمات سياسات تحظى برعاية قيم الدولة، المساسكة الفعلية بالسلطة، ومن ثمة مسؤوليتها الجلية في ما وصل إليه الريف. فليحذر شعبنا المناضل ظهور النظام المتخفي خلف أفعلة الحياض، والعرض والسطوات الموحى بها. إنهم مقدمو خدمات تحت طهرهم جنود في معسكر الأعداء. ذروهم بث التشويش في صفوفنا وتكملة بوسائل أخرى، لأدوات الدولة القمعية والإعلامية والحزبية التي انفضحت حقيقتها.

أمام هذه المعضلة الحقيقية في بقاء المنظمات النقابية بعيدة عن الالتحام بالنضال الشعبي الجاري، ببروقراطية تضع العمال طوع إشارتها، وجاممة على مفاصل التنظيمات العمالية يفرغها تحرك الأجراء وتحول كبجه يشتي السبل، ما يطرح مسألة دور اليسار المناضل في المنظمات النقابية ومدى استعداده للنهوض بدور طليعي في القادم من المعارك.

كشفت انتفاضة الحسيمة نواقصنا كيسار وضعف تهيكلنا، في تعبئة قطاعات عمالية من داخل النقابات من أجل حثها على التضامن والمشاركة الفعلية في النضال.

إن الدور المنوط بالقوى الثورية هو حفز التضامن مع أهاليها الريفيين والتنويه بتجربة كفاحهم وتعميمها، الحسيمة المدينة الواقعة على الهامش تخرج في مسيرات نسائية مبددة كل أوهاج عن فشدة القهر والاضطهاد والحركة تلف كل الكادحين والكادحات لمواجهتها.

سنة 1981 كانت الانتفاضة المجيدة بدعوة من التنظيمات العمالية، لكن في الحسيمة كانت شدة الظلم وبطش رجالات الدولة هو الحافز، لم ترق الطبقة العاملة بعد إلى الزخم النضالي الشعبي الكائن، جراء القيد البيروقراطي الذي يشلها، وهذه علة كافية للييسار المنتسب لتحرر العمال والفاعل في النقابات العمالية لبدية خوض معركة التحرر من البيروقراطية، فهل هناك مناخ مساعد أكثر مما هو عليه حال شعبنا الكادح من كفاح اليوم؟

خوض الملكية حربا اقتصادية طاحنة على الطبقات الشعبية تكلف المزيد من الخراب الاجتماعي، وتموه جرائمها بما تسميه «مسلسلا ديمقراطيا»، كل ذلك التمويه والخراب يواجهه الشعب بنضالات وبطولات سرعان ما تخبو وتبخر، وتهب من جديد صبوة شعبية.. لكن أليس لهذه الدوامة حد فاصل بين الهزيمة النهائية أو الانتصار الكامل؟

بلى، انتصر شعبنا في الريف وفي كل المناطق محتوم، لكنه مشروط بضرورة بناء حزب ماركسي وواعي ينظم التدخل الناجح والمنظم والواعي للطبقة العاملة المغربية، القائدة لعامة الكادحين والمقهورين. إنها ليست مهمة مستحيلة وبعيدة المنال، تاريخ الطبقة العاملة يركي هذا الطموح ويثبت حديثه وراهنته الآن وفورا. فلنتوجه إلى العمال.. فلنا نصر كامل لتضحيات شعبنا ودونهم عاش الريف ولا عاش من خانته

انغراسه وحتى غيابه، حيث طال الاستبداد كوادره وسحقهم قبل ذلك بسنوات، وما بقي من القوى الاتحادية «الديمقراطية» زيفا وزورا كانت لها حسابات «النضال الديمقراطي» تحت رعاية الأسياد ورضاهم. أما مئات النقابيين المقموعين، سجناء أو طردا من العمل، فقد كانوا مناضلين عماليين مدافعين عن قوت الطبقة العاملة، لكنهم مخدوعون سياسيا من قبل حزب حامل مشروع برجوازي أقصى غايته تقاسم السلطة مع الملكية وتلطيف نظام الرأسمالية التابعة القائم بالمغرب.

دخلت جماهير الدار البيضاء ساحة حرب طبقية بلا متراس يحميها من ضربات العدو، اندلعت المواجهات المكشوفة بعيدا عن أي توجيه سياسي طبقي يقدمه حزب ثوري مجرب وله من القدرة ما يكفي على خوض النزال. خسائر غياب طبعة ثورية جسيمة وفادحة، ومعتقلون وجرحى وشهداء ومفقودون... والأعظم من كل ذلك خروج النظام الملكي منتصرا رغم ما أحدثته النزال في جسده من كدمات وتصدعات، وهزيمة مدوية لطبقة عاملة مكافحة، خاضت غمار تجربة نضال بدعوة لم تستعد لها بما يكفي من عدة وعناث.

كل هذا ولازال اليسار المناضل غائبا عن ساحة الأحداث المتواترة، الهجوم يشتد وطأة والتبقرق في أوجه ووعي العمال السياسي في الحضيض، ومعارك عمالية تموت خنقا بيد قيادات متواطئة مع الدولة وخدامها.

يعزز اليسار المناضل والحال هاته، ديمومة هزيمة الطبقة العاملة وحتى إحباط معنوياتها وإطفاء شلعة شباب مقدم على النضال، بعضه مدفوع بتأثيرات محيطه الإقليمي. لا مناص من إعادة تسليح حلفائنا بروح الماركسية الثورية وبتجارب نضالات الطبقة العاملة العالمية، وهذه مهمة أنية لا تقبل التأجيل، من دونها نكرس الهزائم ومنجد تاريخ الانتصارات.

الحسيمة نغالات شعبية العاملة كفاح قائم بذاته

تغيب الطبقة العمالية الواعية والمنظمة عن الاخرات المباشر في الصراع الدائرة رحاه في مدينة الحسيمة ونواحيها. فالجماهير تحتل الشوارع منذ أشهر في مسيرات ووقفات احتجاج، استطاعت الدولة يشتي تلاوين القمع والحيل الأخرى الحد من انتشارها في المدن.

الدولة من ضعف تنظيمات النضال الشعبي، أملا في تجاوز الأخطاء وانتزاع نصر الكادحين فيما نراه من نضالات في الحسيمة ونواحيها.

السياقا العام لإفراق الكفندرية الديمقراطية للشغل ودور اليسار

شهدت بداية الثمانينات بداية تصاعد الهجوم النيولبرالي الكاسح على مكتسبات اجتماعية لطبقة العاملة في أوروبا وأمريكا، حيث انطلقت إجراءات دكاسة الرأسمالية في نسف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (صحة وشغل وتعليم وتقاعد...)

مع ما تلا ذلك من استبداد سياسي بقمع تنظيمات الطبقة العاملة (نقابة العمال المنحيمين في بريطانيا ونقابة المراقبين الجويين في أمريكا) وفتح الأسواق المحلية للرأسمال العالمي، فيما سمي التحرير الشامل للاقتصاد.

لم يكن المغرب استثناء من بين البلدان الرأسمالية التابعة، حيث دنش الحسن الثاني حقبة جديدة في الهجوم المعمم على أغلبية من هم في الأسفل، يوم 28 مايو من سنة 1981 جاء في نشرة لوكالة المغرب العربي للأبنا قرار حكومي يفيد بزيادة في أسعار المواد الأساسية لعيش المغاربة : الدقيق 14% والسكر 50% والزيوت 28% والحليب 14% والزيادة 76%.. كانت هذه الزيادة في المواد الاستهلاكية حافزا مباشرا لتحرك قطاعات عريضة من الكادحين في الشوارع للدفاع عن قوتهم اليومي.

أضرت المحال التجارية، وتوقفت مصانع عن العمل، واحتلت الجموع الغاضبة الأزقة والشوارع، وبدأت المسيرات الشعبية في مدينة الدار البيضاء (الحي المحمدي والبرنوصي...) ليتلوها نزول المدرعات والديابات وانطلاق المجزرة الرهيبة مخلفتا جروحا لم تندم بعد. قمعت الانتفاضة بكلفة باهظة معلنة هزيمة الطبقة العاملة ومعهما كادحي المغرب.

سهل هزيمة انتفاضة 20 يونيو 1981، غياب انغراس كاف لقوى اليسار المناضل في النقابات العمالية شديدة التبقرق، ما أن دعت النقابات إلى إضراب وطني عام، حتى انفلتت الجماهير من عقالها، وتدفقت قوى نضال شعبي مكسرة أغلال التحكم الفوقي. برز ضعف أثر اليسار الثوري ومحدودية

أهملت تجربة كفاح الريفيين مدن عدة، وعمت المظاهرات طول البلد وعرضه منادية بمطالب اجتماعية. واجهت الدولة هذه النضالات تارة بالقمع والاعتقالات وطورا أخرى بعقد اجتماعات خاوية مع «المنتخبين» وما يسمى «المجتمع المدني»، لتندرس ونقاش ما يمكن تقديمه من الألاعب والأكاذيب تطغى بها جمرة الغضب المتقدة.

يجري حاليا قمع الريفيين بالهراوات واعتقال قياديي الحراك الشباب وعسكرة المدينة وترهيب سكانها ومحاصرتها بقطع صيب الانترنت وتسخير أقلام مأجورة لترويج خطاب «الأوباش» ومحاوله النيل من حظوة أهل الريف، وكل صنوف التنكيل الأخرى.. ولا زالت الانتفاضة الريفية سائرة في طريقها.

قمع انتفاضة 20 يونيو 1981: درس قديم يتجدد

سقط آلاف الجرحى ومئات الشهداء في عملية قمع شرسة للمظاهرين في شوارع الدار البيضاء سنة 1981. للعروض وكانت بنادق رجال الجيش والشرطة مصوبة نحو مواطنين عزل.

كانت الإصابات قاتلة موجه إلى الصدر والرأس مباشرة. جريمة مكتملة الأركان قادها الجلاد إدريس البصري وزير داخلية الحسن الثاني، سحقته المظاهرات في حمام دم. وكانت كلفة الإضراب العام الذي دعت إليه الكفندرية الديمقراطية للشغل غالية جدا ولا زالت تنتظر القصاص الشعبي العادل إلى اليوم، فالجلادون يسكنون القصور ويهربون الأموال، فيما الضحايا منهم من لا زال في عداد المفقودين أو مدفونين في مقابر جماعية، وآخرون قضا سنوات في ظلمات الزنازين الرطبة بسجنائهم الطلغاة.

نزل الشعب إلى الشوارع للاحتجاج على الإرتفاع الصاروخي لأسعار المواد الغذائية الأساسية، فلاحتته الديابات والمروحيات. إنه الوجه الحقيقي للديمقراطية الحسنية في النص التالي نحاول تقديم بعض الدروس والعبر من الانتفاضة المجيدة لسنة 1981 والتذكير بنواقصها ومدى استفادة

الحراك الشعبي والعمالي مستمر في إمتانوت نواحي مراكش على خطى الريف المكافح

إمتانوت بلدة تنتمي إداريا إلى إقليم شيشاوة، ضمن جهة مراكش أسفي، وتقع على بعد 117 كلم غرب مدينة مراكش، على الطريق الوطنية إلى أكادير، يقطنها زهاء 21 ألف نسمة (إحصاء 2014).



بالمغرب على خلفية الحراك الشعبي الذي تعرفه منطقة الريف، وكذا باعتبار منطقة إمتانوت من المناطق المنكوبة اجتماعيا، ناضل السكان من أجل مطالب اجتماعية واقتصادية.

شهدت السنة الماضية احتجاجات عارمة لأزيد من أربعة أسابيع من أجل نفس المطالب وعلى رأسها بناء مستشفى محلي متعدد التخصصات، انتهت بوعود سرعان ما تبخرت وطواها النسيان بمجرد خلو الشوارع من الاحتجاجات.

تأجج السخط الشعبي هذه السنة في البدء بسبب غلاء فواتير الماء الصالح للشرب بعد إضافة قيمة استغلال التطهير السائل، وتحصيل مقابل عنها من مواطنين غير مزودين بالخدمة أصلا، ما زاد المبلغ الإجمالي للفاتورة بنسبة فاقت 50%، أثار هذه الزيادة سخط السكان، وتم تأسيس «لجنة متابعة الشأن المحلي بامتانوت» التي نظمت احتجاجات عارمة أمام مقرات الباشوية وإدارة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والمجلس الجماعي للتنديد بغلاء فواتير الماء الصالح للشرب والمطالبة بإلغاء هذا القرار.

بعد موجة الاحتجاجات الشعبية المستمرة لسكان إمتانوت، وكان اقواها تنفيذ إضراب عام مرفوق بمسيرة احتجاجية حاشدة يوم الجمعة 9 يونيو 2017 بتأطير من طرف «لجنة متابعة الشأن المحلي بامتانوت» ضد غلاء فواتير الماء الصالح للشرب ومطالب أخرى، سارعت السلطات المحلية بالمدينة إلى محاولة احتواء الوضع بإعلان الاستجابة للمطلب، على طريق حلول ترقية التنافية، وذلك بإعلان تأجيل فترة التطهير السائل بالنسبة للمنازل التي لا تستفيد من الخدمة إلى حين ربطها بنسبة التطهير الرئيسية، بمبرر أن عددا كبيرا من المطالبين بأداء تسعيرة التطهير السائل لا يستفيدون من هذه الخدمة.

رغم الأساليب الالتفافية على المطالب التي قامت بها السلطة، ورغم تجييشها جميع الوسائل لكبح الأشكال الاحتجاجية، استمرت نضالات السكان عبر تشكيل لجان الأحياء التي تعقد جموع عامة لنقاش البرامج النضالية وطرق التعبئة للخطوات النضالية، ووضع ملف مطلب اجتماعي واقتصادي شامل وتنفيذ خطوات نضالية تصعيدية نوعية.

في يوم إضراب عام ثامن يونيو 2017 مع مسيرة احتجاجية حاشدة تحت شعار «جميعا من أجل رفع الإقصاء والتهميش عن إمتانوت»، للتنديد بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية، والمطالبة بتنمية حقيقية للمنطقة: رفع التهميش والإقصاء الذي يعاني منه السكان، توفير الماء الصالح للشرب، إسقاط تسعيرة التطهير السائل، البنية التحتية، فرص الشغل للشباب العاطل

بالمغرب على خلفية الحراك الشعبي الذي تعرفه منطقة الريف، وكذا باعتبار منطقة إمتانوت من المناطق المنكوبة اجتماعيا، ناضل السكان من أجل مطالب اجتماعية واقتصادية.

شهدت السنة الماضية احتجاجات عارمة لأزيد من أربعة أسابيع من أجل نفس المطالب وعلى رأسها بناء مستشفى محلي متعدد التخصصات، انتهت بوعود سرعان ما تبخرت وطواها النسيان بمجرد خلو الشوارع من الاحتجاجات.

تأجج السخط الشعبي هذه السنة في البدء بسبب غلاء فواتير الماء الصالح للشرب بعد إضافة قيمة استغلال التطهير السائل، وتحصيل مقابل عنها من مواطنين غير مزودين بالخدمة أصلا، ما زاد المبلغ الإجمالي للفاتورة بنسبة فاقت 50%، أثار هذه الزيادة سخط السكان، وتم تأسيس «لجنة متابعة الشأن المحلي بامتانوت» التي نظمت احتجاجات عارمة أمام مقرات الباشوية وإدارة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والمجلس الجماعي للتنديد بغلاء فواتير الماء الصالح للشرب والمطالبة بإلغاء هذا القرار.

بعد موجة الاحتجاجات الشعبية المستمرة لسكان إمتانوت، وكان اقواها تنفيذ إضراب عام مرفوق بمسيرة احتجاجية حاشدة يوم الجمعة 9 يونيو 2017 بتأطير من طرف «لجنة متابعة الشأن المحلي بامتانوت» ضد غلاء فواتير الماء الصالح للشرب ومطالب أخرى، سارعت السلطات المحلية بالمدينة إلى محاولة احتواء الوضع بإعلان الاستجابة للمطلب، على طريق حلول ترقية التنافية، وذلك بإعلان تأجيل فترة التطهير السائل بالنسبة للمنازل التي لا تستفيد من الخدمة إلى حين ربطها بنسبة التطهير الرئيسية، بمبرر أن عددا كبيرا من المطالبين بأداء تسعيرة التطهير السائل لا يستفيدون من هذه الخدمة.

رغم الأساليب الالتفافية على المطالب التي قامت بها السلطة، ورغم تجييشها جميع الوسائل لكبح الأشكال الاحتجاجية، استمرت نضالات السكان عبر تشكيل لجان الأحياء التي تعقد جموع عامة لنقاش البرامج النضالية وطرق التعبئة للخطوات النضالية، ووضع ملف مطلب اجتماعي واقتصادي شامل وتنفيذ خطوات نضالية تصعيدية نوعية.

في يوم إضراب عام ثامن يونيو 2017 مع مسيرة احتجاجية حاشدة تحت شعار «جميعا من أجل رفع الإقصاء والتهميش عن إمتانوت»، للتنديد بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية، والمطالبة بتنمية حقيقية للمنطقة: رفع التهميش والإقصاء الذي يعاني منه السكان، توفير الماء الصالح للشرب، إسقاط تسعيرة التطهير السائل، البنية التحتية، فرص الشغل للشباب العاطل

بالمغرب على خلفية الحراك الشعبي الذي تعرفه منطقة الريف، وكذا باعتبار منطقة إمتانوت من المناطق المنكوبة اجتماعيا، ناضل السكان من أجل مطالب اجتماعية واقتصادية.

شهدت السنة الماضية احتجاجات عارمة لأزيد من أربعة أسابيع من أجل نفس المطالب وعلى رأسها بناء مستشفى محلي متعدد التخصصات، انتهت بوعود سرعان ما تبخرت وطواها النسيان بمجرد خلو الشوارع من الاحتجاجات.

تأجج السخط الشعبي هذه السنة في البدء بسبب غلاء فواتير الماء الصالح للشرب بعد إضافة قيمة استغلال التطهير السائل، وتحصيل مقابل عنها من مواطنين غير مزودين بالخدمة أصلا، ما زاد المبلغ الإجمالي للفاتورة بنسبة فاقت 50%، أثار هذه الزيادة سخط السكان، وتم تأسيس «لجنة متابعة الشأن المحلي بامتانوت» التي نظمت احتجاجات عارمة أمام مقرات الباشوية وإدارة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والمجلس الجماعي للتنديد بغلاء فواتير الماء الصالح للشرب والمطالبة بإلغاء هذا القرار.

الدائرة وقائد إمتانوت، وبعد اتصالات مطولة بين كل من عامل شيشاوة للضغط على مدير الشركة للاستجابة لمطالب العمال بتنفيذ بنود المحضر السابق والعرض من هذا التفاوض هو إطفاء غضب العمال للرجوع للعمل ووقف الاحتجاج. وطلبوا منهم عدم المشاركة في المسيرة الاحتجاجية ومطالبهم هم أيضا.

لساكنة إمتانوت يوم الجمعة لانهم «سيستغلونكم» الشيء الذي رفضه ممثلو العمال معلنين أن نضال السكان ومطالبهم الاجتماعية هو نضالهم ومطالبهم هم أيضا.

مساء يوم الاثنين ليلا والثلاثاء بدأت الشركة بأداء أجور العمال لشهر ونصف العالفة، باستثناء أجور العمال التقنيين.

يعلم العمال أنهم مصرون على الاستمرار في النضال حتى الاستجابة لمطالبهم كاملة غير منقوصة، وأنهم ليس لديهم ما يخسرونه سوى أغلابلهم ويكسبون من ورائها قوتهم وحريةهم.

لقد كسب كادحو إمتانوت خبرة في الكفاح من أجل حقوقهم الاجتماعية، واتسعت حرية التعبير والتعبير في الشارع. هذان المكسبان أساسيان لأنهما يمهدان طريق انتزاع المكاسب الاجتماعية، وصيانتها، ورد كل الهجمات المحتملة من طرف دولة لا هم لها غير مراكمة الرجوازيين للثروات على حساب الشعب الكادح المقهور. هذا الدولة التي تخطط لإلغاء دعم سعر غاز المطبخ، والسكر، وكل ما تبقى من صندوق الموازنة.

تطوير التجربة النضالية لكادحي إمتانوت يتطلب تعميق الممارسة الديمقراطية في النضالات، في الجموع العامة، بالتشجيع على مشاركة أعداد متزايدة من الناس المقهورين، رجلا للشباب، وفي هذا التطوير دور كبير للشباب، لا سيما المدربين على النضال كطلاب وكمعطلين. كما يستدعي هذا التطوير انخراط كادحي القرى المجاورة قصد بناء القوة الشعبية القادرة على انتزاع المطالب.

ما تشهده إمتانوت حدث تاريخي: لقد انتهى عهد الخضوع والخوف وبدأ عهد جديد: عهد استرجاع الكرامة المهذورة، الحقوق المهضومة بالنضال الجماهيري، فألى أمام يا كادحي إمتانوت وكادحاته.

التصر لنضال عمال وكادحي إمتانوت مباشرة من طرف قائد إمتانوت للقاء إدارة الشركة، لكن اللقاء لم يسفر عن شيء حيث اقترحت إدارة الشركة أداء أجور العمال المتراكمة لثلاثة أشهر بالتسليم على دفعات لن تنتهي حتى شهر غشت 2017، ووعدت بالاستجابة لمطالب أخرى دون تدقيق، مثل توفير النقل للعمال...

رفض العمال عرض الشركة، وقرروا التوجه في مسيرة على الأقدام لمدينة شيشاوة للاعتصام أمام العمالة، ما فرض على عامل شيشاوة الإسراع بعقد لقاء بين الأطراف المعنية. خصص إلى توقيع محضر من طرف ممثلي العمال وممثل الشركة ورئيس الجماعة وقيادة سكاواة، حيث تمت الاستجابة لمطالب العمال والنقل وجدول زمني محدد لتلبية أغلب نقاط الملف المطبلي للعمال: «صرف الأجور المتأخرة، والتعويض عن النقل والكراء، ونقل الحماية الاجتماعية للعمال والتعويضات العائلية إلى صندوق الضمان الاجتماعي، والالتزام بأداء الأجور شهريا في وقتها، الاستفادة من التأمين ضد الأخطار، وحوادث الشغل والمرض، الاستفادة من النقل، حيث أن عددا كبيرا من العمال ينتقلون على الأجر لساعات وسط الجبال والطرق الوعرة للوصول للمنجم، التعويض عن الأشغال بباطن الأرض...

تصلت الشركة من الوفاء بالالتزاماتها، باتت أداء أجرة شهرين من متأخرات الأجور وتحويل الاقتطاعات عن التغطية الصحية إلى صندوق الضمان الاجتماعي، ولم يتم تنفيذ باقي نقاط الملف المطبلي، سبق لعمال منجم سكاواة في شهر غشت 2016 القيام بمعركة تضالية متمثلة في إضراب مفتوح عن العمل وتنفيذ العديد من الأشكال النضالية لمدة 11 يوما بالرغم من استعمال رب العمل والسلطة لجميع الأساليب لكسر الإضراب، تمكن العمال من فرض التفاوض، بين ممثلين عن العمال من جهة وإدارة المنجم وممثلين من العمالة، وكانت أبرز نتائجها صرف أجور العمال العالقة على أشطر، ووعدت إدارة المنجم بالاستجابة لباقي المطالب شرط استئناف العمل، ولم يتم توقيع هذا التفاوض في محضر مشترك. ومع مرور الوقت تراجع إدارة المنجم عن وعودها وبدأت المماطلة من جديد وتشديد استغلال العمال.

هذا ما حدا بالعمال إلى الرجوع للنضال هذه السنة بشكل أشد قوة في إضراب أبريل 2017 يحفز من وضع نضالي استثنائي يعم الريف والاشكال النضالية التي رافقته، ما جعل السلطة تفرض على الشركة مفاوضة العمال وتوقيع محضر مشترك لتلزم فيه الشركة بتنفيذ جميع المطالب المتضمنة في الملف المطبلي بشكل تدريجي، لكن سرعان ما تراجع عن تنفيذها وبدأت في المماطلة المعهودة.

مباشرة بعد اعلان العمال عن الإضراب يوم الخميس 15 يونيو، وشروعهم في تنفيذ الوقفة الاحتجاجية أمام إدارة الشركة المنجمية سكاواة، سارعت الإدارة بطلب ممثلي العمال للتفاوض، استجابة له العمال، لكنه لم يأت بجديد سوى وعود بأداء الأجور في الأيام المقبلة الاثنين أو الثلاثاء، وفي مساء نفس اليوم جرى تفاوض آخر بامتانوت مع رئيس

جريدة المناضل -ة

عمالية - نسوية - شبيبية - أممية

مدير النشر: إسماعيل المنويزي

الهاتف 06.41.49.80.60 /

البيداع القانوني: 04-214 /

التصنيف والاحراج الفني:

هيئة تحرير المناضل -ة/

السحب: مطبعة أنتاب بريما

ص.ب: 1378 أكادير/

حساب بريدي: 793388D

البريد الإلكتروني:

mounaila2004@yahoo.fr

كل التضامن مع التعبئات الشعبية في الريف

• بيان مكتب الأممية الرابعة 29 مايو 2017 •



وإبداعيتهم وإصرارهم، وكذا القوى التي تساند هذا النضال في المغرب. وندد بسياسة القمع والتضليل الإعلامي التي تمارسها الدولة المغربية.

وندعو إلى توسيع التضامن الدولي، كي تحقق هذه الحركة مطالبها بما يتيح الحصول على تحسينات هامة لظروف حياتها الاجتماعية والديمقراطية والثقافية. إنها مطالب مشتركة مع كل الفئات الشعبية بالمغرب وبالبلدان المجاورة، والتي تسعى إلى استجلاء طريق تحررها من الاستبداد السياسي والاستغلال الرأسمالي. عاش النضال الشعبي الريفي، عاش النضال من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية

إسكات صوت سكان الريف، وتجريم حركة الاحتجاج ونسف مصداقيتها كي لا تصير قدوة لباقي مدن المغرب ومناطق التي تعاني نفس ظروف التهميش والإفقار وأمتها الكرامة.

إننا نحیی نضال سكان الريف، ونحیی تنظيمهم من القاعدة،

بقصد سداد ديونها العمومية الهائلة، والتي تتجلى في تدمير النسيج الانتاجي، ونهب الموارد البحرية والغابوية، وضعف الخدمات العامة وغياب تشغيل الشباب.

هذه السياسات النيوليبرالية التي تخدم الرأسمال الكبير الأجنبي والمحلي، والمملاة من المؤسسات المالية والتجارية العالمية وحكومات القوى الامبريالية، يجري تطبيقها من قبل المؤسسات المغربية الفاسدة والتي ليست ديمقراطية بأي وجه. وتسعى مختلف الهيئات الحكومية، الأمنية، والإعلامية للنظام الملكي إلى

بالحسبية. يطالب سكان الريف، المنظمون في لجان محلية، بمحاكمة المسؤولين عن تلك الوفاة وكذا وفاة خمسة مواطنين ريفيين آخرين بوكالة بنكية إبان حراك 20 فبراير 2011. كما يطالبون برفع العسكرة عن المنطقة، ووقف المتابعات والمضايقات ضد صغار الفلاحين، فضلا عن مطالب أخرى اجتماعية تتعلق بخدمات الصحة والتعليم والبنيات التحتية التي تعوز المواطنين. هذا أمانة جلية على إفلاس السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة المغربية

منذ سبعة أشهر، لم تكف حركة احتجاج شعبي عن النمو في منطقة الريف شمال المغرب، وبلغت ذروة بتجمع عشرات آلاف المتظاهرين بمدينة الحسيمة يوم 18 مايو الأخير.

تمد هذه الحركة جذورها في ما شهدته المنطقة من تعبئة شعبية بدءا من 20 فبراير العام 2011، والتي مثلت بالمغرب امتدادا لدينامية الانتفاضات بكامل المنطقة المغربية والشرق الأوسط. وقد استأنفت في أكتوبر 2016 مع طحن محسن فكري في شاحنة أزال

حزب العمال الاشتراكي PST: لا للقمع! تضامنا مع نضال الجماهير الشعبية في الريف!

• بيان حزب العمال الاشتراكي/الجزائر •

السياسية، والنقابات. الحركة الجموعية الجزائرية للتضامن مع نضال الشعب المغربي. والتتديد بالقمع الذي يمس الحريات الديمقراطية في المغرب! لا لقمع الريف. التضامن مع نضال الشعب المغربي! الحرية للزفرافي ورفاقه! من أجل احترام الحريات الديمقراطية في المغرب! من أجل تلبية المطالب المشروعة للجماهير الشعبية في الريف! يحيا التضامن ونضال الشعوب من أجل الإنعتاق، الكرامة، العدالة الاجتماعية. الأمانة الوطنية. الجزائر 30 ماي 2017



بالقمع والإعتقالات العشوائية التي تطال سكان الريف، والمناطق الأخرى من المغرب. كما يعبر حزبنا عن تضامنه مع مناضلي وموقوفي الحراك الشعبي في الريف! يدعو حزب العمال الاشتراكي القوى

أمام بسالة حراك كادحي الريف وانتشاره في شتى ربوع المغرب، قام نظام المخزن بالقمع الهجمي والوحشي، حيث نفذ اعتقالات كثيرة استهدفت الكثير من قيادة الحراك. إن حزب العمال الاشتراكي يندد

مراق اجتماعية على وجه الخصوص في التعليم و الصحة، إستطاعت انتفاضة الكادحين في الريف من الطعن في السياسات الليبرالية التي فرضها صندوق النقد الدولي، البنك العالمي. الإتحاد الأوربي وديكتاتورية الشركات المتعددة الجنسيات التي ولدت التقشف، التهميش البؤس ولحرمان، الفقر المدقع، البطالة. إن النظام الإستبدادي المغربي حاول بلا جدوى ضرب مصداقية الحراك الشعبي في المغرب، وقد اتهمته بأنه يخضع لأجندات أجنبية التي ترمي إلى زرع اللا أمن.

منذ أشهر، تعيش منطقة الريف المغربية تعبئة جماهيرية هائلة وذلك لطلب معاقبة المسؤولين عن قتل طحنا بائع السمك 'محسن فكري' بشاحنة النفايات في أكتوبر 2016. نظم الحراك الشعبي في منطقة الريف بطريقة ديمقراطية و هيكل في لجان محلية، فأخذ ينمو بعدما تبني المطالب الديمقراطية والاجتماعية، كما احي أيضا لهيب نار إنتفاضة 20 فيفري 2011 في المغرب. من جهة تبلور الحراك ضد القمع وعسكرة منطقة الحسيمة، من جهة أخرى هناك الرغبة في تجسيد

دعما لكفاح الشفيلة والجماهير الشعبية في المغرب

• بيان تيار اليسار الثوري في سوريا •

الجماهيرية. اننا نقف بحزم و بكل قوانا مع كفاح الكادحين والجماهير الشعبية في انتفاضتها المجيدة في منطقة الريف والمغرب ونعلن عن دعمنا الكامل لها ولكل الرفاق الثوريين المنخرطين فيها! كما اننا ندين بشدة سياسة الاعتقالات والعنف الوحشي الذي تمارسه سلطات النظام المغربي بحق المحتجين وقادة الاحتجاجات وندعو الي الافراج الفوري عنهم بلا قيد أو شرط واطلاق الحريات العامة في البلاد واحترامها. ان الحراك الشعبي في المغرب يغمزنا بمشاعر التفاؤل ويشد من عزائمنا في كفاحنا المشترك ضد انظمة النهب والقمع والفساد. عاشت وحدة الكادحين والشباب والمفقرين داخل كل بلد وفي المنطقة والعالم. عاش كفاح وانتفاضة الجماهير الشعبية في المغرب كل السلطة والثروة للشعب تيار اليسار الثوري في سوريا ٣٠ ايار / مايو

كل السلطة والثروة للشعب
تيار اليسار الثوري
في سوريا



النهوض والانفجار في مكان آخر ليعيد التفاؤل الثوري بالدينامية الثورية المستمرة في عموم بلداننا. هذه الدينامية الثورية من أجل التغيير السياسي والاجتماعي والشملي لن تتوقف طالما بقيت الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاندلاعها قائمة. ولعل الدرس الرئيس في السنوات الست التي خلت من أجل انتصار الجماهير هو ضرورة توحيد وتنظيم النضالات الشفيلة والكادحين من الأسفل وبناء القيادة الثورية

الاجتماعية. ما يجري من كفاح عظيم للجماهير الشعبية في المغرب لا يمكن عزله عن الصراع الطبقي المحتد في عموم المنطقة والعالم! بل يؤكد ترابطه الحثيث. فقد ثبت ان الانظمة في المنطقة العربية والمغاربية التي توهم انها نجت من موجة الثورات فيها وانتصرت ثوراتها المضادة! انما يأتي احتداد كفاح الناس 'مجدا' من أجل تحررهم ليثبت العكس. فاللهيب الثوري الشعبي ان خفت هنا او تراجع هناك لا يتأخر عن

للتشهير بقيادة الحراك الشعبي ومطالبه العادلة. وبرغم القمع الوحشي للمظاهرات واعتقال عدد كبير من قادة الاحتجاجات في الأيام الأخيرة! لكن النظام المغربي فشل في اخماد الاحتجاجات ولم يخبو الحراك الشعبي العظيم بل زاد من قوته.

يندرج الحراك الشعبي في المغرب في سياق الثورات التي تتجتاح منطقتنا منذ سنوات! فالاسباب نفسها تؤدي الى نفس النتائج: سياسات اقتصادية واجتماعية معادية لعموم الناس الفقيرين، وانظمة مستبدية تحتكر السلطة والثروة وتمارس سياسة قمع وكنم للأصوات المعارضة والشعبية. أنظمة تقوم على كل من القمع والفساد المعممين.

على هكذا انظمة مأزومة ومهترئة تاركت جماهير بلدان المنطقة من أجل الخلاص منها! ومن أجل الحرية والكرامة والمساواة والعدالة

يشهد المغرب عموما ومنطقة الريف بشكل أخص منذ عدة أشهر انتفاضة شعبية سلمية احتجاجا على سياسات الافقار والتقشف وخصخصة القطاع العام رضوخا من النظام الفاسد لملأءات صندوق النقد الدولي ومؤسسات النظام الرأسمالي العالمي، ما أدى الى تسارع في معدل البطالة لاسيما لدى الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد العليا وتحطيم لنظام الرعاية الصحية وتردي مزري للبنية التحتية لغالبية السكان، وذلك لصالح أقلية من رجال الأعمال والبرجوازيين المرتبطين بالسلطة. ويترافق ذلك مع ازدياد لجوء النظام الحاكم في المغرب لسياسة العصا باستخدامه القمع والعنف بحق المعارضين والمحتجين 'محاولا' في الوقت نفسه ادعاء استجابته لبعض المطالب الشعبية واطلاق الوعود الخلبية بتبليتها. ولم يكتف بذلك فحسب بل انه حشد وسائل اعلامه وقيادات احزاب السلطة